المرتضى

مكتب السودانية

الحرب والجفاف فى السودان

مقالات عن نزوح السكان

WAR AND DROUGHT IN SUDAN

Essays on Population Displacement

Edited by Eltigani E. Eltigani

مطبعة جامعة فلوريدا 1995

بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة
ماجستير الأداب فى الترجمة

ترجمة الطالبة
هدى مجذوب محمد البنا – بكلاريوس الزراعة - جامعة الخرطوم

إشراف الدكتور
عبد الرحمن آدم حامد

وحدة الترجمة و التعريب - كلية الأداب
أغسطس 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء المترجمة

إلى روح والدى العزيز الذى كانت وصاياه لنا دائماً بأن نتحلى بالمثل والقيم الرفيعة.....

إلى والدتى الحبيبة أمد الله فى عمرها.....

إلى زوجى العزيز مصطفى.....

إلى أبنائى علاء ووليد وأبوبكر وأحمد وعُلا.....

إلى جميع أخوانى وأخواتى.....

إلى تلك الفئة من السكان التي تعاني من ويلات الحرب و من الظروف البيئية القاسية التي تحتم عليهم هجر مناطقهم و النزوح إلى أماكن أخرى. عسى الله أن يفرج عنهم الكرب ويمتعهم بحياة آمنة مستقرة كسائر البشر......

و إلى كل من أعانني في هذا العمل.....

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذى أنعم على بهذا العمل ووفقنى إلى إكماله.....

والشكر من بعد الله إلى مشرفى الدكتورعبد الرحمن آدم حامد الذى وقف بجانبى طيلة فترة عملى وكان عوناً دائماً لى.....

وأخص بالشكر زوجى على ما قدم لى من نصح وجميع أساتذتى وزملائى وجميع العاملين بوحدة الترجمة والتعريب بجامعة الخرطوم.....

والشكر أيضاً لأبني علاء ووليد اللذين أسهما معى فى طباعة هذا البحث.....

المحتويات

1. إهداءالمترجمة..أ
2. شكروتقدير..ب
3. المحتويات..ج
4. قائمة بالرسوم التوضيحية.. ه
5. قائمة بالجداول..و
6. مستلخص البحث باللغة العربية...ح
7. مستلخص البحث باللغة الانجليزية..ي
8. مقدمة المترجمة...ل
9. تمهيد

كارولين فلوير – لوبان..

10. المقدمة

التجانى إ. التجانى..5

11. **الفصل الأول: أسباب النزوح البيئية وآثاره السالبة على السكان فى السودان**

م.إ.أبوسن..15

12. **الفصل الثانى: النزوح والهجرة بإعتبارهما تبعتان من تبعات سياسات التنمية فى السودان**

حسب الله والتجانى إ.التجانى..32

13. **الفصل الثالث: النزوح بسبب الحرب: البعد الإجتماعى الثقافى**

صلاح الدين الشاذلى إبراهيم...46

14. **الفصل الرابع: تعليم طلاب الجنوب النازحين فى شمالي السودان**

ستيفن أ. وول..59

15. **الفصل الخامس: آثار النزوح الصحية السالبة فى السودان**

التجانى إ. التجانى...66

16. **الفصل السادس: النازحون و إنتاج الغذاء و العون الغذائى**

حاتم أ. مهران..79

17. **الفصل السابع: إدارة إغاثة النازحين / تجربة السودان**

عمر المقلي...94

18. **الفصل الثامن: عملية شريان حياة السودان وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الخاصة بالنازحين**

أكرم أ. التوم..107

19. **الفصل التاسع: الدروس السياسة المستفادة من مشكلة النزوح فى السودان**

التجانى إ. التجانى..119

20. مسرد بالمصطلحات المهمة
21. مسرد بالهيئات والمنظمات
22. مراجع الترجمة والقواميس
23. المشاركون

الرسوم التوضيحية

رقم الرسم	إسم الرسم	رقم الصفحة
1-1	حجم المساعدة المتوقعة للسكان فى أفريقيا	16
2-1	مناطق المجاعة ومواقع الحروب الرئيسة فى أفريقيا 1990	17
3-1	المناطق البيئية فى السودان	19
4-1	المناطق المتأثرة بالجفاف فى السودان	24
5-1	المناطق التي تعانى من شح الغذاء المستمر فى السودان	25
6-1	المناطق المستقبلة للنازحين فى السودان فى عام 1990	29

الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1:1	بيئة السودان	20
2:1	توزيع نظم الري الرئيسة الحديثة فى السودان	26
1:2	توزيع قاطعي القصب فى شركة سكر كنانة وفقاً لمحافظة المنشأ	43
1:3	التوزيع الإقليمى للنازحين بسبب الحرب 1989	48
2:3	توزيع الطلاب النازحين خارج جنوبي السودان عام 1989	52
1:5	نسبة حالات الإصابة بمرض الملاريا والإسهال وأمراض الجهاز التنفسى من جملة حالات الإصابة التى لم تصل إلى العيادات فى مستوطنات منتقاة فى الخرطوم فى الفترة من فبراير إلى يوليو 1990	73
2:5	نسبة أطفال النازحين الذين تقل نسبة أوزانهم إلى أطوالهم عن 80% فى سبتمبر 1989 ومارس 1990	74

3:5	نسبة الأطفال النازحين الذين تقل نسبة أوزانهم إلى أطوالهم عن 80% من بين الأطفال الذين ترددوا على المراكز الصحية فى مستوطنات منتقاة فى الخرطوم فى الفترة ما بين فبراير إلى أغسطس 1990	76
1:6	عدد النازحين وسبب النزوح والإقليم المتجهون إليه	80
2:6	مناطق إنتاج محاصيل الغذاء الرئيسية فى السودان فى ما بين 1981-1982 و 1987-1988	83
3:6	متوسط الإنخفاض السنوى الذى قيس فى اسعار الماشية فى أسواق منتقاة فى ما بين 1981 – 1984.	85
4:6	تسليم معونة الغذاء من الحبوب حول العالم فى الفترة ما بين 1987-1989	87
5:6	توصيل معونة الغذاء من الحبوب إلي دول منتقاة منخفضة الدخل وتعانى عجزاً غذائياً وذلك فى ما بين 1987-1989	88

مستخلص البحث:

يحتوي كتاب "الحرب والجفاف في السودان" على تسعة فصول يتناول مقال أبوسن في الفصل الأول أسباب النزوح البيئية وأثر نزوح السكان على السودان، فهو ينظر إلى النظام البيئي في القطر باعتباره عاملاً مساهماً أساسياً في عملية نزوح السكان.

وفي الفصل الثاني يواصل مقال كل من حسب الله والتجاني شرح أبو سن وذلك بتحليل دراسات لحالتين هما مشروع الجزيره وشركة سكر كنانة، حيث يرى المؤلفون أن طريقة المستعمر في الإنتاج والتي هدفت أساساً إلى استغلال الموارد المحلية قد حولت الاقتصاد الاعاشى التقليدى إلى آخر موجه نحو التصدير. فظهور الزراعه الربحيه واسعة النطاق الخاصه بإنتاج محاصيل للتصدير أدت إلى نزوح السكان وهجرة سكان الريف وقد اشتدت تلك النزعات خلال حقبة ما بعد الاستغلال.

أما في الفصل الثالث فيناقش الشاذلى أبعاد النزوح الاجتماعية الثقافية ويرى أن التغير الاجتماعي السريع الذي تعرض له النازحون هو عبارة عن عملية إبعاد وانتزاع وتجريد من الجذور الثقافية التى تمنح الوجود معناه الرمزى، بالإضافة إلى آليات الضبط والتفاعل الاجتماعى. وبلا شك هنالك امكانات اجتماعية ثوريه لتلك العمليات وفي غياب الظروف الاجتماعية الاقتصادية المساعدة قد تتمثل التبعات في معارضة ثورية ومناهضة للإنتاجية.

ويبحث مقال وول في الفصل الرابع استيعاب الطلاب النازحين من جنوبي السودان في مدارس شمال السودان لاسيما الموجودين في الخرطوم منهم. فهو يوجز بعض العقبات التى تواجه جهود توفير تعليم لهولاء الطلاب.

ويناقش التجاني في الفصل الخامس المشكلات الصحية التى تواجه النازحين في مستوطنات فى الخرطوم الكبرى والعوامل الأساسية التى تساهم فى الظروف الصحية المرعية كما يناقش أيضاً نظم تقديم الخدمات الصحية فى مستوطنات منتقاة حول الخرطوم.

ويبحث مهران في الفصل السادس مسائل النزوج والعون الغذائي والأمن القومي. حيث يثبت وجود أثر سلبى واضح للجفاف الذي حدث في موسم 1984-1985 على إنتاج الغذاء مما أدى إلى زيادة الاعتماد على معونة الغذاء. فهو يرى أنه وبالرغم من غرض معونة الغذاء الإنساني إلا أنها قد هزت التقاليد الراسخه في المجتمع السوداني. فسلوك الاعتماد عليها لم ينم وسط المواطنين العاديين فقط بل وتعداهم الى مستوى الحكومة الوطنية حيث استخدمت تلك المعونات في حل المشاكل قصيره الأجل مما أدى الى تحويل انتباه صناع السياسة بعيداً عن التنمية الزراعية طويلة الآجل .

ويقدم المقلي في الفصل السابع تقييماً دقيقاً للهياكل المؤسسيه التى انشأتها الحكومات السودانية للتعامل مع مشكلة النازحين إذ سلط تحليله بعض الضوء على حيوية ومقدرة تلك المؤسسات على معالجة الأزمة التى سببها نزوح ملايين الناس.

و يبحث مقال التوم في الفصل الثامن طريقة عرض برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووجدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ووكالات الامم المتحدة الأخرى لمسألة النزوج وتشعبياتها المتعددة في السودان في الوقت الحاضر. فهو يوجز محاولات الوكالة لتحفيف محنة النازحين في السودان ويوضح الطريقة التى تحدت بها فداحة المشكلة نظام الأمم المتحدة بأكمله حتى أرغمته في نهاية الأمر على تغيير الكثير من نظم تفويضه واستراتيجيات تنميته.

ويوصى التجاني في الفصل التاسع بإيجاد طرق لمعالجة أزمة نزوح السكان في السودان.

ABSTRACT:

The book "**WAR and Drought in Sudan**" is composed of nine chapters.

In chapter 1 Abu Sin`s essay deals with the environmental causes and implications of population displacement in Sudan.

In chapter 2 Hassaballa and Eltigani`s essay continues Abu Sin's discussion by analyzing two case studies (the Gazira scheme and Kenena sugar company). The authors argue that the colonial mode of production, which aimed primarily at exploiting local resources, transformed the traditional subsistence economy into an export oriented one.

Elshazli discusses the sociocultural dimensions of displacement in chapter 3. he argues that the rapid social change experienced by the displaced population is a process of alienation, extraction and abstraction from cultural roots that provide the symbolic meaning for existence as well as the mechanisms of social control and interaction.

Wol`s essay in chapter 4 examines the absorption of displaced students from southern Sudan into northern schools.

In chapter 5 Eltigani discusses the health problems facing the displaced population in settlements in greater Khartoum and the underlying factors that may contribute to observed health conditions.

Mahran examines the issues of displacement, food aid and national security in chapter 6, he establishes that the drought of

1984-1985 had a significant negative impact on food production, as a result the degree of dependency on food aid has increased.

In chapter 7 Elmugaly provides a critical assessment of the institutional structures created by the Sudanese governments to handle the problems of the displaced population.

Eltom`s essay on chapter 8 examines how the UNDP, the UN emergency unit and other agencies currently view the issue of displacement and it’s various ramifications in Sudan.

In chapter 9 Eltigani recommends ways to address the crisis of population displacement in Sudan.

مقدمة المترجمة:

عرفت الترجمة بعدة تعريفات تحمل جميعها المعنى نفسه مع الاختلاف في الأسلوب فهي نقل الكلام من لغة إلى أخرى حيث جاء في المنجد ترجم الكلام أى فسره بلسان آخر وترجم عنه اى أوضح أمره. والترجمة قد تعني التفسير ايضاً.

وللترجمة عدة نظريات وما حدث من تطور سريع في علم الترجمة لا يرتبط بالترجمة التطبيقية فقط بل وبنظريات الترجمة التى ترتقى فى الوقت الحاضر مع علم اللغة وعلم الأدب وعلم النفس وعلم الدلالة وعلوم البلاغة. فكان من النتائج العملية لهذا التطور أن أدرجتها العديد من البلدان باعتبارها مادة تعليمية في المناهج الدراسية في كليات الآداب وكليات اللغات الاجنبية.وهنالك الترجمة المهنية وهي تدرس على مستويات عليا.

أما من الناحية التاريخية فقد كانت هناك ترجمات في العالم القديم فيما سبق الإسلام من عهود على أساس التبادل الحضارى عند البابليين و الأشوريين والفينيقيين والفراعنة والحيثيين.

وفى العصر الجاهلى لم تكن الترجمة معروفة لعدم حاجة العرب إليها آنذاك. ففي عهد بداوتهم لم تكن لهم ثقافة تؤهلهم لإجادة اللغات والنقل منها. غير أنه بظهور الإسلام كثرت حاجات الحضارة واتصل العرب بمن حولهم من الشعوب فإحتاجوا إلى الإفادة من علوم الشعوب الأخرى. ثم ظهرت الترجمة في العصر الأموى بطريقتين: النقل بالمشافهة والنقل بالترجمة المنظمة.

وكانت محاولات الترجمة في أول الأمر على يد بعض الأفراد ثم أخذت العناية والاهتمام. وأول نقل ظهر في الإسلام كان على يد خالد بن يزيد بن معاوية (ت 85 هـ) من اليونانية إلى القبطية إلى العربية في الطبيعة والكيمياء. واستكمل الخليفة مروان بن الحكم ترجمة بقية دواوين الحكومة إلى العربية. ونقلت في عهده كتب من السريانية إلى العربية، وسار على نهجه ابنه عبدالملك ثم جاء عمر بن عبدالعزيز الذي أمر بعض

المترجمين أمثال بن أعين بترجمة بعض كتب الطب. وبلغت الترجمة ذروتها في العصر العباسى في عهد الخليفة المامون.

وفى العصر الحديث ظلت الترجمة قائمة على أساس فردى حتى القرن الثالث عشر الهجرى – التاسع عشر الميلادى ونشطت حركة الترجمة من جديد في عهد محمد على لأسباب كثيرة أهمها تقدم العلوم والفنون والأدب وسرعة الإتصال والتلاقى بين الشعوب والرغبة في النهوض بالبلاد وغيرها من الأسباب.

وقد بدأت الترجمة منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بجهود رفاعة الطهطاوي ورفاقة في نقل التراث الأوروبى وزاد نشاط الترجمة منذ منتصف القرن التاسع عشر بهجرة عدد كبير من أدباء سوريا إلى مصر واستمر نشاطها فى مطلع القرن العشرين ثم خبت حركتها خلال الحربين العالميتين ثم نشطت بعد ذلك في أواخر الأربعينيات ومنتصف السبعينيات من هذا القرن ولا تزال نشطة إلى الآن. وقد بدأت الترجمة في الجوانب الأدبية ثم اتجهت إلى كل الفنون والعلوم الأخرى : علمية وثقافية وزراعية وتجارية واقتصادية وغيرها.

لابد من نقل بناء الكلام وأساليبه وألا يقتصر المترجم على نقل المعنى حتى تكون الترجمة جيدة بالإضافة إلى أهمية إلمام المترجم بالتباين في الحضارات والتعامل معها حتى يستطيع الانتقال من عالم ثقافى إلى عالم ثقافى آخر وهذا يتطلب منه إجادة اللغتين اللغة المترجم منها واللغه المترجم إليها.

اختارت المترجمة كتاب الحرب والجفاف في السودان لما لهاتين المشكلتين من آثار على تطور وتقدم وتنمية البلاد. فمشكلتا الحرب والجفاف في السودان قد تفاقمتا بسبب إهمال الحكومات المتعاقبة لكلتيهما مما جعلهما تضران بالتنمية وتتسببان في نزوح أعداد هائلة من السكان من مناطقهم الاصلية والانتقال نحو العاصمة مما أثر على كل الخدمات فيها مثل الصحة والتعليم والبيئة وغيرها من الخدمات.

واجهت المترجمة بعض الصعوبات المتمثلة في نقل الرسوم التوضيحية مثل الخرائط لكن بفضل العلم والتكنولوجيا الحديثة التى لم تطرق باباً إلا اجتهدت فيه ووجدت

التفسير لكل ما يكتنفه من غموض وذللت مابه من صعاب رغم ضخامتها وسهلتها على الدارسين، فباستخدام جهاز الحاسوب تمكنت المترجمة بفضل الله من إيجاد طريقة لنقل تلك الرسوم.

أما فيما يتعلق بالأسلوب. والمصطلحات فلم تواجه المترجمة مشكلات تذكر فأسلوب الكتاب سهل وواضح باستثناء بعض الغموض في بعض الفقرات لكنه أيضاً ليس بذى شأن وقد تجاوزته المترجمة. هنالك أيضاً بعض العبارات من العامية السودانيه مثال : الكشة ،التكل والكوشة لكن ورد تفسير وأحياناً تعريب لمعظمها مما سهل على المترجمة التعامل معها في الترجمة.

بعد أن أكملت المترجمة هذا العمل المتواضع تتمنى أن تكون قد وفقت في إنجازه على النحو الذي ينال الاستحسان والقبول من المشرف الذي كان عوناً لها طيلة فترة الترجمة ومن جميع من يقرؤه. وتتمنى أيضاً أن تكون قد اتبعت الطريقة الصحيحة والمطلوبة في ترجمة مثل تلك النصوص من ناحية الأسلوب والمعنى والمرادف الصحيح لأن لكل نص طريقته الخاصة في الترجمة سواء أكان علمياً أم أدبياً أم اقتصادياً أم عاماً وجمال الترجمة يحكم عليه من جمال الأسلوب الذي يجعل القارئ يعتقد أن النص الذي أمامه هو نص أصلى وليس النص المترجم.

وما التوفيق إلا من عند الله عليه توكلنا وإليه أنبنا.

المترجمة

تمهيد

كارولين فلوير- لوبان

تركز اهتمام العالم خلال العقد الماضى على أثيوبيا والصومال والسودان باعتبارها بلداناً تأثرت بالجفاف وعدم الاستقرار السياسى والحروب الأهلية والمجاعات التى حدثت نتيجةً لها غير أن كل تلك الإبتلاءات قد حلت بالجزء الشمالى الشرقى من القارة ومنطقة القرن الأفريقى.

أما فى أوروبا وجنوب غرب آسيا فقد زادت محنة البوسنيين والفلسطينيين والأكراد والأفغان الوعى لدى الغرب فيما يتعلق بالمشاكل العملية والسياسية للآجئيين، وربما تكون حالة السودان واحدة من أقل الحالات المعروفة ويعود ذلك فى الاصل إلى إنكار الحكومات المتعاقبة حدوث المجاعة ونزوح السكان بالإضافة إلى أن حرية الصحفيين فى نقل الأحداث عن السودان قد قيدت.

وبالرغم من أن الجفاف الذى ضرب أثيوبيا فى مطلع الثمانينيات قد أثر أيضاً تأثيراً كبيراً على السودان وجه إهتمام وسائل الإعلام الغربية نحو أثيوبيا، ويلاحظ أيضاً أن الحرب الأهلية والمجاعة المفتعلة التى حدثت مؤخراً فى الصومال أدت إلى تدخل غير مسبوق من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعد الاستعمار، بينما يظل السودان بحربه الأهلية ومجاعته المنتشرة على نطاق واسع بعيداً عن الترويسات فى أغلب الأحيان.

هذا الكتاب الذي يعنى بنزوح السكان فى السودان في العقد الماضى أتى فى حينه ويعتبر وثيق الصلة بالإقليم وبالأحداث العالمية، وهو أيضاً كتاب فريد من نوعه لأن كل من ساهم فى تأليفه مؤلفون سودانيون وأغلبهم من جامعة الجزيرة التى خُصصت فى علم الاجتماع الريفى وقضايا التنمية، وقد شهدوا بأنفسهم أثر نزوح السودانيين.

أما سطوة الإسلام السياسي منذ عام 1983 فتعد السبب المباشر للأزمة الحالية فى السودان. ففى السابق كان السودان مشتهراً وسط أفريقيا بإستقباله للاجئين السياسين وليس بأن يكون مصدراً للاجئين.

غير أن الحروب والإضطرابات السياسية فى كلٍ من يوغندا وأريتريا وأثيوبيا إضافة إلى الفوضى فى تشاد وزائير وجمهورية أفريقيا الوسطى جلبت معها أعداداً هائلة من اللاجئين إلى داخل القطر من حدوده الممتدة الواسعة فراراً نحو السلامة والأمن النسبيين فى السودان.

وقد أدى السودان خلال عقد السلم الذى توسط الحروب الأهلية الرئيسة فى ما بين 1972 – 1982 تقريباً دور المضيف لما يقدر بحوالى مليون لاجئ. ويقال إن ذلك الرقم هو الأكبر مقارنةً بأية دولة إفريقية فى الوقت الحاضر، فهو يجعل من الخرطوم الركيزة الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وكثيراً مايجد هؤلاء اللاجئون القبول من الحكومة السودانية دون إلحاق أذى بهم عدا أثناء نقل اللاجئين من حين لآخر خاصة الأريتريين منهم من مناطق الحضر إلى معسكرات اللاجئين الأبعد. وعندما استؤنفت الحرب الأهلية مرة أخرة بين الجنوب والشمال توازن قبول اللاجئين الأريتريين من الناحية السياسية بالتدفق المتكرر للاجئى الجنوب الى داخل أثيوبيا، فكان للحكومتين تفاهم بالتعاطف مع جميع اللاجئين. ولقد طرحت سمعة السودانيين فيما يتعلق بحسن ضيافتهم للاجئين إلى التساؤل الجاد عندما قورنت بمعاملة الدولة للاجيئيها فى الداخل وهم فى الأصل ضحية للحرب الأهلية المستمرة فى الجزء الجنوبى من القطر، وللعنف العام والإرهاب فى مناطق كانت تعد إلى حد ما هادئة فيما مضى. وقعت كل تلك الأحداث بعد فشل إتفاقيات أديس أبابا بين الحكومة المركزية والجنوبيين التى كانت قد أنهت حقبة من الحرب الأهلية فى ما بين 1955 – 1972.

أما الإشارة إلى جولة الحرب الثانية، فقد كانت عندما ألقى الرئيس نميرى بمفرده شروط الإتفاقية، وأعلن القانون الإسلامى بإعتباره قانون الدولة فقامت حركة جديدة وهى الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، تلك الحركة التى نادت بالديمقراطية الوطنية المبنية على فصل الدين عن الدولة، والتمثيل الإقليمى. فنتج عن ذلك تضاؤل الأمل والثقة بين حكومة المركز والجنوبيين لفترة من الوقت قبل عام 1983 خاصة بعد اكتشاف النفط فى الجنوب. فقد قرر الرئيس نميرى تكرير النفط فى الجنوب وتصديره من أجل العملة الصعبة وترك جزء يسير فى طريق التنمية الإقتصادية الموعودة فى الجنوب.

حرك استمرار الحرب قوى جديدة فى الجزء الجنوبى الغربى من القطر، حيث ذكر أن المليشيات الحكومية المسلحة سيطرت رسمياً على المناطق الواقعة شمال إقليم بحر الغزال وهى المنطقة التى فر إليها العديد من سكان الجنوب بسبب الحرب، وقد أدى هذا التصرف إلى تفاقم الحرب القبلية فى إقليمى كردفان ودارفور، فتدفق اللاجئون من المناطق المتأثرة بما فيها الأجزاء الجنوبية والغربية من القطر إلى داخل الخرطوم. ومن المرجح أن هؤلاء اللاجئين السودانيين قد وجدوا معاملة أسوأ من اللاجئين الأجانب لأنهم لم يمنحوا اعترافاً رسمياً أو وضعاً شرعياً من الحكومة المركزية، إذ أنكرت حكومة النميرى حدوث الجفاف الطبيعى والمجاعة فى غربي وشرقي السودان فى مطلع الثمانينيات. كما أنكرت حكومتا الصادق المهدى والمشير عمر البشير المتعاقبتان المجاعة المفتعلة فى الوقت الحاضر وتهجير السكان بسبب الحرب الأهلية.

ولم تكن جهود الإغاثة مبادرة من الحكومة وإنما كانت بسبب ضغط دولى يتعلق بمحنة اللاجئين السودانيين، فمنحت الأمم المتحدة أعمال الإغاثة المعروفة بعملية شريان حياة السودان على نحو متكرر ومن ثم حرمت بعد ذلك من السماح لها بالعمل فى الجنوب. وأتهمت وكالات إغاثة غربية أخرى بالعمل على جمع المناصرين واستغلال الاغاثة كأداةً للهداية مما أدى إلى تسيس أعمال الاغاثة الإنسانية تسييساً كبيراً.

ولم يكن الهدف من استمرار العنف ونزوح السكان المترتب عليه هو تليين الحكومات الأربع المختلفة التى حكمت منذ عام 1983 بما فيها الحكومة الانتقالية ذات العام الواحد التى تولت السلطة مابين نظامى نميرى والمهدى، فقد فشلت كل واحدة منها فى التفاوض بشأن وضع نهاية للحرب، وإيجاد حل سياسى مرضٍ لقضايا المساواة والتمثيل الديمقراطى للجنوبيين فى سودان موحد، فواصلت كل الحكومات التمسك بفكرة إمكانية النصر العسكرى وأن الحرب سوف تظل مقتصرة على الجنوب. وبالرغم من تمثيل كل نظام من تلك النظم لتوجهات سياسية مختلفة غاية الاختلاف عن توجهات غيره من النظم فشلت المفاوضات الجادة بين حكومات المركز فى الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان فى أن تصبح أمراً واقعاً. وعلاوة على ذلك أدى انشقاق حركة الجنوب إلى إضافة منطق اخر لفشل جولة محادثات السلام التى استضافتها الحكومة النيجيرية فى أبوجا فى ما بين 1991 – 1992 إذ ادعت حكومة الخرطوم أنها لا تدرى مع أية حركة جنوبية تفاوض.

وبدلاً من إيجاد حل سلمى، استمر انتشار العنف، وازداد عدد اللاجيئين خلال الثمانينيات ومروراً بالتسعينيات. ومع ذلك لا يعرف العالم سوى القليل عما يحدث من دمار فى الوقت الحاضر وذلك بسبب الإنكار الرسمى للمجاعة ولمشكلة اللجؤ، وتقييد وسائل الإعلام نتيجة لذلك من الوصول إلى المناطق المتأثرة، وتقليص أعمال الإغاثة للعديد من الوكالات الدولية.

يوثق هذا الكتاب توثيقاً حقيقياً لما تعرض له السودان من دمار بسبب الحرب الأهلية المستمرة، والكوارث الطبيعية. فما حدث من استنزاف اقتصادى للدولة بسبب الحرب يمثل خسارة كبيرة فى رأس المال المتوقع للتنمية أما الخسارة فى الجانب الإنسانى فلا تحصى تقريباً حيث توجد إصابات بسبب الحرب وأطفال بلا أسر ولا أمل لهم فى التعليم ونزوح مزارعى الريف ورعاته و تدمير اقتصادهم وانخفاض انتاجية دولة استنزفتها الحرب وتردى فى كل الخدمات الإنسانية من التعليم والصحة إلى توفير الغذاء والسلع وفقدان أكثر الموارد قيمة فى السودان وهى أبناء شعبه الذين أُجبروا بسبب الضائقة الاقتصادية والاضطراب السياسى على مغادرة البلاد بمئات الآلاف من أكثرهم تعليماً إلى الراعى أو المزارع البسيط.

ويمكن الاستفادة من الدروس المكتسبة من الحالة المأساوية في السودان فى الإقليم وفى العالم ككل.

المقدمة

التجانى إ. التجانى

السودان أكبر قطر فى قارة إفريقيا إذ تبلغ مساحته الكلية مليون ميل مربع، وقدر عدد سكانه فى عام 1993 بحوالى 24.9 مليون نسمة، ويتمتع موارد طبيعية ثرة تشمل مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة، والماء، والموارد المعدنية، والنفط.

لكن على الرغم من طاقة السودان الهائلة ابتُلى السودانيون بالفقر وبالمجاعة المستمرة منذ مطلع الثمانينيات، واستمر الاقتصاد السودانى فى التدهور منذ أواخر السبعينيات، و يتضح ذلك من واقع انخفاض دخل الفرد من 430 دولار فى عام 1980 إلى 300 دولار فى عام 1990. وفى أواخر الثمانينيات ازدادت ديون القطر الخارجية لتصل إلى ما يقدر بحوالى 12 مليار دولار بعد أن كانت حوالى 308 مليون دولار فى عام 1970، وهى تشمل رأس المال الأصلى والفوائد والمتأخرات، وازدادت أيضاً النسبة بين الديون المعلقة وإجمالى الناتج القومى من 19.6% فى عام 1973 إلى 130.4% فى عام 1984 لتصل إلى 162.6% فى نهاية عام 1987.

وأظهر التضخم زيادة أكثر من أى زيادة من ذى قبل فى عامى 1988 و1989، حيث وجد صندوق النقد الدولى فى ديسمبر عام 1988 أن 80% من معدل التضخم كانت تعادل ضعفى المعدل المتوسط للتضخم فى عامى 1987 و1988. وبنهاية عام 1989 وصل معدل التضخم إلى 100%، ومنذ ذلك الحين تزايد باطراد.

تفاقم التدهور في الظروف الاقتصادية فى الدولة بسبب ظروف الجفاف القاسية خلال معظم الثمانينيات وإلى مطلع التسعينيات.

وتقع أكثر المناطق تأثراً بالجفاف والتصحر أساساً بين 12 و 18 درجة شمالاً، وتبلغ مساحتها 650.000 كيلومتر مربع، وتمثل 25% من مساحة السودان الكلية. والجدير بالذكر أن المناطق المتأثرة بالجفاف تنتج 90% من محاصيل القطر الزراعية و 95% من محاصيل الغذاء والحبوب الزيتية و 85% من حطب الوقود. ولقد تأثر الملايين من صغار المزارعين ومزارعى الاكتفاء الذاتى ورعاة الحيوانات، وقُدر عدد الذين أقاموا فى مناطق متأثرة بالمجاعة فى عامى 1984-1985 بما لا يقل عن 2.4 مليون نسمة.

ذكرت التقارير أيضاً موت الآف عديدة من الناس بحلول منتصف عام 1985 بسبب المجاعة، وأن حوالى 1.3 مليون شخص معظمهم من الأطفال عانوا من سوء

التغذية الشديد، وأجبر معظم الناس الذين تأثروا بالجفاف والمجاعة على مغادرة ديارهم والهجرة إلى أجزاء أخرى من القطر بحثاً عن الغذاء.

وقد جاء اندلاع الحرب الأهلية فى الجنوب التى قضت على مقومات مورد سكان الريف فى الجنوب بالتزامن مع الجفاف فى منتصف عام 1983. فغدت مجتمعات بأكملها بلا مأوى. غير أن بعض لاجيئ الجنوب بحثوا عن اللجؤ فى الشمال، بينما عبر آخرون الحدود إلى داخل دول الجوار كإثيوبيا وزائير ويوغندا وكينيا.

ويعزز نزوح ما يقارب من ثلث سكان السودان فى الوقت الحاضر فداحة أزمة نزوح السكان، إذ يعود نزوح السكان الهائل فى الأصل إلى التفاعل بين التخلف والسياسات التنموية غير الرشيدة. بالإضافة إلى التدهور البيئى والنزاع المسلح. ويعتقد أن تفاعل تلك العوامل يجعل السودان يشبه جسماً واهناً يجعله ضعف مقاومته للأمراض أكثر عرضة للاعتلال.

وقد كشفت أزمة نزوح السكان عن مواطن الضعف فى الهياكل السياسية والاقتصادية للسودانيين؛ فمنذ أن نال القطر استقلاله السياسى فى عام 1956 اتسم المسرح السياسى السودانى بعدم الإستقرار و تعاقب الحكومات الطائفية متعددة الأحزاب. فشلت القيادات السياسية المتتالية فى وضع صيغة تُمثل فيها كل شرائح المجتمع السودانى من الناحية السياسية وتضمن لهم المشاركة فى الثروة القومية. ونتيجة لذلك لم تكن مسائل التمثيل السياسى والتباينات الإقليمية فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمشاركة فى الثروة القومية هى فقط المسائل التى لم تحسم بل أدخلت مسائل أكثر تعقيداً منها لتضاف إلى عدم الاستقرار فى النظام. وتشمل مسائل النضال الهوية القومية للدولة ودور الدين فى الدولة.

إنه لأمر مأساوى أن يظل السودان وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من استقلاله السياسى يبحث عن هويته وعن صيغة لهيكل سياسى يضمن الاستقرار والرفاه الاقتصادي لمواطنيه.

وقد أدى الفشل فى معالجة تلك المسائل وفى إيجاد حلول سلمية وسياسية لها إلى نشوء عدم استقرار سياسى ونزاع مسلح بين الحكومات المركزية فى الخرطوم وحركات التمرد فى جنوبي السودان. وأدى النزاع المسلح بدوره إلى ازهاق أرواح

آلاف السودانيين من الشمال والجنوب وإلى زعزعة الوحدة الوطنية واستنزاف موارد القطر الطبيعية المالية التى كان من الممكن استغلالها فى تنميته الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى نزوح جزء لا يستهان به من سكان جنوبي السودان.

ومنشأ الضعف فى الهيكل الاقتصادى هو تلك الطريقة التى أُعدت بها استراتيجية تنميته. و منذ الاستقلال أعدت الخطط الاجتماعية الاقتصادية المتعاقبة إبتداء من الخطة العشرية فى مابين 1960-1961 و 1970-1971 نحو تنمية المشاريع الزراعية الكبيرة، ووجه استثمار القطاعات الخاصة والعامة نحو التنمية والتوسع فى القطاع الحديث بشقيه الزراعى والصناعى. بينما أُهمل القطاع التقليدى الذى يضم 70% من سكان السودان إهمالاً تاماً. ولم يبن التوسع فى القطاع الزراعى الحديث على تحديث القطاع التقليدى بالتغيير فى قوانين ملكية الأرض، وتوفير القرض والمدخلات التقنية الأساسية الأخرى لتحسين الانتاجية ومستوى المعيشة لسكان الريف، بل بدلاً عن ذلك هدفت سياسات التنمية إلى القضاء على القطاع التقليدى بالكامل.

وقد أشارت بعثة منظمة العمل الدولية فى السودان إلى لا منطقية تلك الطريقة، إذ إنها وفقاً لما تقتضيه العدالة، ترى أن الزراعة التقليدية وتربية الحيوانات هى أكثر الطرق وعداً بالتنمية فيما يتعلق بزيادة الدخول على تلك الأنشطة وتحسين مستوى المعيشة وسط أكثر الناس فقراً من الشعب.

أما تنمية الزراعة التقليدية وتربية الحيوانات فى الجنوب والغرب فسوف تساهم بوضوح فى إحتواء بل وحتى تقليل التباينات بين الأقاليم خاصة إذا صحبها توسع فى الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وإمدادات الماء. ومن ناحية ُأخرى تؤدى تنمية الزراعة الآلية المطرية إلى ظهور عدد قليل من ذوى الدخل العالى بينما تؤدى الزراعة بالرى إلى ظهور مزارعين من ذوى الدخل المتوسط.

أما التوسع فى المشاريع الزراعية التجارية الكبيرة سواء اكانت مطرية أم مروية فقد خصص لإنتاج المحاصيل النقدية للتصدير و ُالتزم بها دون اعتبار للتبعات البيئية.

ونتيجة لذلك ُأقتيد سكان القطاع التقليدى الريفى إلى مناطق طرفية مقومات مواردها فقيرة لذا صارت سبل كسب عيشهم عرضة لتغير الظروف البيئية، فصار

بعض النازحين من الريف عمالاً زراعيين بينما إنتقل آخرون إلى مراكز الحضر للإنضمام إلى القطاع غير الرسمى المتنامى دائماً.

أما النتيجة النهائية لاستراتيجيات التنمية التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة فهى زيادة التباينات الإقليمية الشديدة فى مستويات التنمية، زيادة حدة الازدواجية الاجتماعية الاقتصادية التى زعم أن تلك السياسات تحاول تخفيفها، وإحداث نزوح محتمل لسكان الريف فى الداخل. ولقد بلغت أزمة نزوح السكان أوجها بعد الجفاف الذى اجتاح إقليمي دارفور وكردفان فى غربي السودان والإقليم الشرقي بالرغم من أن نذر الأزمة الوشيكة كانت واضحة منذ مواسم شح الأمطار فى عامي 1982 و1983.

ونتيجة للجفاف وفشل محاصيل الكفاف التى أنتجها القطاع التقليدى ارتفعت أسعار محاصيل الغذاء الرئيسية مثل الذرة والدخن، بينما هبطت أسعار الماشية هبوطاً حاداً وهذا جعل الكثير من البدو يشرعون فى بيع حيواناتهم فقات مقدرة فئة كبيرة من سكان الريف التقليديين على شراء الغذاء مما عرضهم إلى المجاعة.

ومنذ عام 1984 اتسم تعامل الحكومات المتعاقبة تجاه النازحين بالرفض واللامبالاة بل والعداء التام لهم و نُظر اليهم باعتبارهم مهدداً للاستقرار السياسي، ومصدر للتوتر الاجتماعي الثقافى، وعبء على اقتصاد الحضر المتدهور. وحرم الذين انتقلوا إلى العاصمة القومية ومراكز الحضر الأُخرى من الحصول على المأوى الملائم والخدمات الاجتماعية فى محاولة لإثنائهم عن الاستقرار المستديم فى تلك المناطق. وفيما بعد اتُبعت باستمرار سياسة إعادة توطين اللاجئين قسرياً إلى مناطقهم الأصلية أو إلى مناطق بعيدة عن العاصمة القومية وذلك منذ منتصف الثمانينيات.

وبالرغم من الحاح العديد من المنظمات الدولية على إعلان حالة الطوارئ وطلب معونة غذائية لتفادي المجاعة في1984 عارض الرئيس نميرى وذلك لاعتبارات سياسية لأنه وجد من المحرج الاعتراف بوجود مجاعة فى قطر كان يحاول أن يظهره باعتباره سلة الغذاء المتوقعة لأفريقيا والعالم العربى. لذا ٌأعلنت حالة الطوارئ فقط بعد أن لم يعد فى مقدوره مقاومة الضغوط الدولية والداخلية.

وبحلول عام 1984 بدأت مدن الشمال والشمال الغربي بالفعل فى استقبال تدفقات كبيرة من الناس هرباً من الصراع العسكرى فى الجنوب، فحاولت قوات أمن النميرى

منع ضحايا الجفاف فى كردفان ودارفور من الوصول إلى الحدود الغربية للعاصمة الخرطوم، ومع ذلك نجح بعضهم فى الوصول والإقامة فى أجزاء غير مخططة غرب مدينة أمدرمان مثل المويلح.

وقد حاول الرئيس نميرى أن يجد كبش فداء يلقي عليه اللوم بشأن تدهور الأحوال فى المراكز الحضرية خاصة فى الخرطوم، وذلك فى محاولة منه لكسر العزلة الداخلية والسخط المتنامي على نظامه، فباختياره للنازحين فى الخرطوم استطاع تأسيس سياسة ما يعرف بالكشة وهى إعادة التوطين القسرية حيث تأخذ قوات الأمن النارحين الذين أتوا إلى الخرطوم فى هجرة جماعية وتعيد توطينهم مرة ُأخرى فى مناطقهم الأصلية أو فى مواقع الإنتاج فى الإقليم الأوسط.

وفى أبريل عام 1985 كونت الحكومة العسكرية الانتقالية التى تأسست بعد الإطاحة بنظام نميرى جهاز إلغاء المستوطنات العشوائية وصدرت موجهات بتصنيف جميع من يشغلون أراضي حكومية فى الخرطوم إلى فئات:

الفئة الأولى: العشوائيون وهم الذين قدموا إلى الخرطوم قبل عام 1984.

الفئة الثانية: النازحون وتشمل جميع من انتقلوا إلى الخرطوم بسبب الجفاف فى الغرب أو الحرب فى الجنوب. ثم ُأجرى مسح على الأسر فى مستوطنات العشوائيين لتحديد مدة البقاء فى الخرطوم ونوع العمل.

وأُعتبر كل من مدة الإقامة والعمل من العوامل الرئيسة المحددة للحق فى امتلاك قطع أرض بديلة فى الخرطوم، وبموجب تلك السياسة لم يكن للنازحين حق فى قطع بديلة لأنهم إعتبروا سكاناً مؤقتين، غير أن معيار الحق فى توزيع الأرض زخر بالمشاكل المنهجية والعملية. فعلى سبيل المثال يعتبر استخدام تاريخ محدد لتصنيف الناس إلى نازحين ومهاجرين اقتصاديين خطأً من حيث المبدأ لأن هجرة الريف والحضر مستمرة وأى افتراض يزعم أنها توقفت منذ عام 1984 وأن المهاجرين الذين وصلوا بعد عام 1984 هم الذين تأثروا بالمجاعة والحرب فقط افتراضاً خاطئاً.

وعلاوة على ذلك يعد قرار التمييز الخاص بحق الأرض بين المهاجرين الاقتصاديين والمهاجرين الذين تسببوا فى الأزمة تمييزاً فى حد ذاته ويصبح أوضح

عندما يدرك الشخص أن النازحين هم المجموعة ذات الامتياز الأدنى من الناحية الاقتصادية وسط المجموعتين.

وفى عام 1988 أنشات حكومة التحالف التى يرأسها الصادق المهدى مفوضية النازحين. وعلى مشارف نهاية ذلك العام بدأت مفوضية النازحين مع مشروعات إعادة التوطين تجريب إعادة توطين النازحين من المراكز الحضرية إلى المناطق المنتجة زراعياً فى مدينتى الرنك وود دكونة فى محافظة النيل الأبيض. غير أن تلك المشروعات تركت الكثير مما يرغب فيه فيما يتعلق بالصيغة الملائمة والتصميم والتنفيذ والإدارة.

أدت الرغبة فى التعامل مع أزمة النزوح بنهاية عام 1988 إلى تعاون بين مفوضية النازحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية التى تعمل مع قوى النازحين العاملة، وبالإضافة إلى تقديم نصح سياسى ومساعدات فنية مثل توفير المعلومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى مفوضية النازحين ووزارة الرعاية الاجتماعية، عالجت المجموعة ايضاُ مهمة مراقبة أوضاع النازحين الذين فروا من العمليات العسكرية فى الجنوب إلى النيل الأبيض والنيل الأزرق و إلى جنوب محافظتى كردفان ودارفور. وفى مطلع عام 1989 حثت حكومة السودان على تبنى سياسة تجاه النزوح بنيت على الآتى:

1- الإعتراف بالحاجة إلى دمج بعض النازحين فى النسيج الاجتماعى الاقتصادى للحضر.

2- الحاجة إلى إصلاح الأوضاع فى الأوطان الآمنة على نحو لائق استعداداً لإعادة توطين من يرغبون فى العودة.

3- حق النازحين فى مناطق الحضر فى الحصول على الغذاء المناسب والماء والصحة والتعليم والخدمات المحلية الأخرى دون التعرض لمضايقة مستمرة.

وفى شهر مارس عام 1989 قرر المجتمع الدولى تركيز كل الجهود على محنة الذين مازالوا تحت قبضة الصراع فى الجنوب، ونتيجة لذلك نجحت عملية شريان حياة السودان فى تحويل الانتباه الدولى إلى هؤلاء المدنيين بينما قصد من الخلاف السياسى فى الوقت ذاته أن

النصح السياسى والوعود بالمساعدة الفنية من الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى قد أُهمل.

وما إن إنشغلت المؤسسات الحكومية فى حوار حتى تخلت عنه وبدأت تنفيذ أفكارها الخاصة بشأن مساعدة النازحين، وقد جعل الإحتكاك السياسى المحتوم والمتأصل فى عملية شريان حياة السودان الحكومة أقل تقبلاً للنصح حتى فى المسائل غير الخلافية الأُخرى، فعقدت الحكومة العسكرية التى استولت على السلطة فى يونيو 1989 المؤتمر الوطنى للنزوح فى مارس 1990، حيث بنيت توصيات السياسة التى قدمها المؤتمرعلى ثلاثة مبادئ هى:

1- إعادة النازحين إلى مناطق منتجة زراعياً بالقرب من مواطنهم وقصد من ذلك فى الأصل ترحيلهم إلى مناطق انتقالية أو إلى مشروعات الحكومة مثل : مشروع سكر كنانة.

2- ترحيل النازحين إلى مواطنهم الأصلية التى أعلنت الحكومة أنها آمنة.

3- إعادة توطين النازحين من الخرطوم إلى حدود المدينة .

وبعد تلك التوصيات بدأت مفوضية النازحين فى سياسة إعادة توطين النازحين قسرياً، فوجدت تلك السياسة النقد بحجة أنها لا تلتمس التعاون من النازحين ولا تشركهم فى تحديد وقت لإعادة التوطين وإختيار مواقعه. بالإضافة إلى أن مواقع إعادة التوطين غير معدة إعداداً لائقاً بالملاجئ والخدمات الأساسية الأُخرى، لذا كان من الطبيعى أن يقاوم هؤلاء النازحين محاولات إعادة التوطين القسرية، فعاد معظمهم إلى مستوطناتهم القديمة وذلك بسبب عجزهم عن تهيئة حياة فى المواقع الجديدة، واعتمد القليلون منهم ممن ظلوا فى تلك المواقع اعتماداً شديداً على الإغاثة التى تقدمها المنظمات غير الحكومية من أجل البقاء. ويقدم نزوح السكان الهائل فى السودان والطريقة التى اتبعتها حكومة السودان والوكالات متعددة الأغراض فى معالجته درساً تنويرياً يمكننا الاستفادة منه فى معالجة مشاكل نزوح السكان فى دول أخرى تعانى من اضطراب سياسي واجتماعي. فهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات تحاول تسليط بعض الضؤ على أزمة نزوح السكان فى السودان على أمل المساهمة فى إيجاد فهم منظوم للأبعاد والتشعبات المتعددة للأزمة الحالية. وتشير النقاشات التى قدمها المساهمون إلى حقيقة

أن أصل أزمة النزوح الحالية فى السودان هو استراتيجيات التنمية غير الرشيدة التى إتبعتها الحكومات المتعاقبة على الدولة، والتى أدت بدورها إلى تهميش فئة كبيرة من المجتمع السودانى. وترى المقالات أيضاً أن سياسات الأنظمة تجاه النازحين والتى تشمل المؤسسات التى كُونت للتعامل مع هؤلاء السكان زادت بالفعل من محنة النازحين بدلاً عن تخفيفها. يتناول مقال أبوسن في الفصل الأول أسباب نزوح السكان البيئية وآثاره على السودان.إذ ينظر أبوسن إلى بيئة القطر باعتبارها عاملاً مساهماً أساسياً فى عملية نزوح السكان. بالإضافة إلى أنه يرى أيضاً أن الإرث الاستعمارى وسياساته الاقتصادية بعد الاستعمار عاملان مهمان يساهمان فى نزوح السكان فى السودان.

ويواصل مقال كل من حسب الله والتجانى قي الفصل الثاني شرح مقال أبوسن وذلك بتحليل دراسات لحالتين هما مشروع الجزيرة وشركة سكر كنانة.

حيث يرى المؤلفون أن طريقة المستعمر فى الإنتاج والتى هدفت أساساً إلى استغلال الموارد المحلية، قد حولت الاقتصاد الإعاشى التقليدى إلى آخر موجه نحو التصدير. وقد أدى تأسيس الزراعة التجارية واسعة النطاق الخاصة بإنتاج محاصيل التصدير إلى احتمال نزوح السكان وهجرة سكان الريف. ولقد إشتدت تلك النزعات خلال حقبة ما بعد الاستقلال عندما اعتمدت الحكومات الوطنية استراتيجيات تنمية متشابهة.

أما الفصل الثالث فيشرح فيه الشاذلى أبعاد النزوح الاجتماعية الثقافية، فهو يرى أن التغير الاجتماعى السريع الذى عانى منه النازحون هو عملية إبعاد، وانتزاع، وتجريد من الجذور الثقافية التى تعطى الوجود معناه الرمزى ، بالإضافة إلى آليات الضبط والتفاعل الاجتماعية.

ولا شك أن لتلك العمليات إمكانات اجتماعية ثورية غير أنه فى غياب الظروف الاجتماعية الاقتصادية المساعدة قد تتمثل التبعات فى معارضة ثورية ونتائج عكسية فى الإنتاجية.

ويبحث مقال وول فى الفصل الرابع استيعاب الطلاب النازحين من جنوبي السودان فى المدارس الشمالية وبصفة خاصة الطلاب الموجودين فى الخرطوم. فهو يوجز بعض العقبات التى تواجه جهود توفير تعليم لهؤلاء الطلاب.

ويشرح التجانى فى الفصل الخامس المشاكل الصحية التى تواجه النازحين فى مستوطنات فى الخرطوم، والعوامل الأساسية التى تساهم فى نشوء الظروف الصحية المرعية، ويشرح أيضاً نظام تقديم الخدمات الصحية فى مستوطنات منتقاة حول الخرطوم.

ويبحث مهران فى الفصل السادس مسائل النزوح ومعونة الغذاء والأمن القومى، إذ يثبت وجود أثر سلبى للجفاف الذى حدث فى موسم 1984 – 1985 على إنتاج الغذاء، مما أدى إلى زيادة الإعتماد على معونة الغذاء. وهو يرى أن معونة الغذاء قد هزت التقاليد الراسخة فى المجتمع السودانى بالرغم من غرضها الإنسانى وقد نمت سلوك الاعتماد عليها ليس فقط وسط المواطنين العاديين بل وعلى مستوى الحكومة. فاستخدمتها الحكومة فى حل المشاكل قصيرة الأمد، مما أدى إلى تحول انتباه صناع السياسة بعيداً عن التنمية الزراعية طويلة الأمد.

ويقدم المقلي فى الفصل السابع تقييماً دقيقاً للهياكل المؤسسية التى كونتها الحكومات السودانية لمعالجة مشكلة النازحين. ويسلط تحليله بعض الضوء على حيوية ومقدرة تلك المؤسسات على معالجة الأزمة التى سببها نزوح ملايين الناس.

ويبحث مقال التوم فى الفصل الثامن الكيفية التى يعرض بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ووحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مسألة النزوح وتشعباتها المتعددة فى السودان فى الوقت الحاضر. فهو يوجز محاولات الوكالة لتخفيف محنة النازحين فى السودان، ويعرض الكيفية التى تحدت بها فداحة مشكلة النزوح نظام الأمم المتحدة بأكمله حتى أجبرته فى نهاية الأمر على تغيير الكثير من نظام تفويضه واستراتيجيات تنميته.

ويوصى التجانى فى الفصل التاسع بإيجاد طرق لمعالجة أزمة نزوح السكان فى

السودان

الفصل الأول

أسباب النزوح البيئية وآثاره السالبة على السكان فى السودان

م. إ. أبوسن

نزوح السكان هو العملية التى تغير فيها مجموعة كبيرة من السكان مواطنها نتيجة لأسباب مفاجئة أو لتراكم مجموعة من الأسباب. استُخدمت العديد من المصطلحات فى

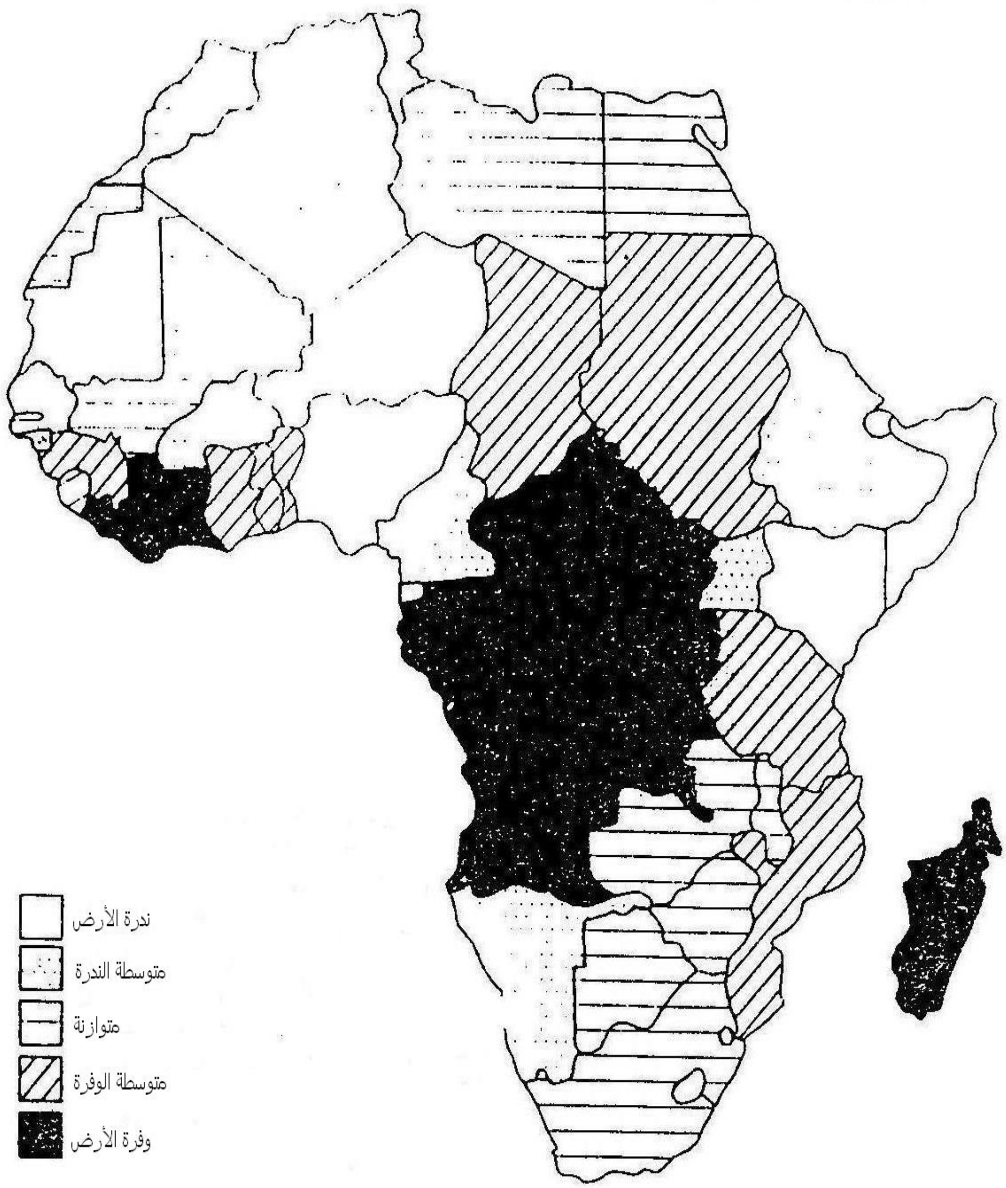
وصف تلك الظاهرة منها: إجتثاث السكان، وإخلاء المناطق من سكانها، وحراك السكان الجماعى، وهجرة السكان الجماعية. وهو مؤشر قوى على نقص مقومات المورد البيئى المستدام، ونظام الإنتاج، والخلفيات الثقافية والسياسية.

وبالرغم من أنه شكل من أشكال الهجرة، يظل مميزاً بسبب ضخامة حجمه، ولأنه يضم ُأناساً قليلى الرغبة فى الهجرة. وباعتباره شكلاً من أشكال الهجرة هو وسيلة للتكيف مع الضغط البيئى سواء اكان مفاجئاً أم تدريجياً بمعنى أنه تفاعل بين الفرد والمجتمع والبيئة.

أما باعتباره حراكاً جماعياً مفاجئاً فقد صار عاملاً شائعاً ومقلقاً فى أفريقيا المعاصرة، على وجه الخصوص فى أجزاء القارة المعرضة للتصحر، أوالحروب الاقليمية، والنزاعات.

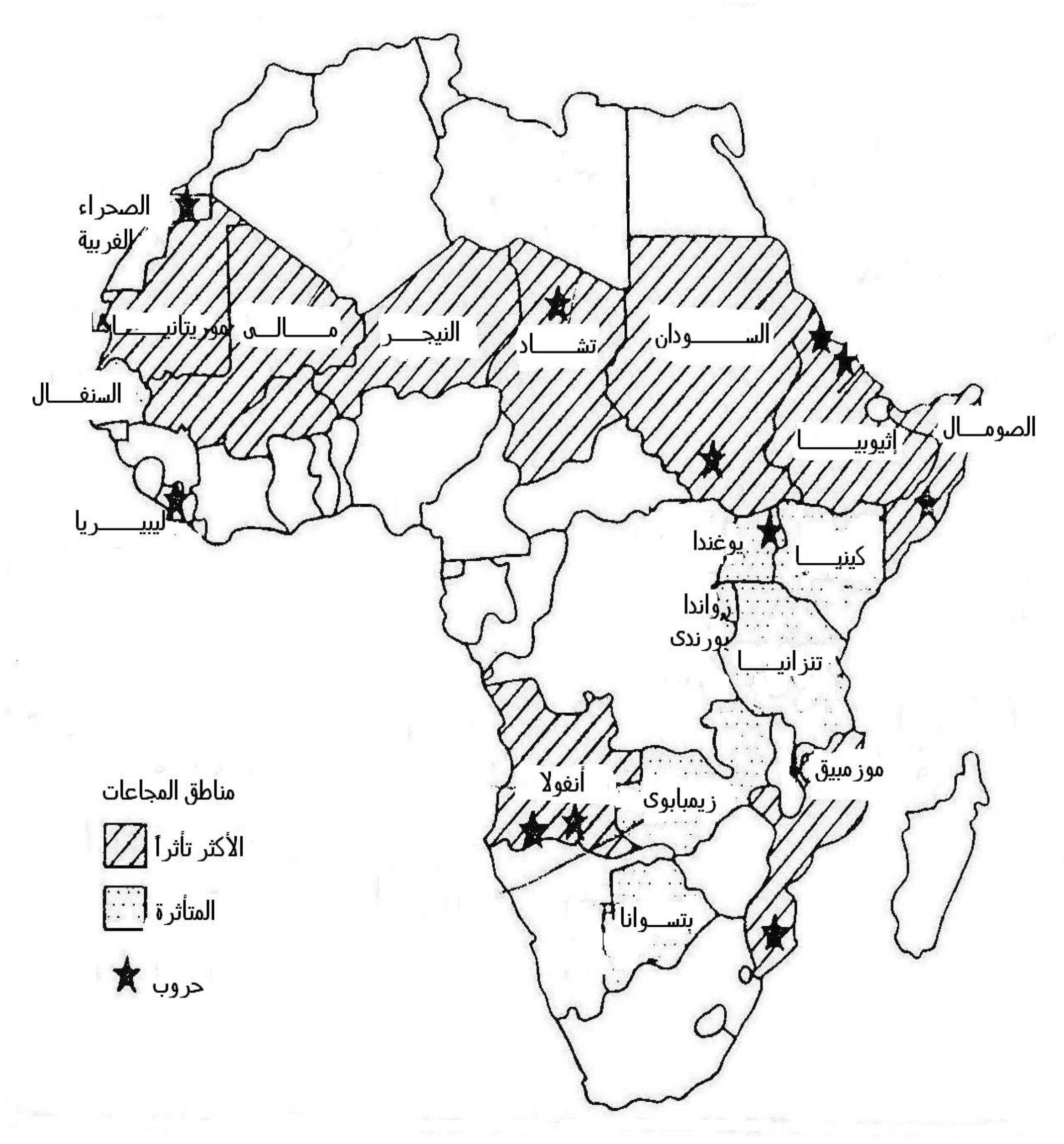
ومن الصعب تحديد أسباب بسيطة للنزوح فى أفريقيا سواء اكان داخل الدولة نفسها أو بين الدول. غير أن معظمه يرتبط بالموارد الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي.

كما يوضح الشكل (1:1) و (2:1)



الشكل رقم 1:1 حجم مساعدة السكان المتوقعة فى أفريقيا

المصدر: م.إ.أبوسن 1990



الشكل رقم2:1 مناطق المجاعة ومواقع الحروب الرئيسية فى أفريقيا 1990

المصدر: م.إ.أبوسن 1990

والسودان، باعتباره جزءاً من حزام السافنا، له إمكانية عظيمة فى مساعدة السكان، غير أنه يعد من أكثر الدول المتأثرة بنزوح السكان ويعود ذلك إلى حد ما إلى أسباب بيئية، وانعدام التخطيط المناسب، وعدم الاستقرار السياسى المتمثل فى حرب الجنوب.

وبالنظر إلى تلك الاعتبارات يمكن تقديم المسائل التالية المتعلقة بأزمة نزوح السكان فى السودان:

* البيئة فى السودان باعتبارها أحد عوامل النزوح.

* أسباب النزوح الطبيعية وتلك التى تحدث بفعل الإنسان.

* الآثار البيئية وموجهات السياسة المقترحة ذات الصلة بالمسألة.

ويهتم هذا الفصل أساساً بالمواطنين السودانيين باعتبارهم نازحين، وبالرغم من أهمية أثر اللاجئين من دول الجوار على مرونة وتوزيع السكان غير أننى لم أنظر اليهم بعين الإعتبار.

أصبح نزوح السكان خلال العقد الماضى أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتوجهاتهم واساليبهم، وقد أثر على تمركزهم وتوحدهم واقتصادهم وقيم حياتهم.

البيئة فى السودان:

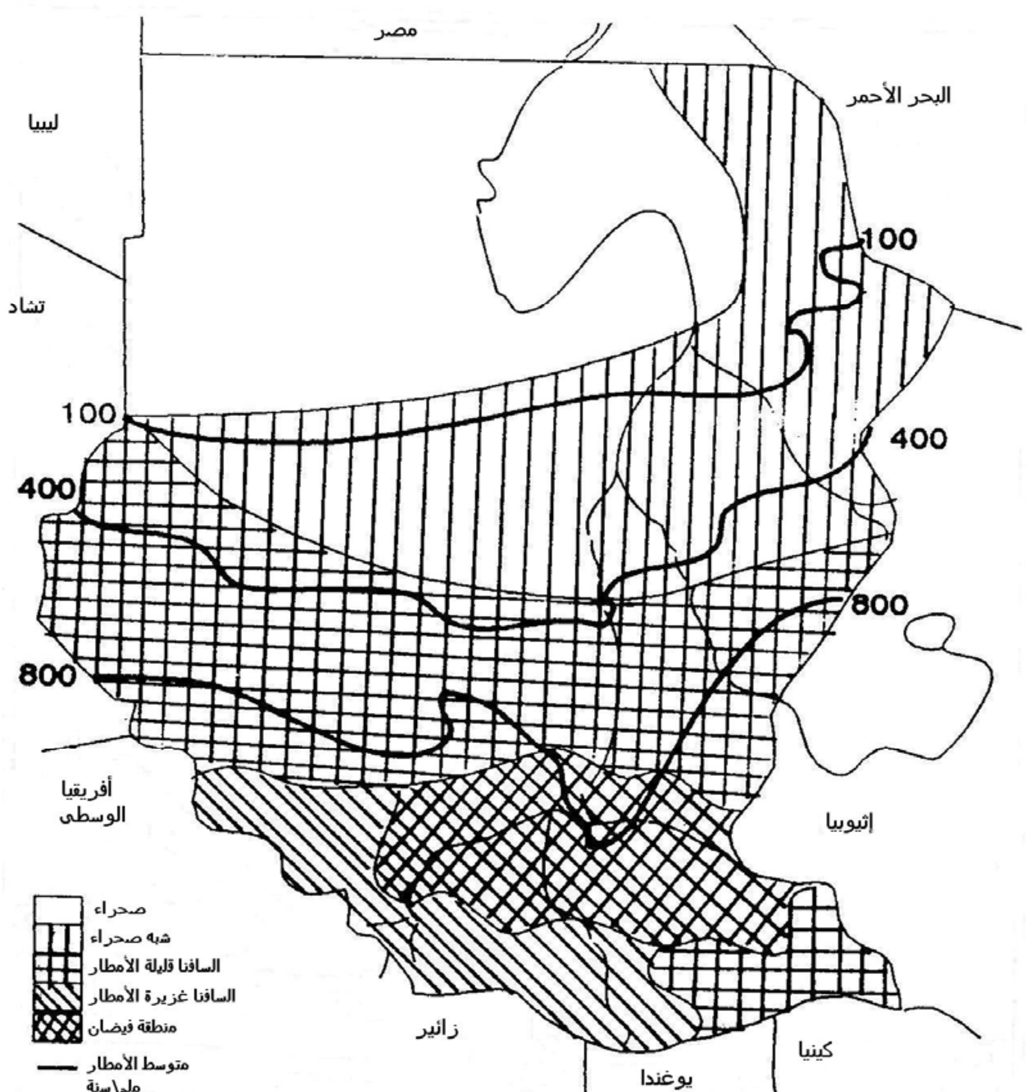
فهم النظام البيئى فى السودان يعد عاملاً أساسياً فى فهم عمليات النزوح. وقد كان كل من الإرث الاستعمارى وسياسات التنمية المستقطبة هما العنصرين المهمين فى إحداث تباين إقليمى، أدى بدوره إلى نزوح السكان.

وقد أحدثت الازدواجية الاقتصادية المؤلفة من الاقتصاد الحديث عالى المستوى والقطاع التقليدى العريض انحرافات كبيرة فى نظم الانتاج وجعلت السودان عرضة للكوارث البيئية التى أدت إلى النزوح.

وتعتبر خصائص بيئة السودان الأساسية التالية رئيسة فى فهم أسباب وآلية النزوح:-

وجود تنوع إيكولوجى كبير فى البيئة المادية الطبيعية.

لمقومات المورد مقدرات معينة مرتبطة بالتربة والأرض والمياه والمناخ والتركيبة الجيولوجية للأرض والكتلة الحيوية. (أنظر الشكل رقم 1:3)



الشكل رقم 3:1 المناطق الإيكولوجية فى السودان

المصدر: م.إ.أبوسن

يمر نهر النيل على المناطق الإيكولوجية التى يعيش فيها جميع السكان الذين يعملون فى القطاع التقليدى الأكثر هشاشة، ونسبة لقيمة مياهه وموارد التربة التى يذخر بها، فهو يلائم أيضاً لأنشطة القطاع الحديث ويعتبر الملاذ لفائض السكان الذين أُبعدوا عن القطاع التقليدى.

أما القطاع التقليدى الذى يدعم أكثر من 70% من السكان فينبغي عليه الاعتماد على موارد طبيعية شحيحة جداً ومتناقصة فيفقد وسائل استدامته سريعاً، الأمر الذي تتسبب ظروف الجفاف الشديدة والتدني فى المدخلات الفنية وغيره من التعجيل به.

الجدول رقم1:1 بيئة السودان

المتغير	الوصف
المساحة	2.5مليون كيلومتر مربع. تمتد طولياً من خط عرض 22.5 درجة شمالاً من الصحراء إلى النظام الإيكولوجى وتمثل الصحراء وشبه الصحراء ثلث المساحة الكلية بينما يمثل حزام السافنا ثلثاً آخر يؤوى مجموعة ضخمة من السكان ويسع معظم النشاط الاقتصادى.
المصادر المائية	منظومة نهر النيل التى تمر على طول القطر من الجنوب إلى الشمال.هى المنطقة التى لها أعلى مورد محتمل
1- الجيولوجيا 2- التربة	1-التركيبة القاعدية للأرض تتكون من صخور جوفاء. 2-64% من التربة طفل (خليط من الرمل والطين وموادعضوية) 36% تربة رملية وصخرية وتبلغ مساحة التربة الصالحة للزراعة 192 مليون إكر
الأمطار	تتراوح بين صفر – 100 ملمتر فى السنة وتتفاوت ما بين 25 – 45% فى السنوات العادية تتصف بأنها عالية الموسمية. أما درجة الإعتماد عليها بالنسبة للنباتات الطبيعية المستدامة أو المزروعة فمنخفض.

السكان	فى عام 1956 بلغ عدد السكان 10.3 مليون نسمة وبلغ العدد 22.5 مليون نسمة فى عام 1989 و25 مليون فى عام 1993 وهم يتصفون بتنوع الأعراق والثقافات وأكثر من 70% منهم فلاحون ريفيون أو رحل. ويتعرض القطاع التقليدى من الإقتصاد إلى مخاطر بيئية كبيرة فهو على خطر أكبر من القطاع الحديث بسبب التمركز والنزوح. (أنظر الرسم 4:1، 5:1)
الإقتصاد	يتكون من القطاعين التقليدى والحديث المختلفين مع وجود أدنى ترابط بينهما وقد زادت التنمية فى القطاع الحديث المشتمل على الزراعة والصناعة الزراعية والإستثمار على سكان الحضر، على حساب القطاع التقليدى مما جعله أكثر عرضة إلى المخاطر البيئية و قلل من إستدامته. وتعتبر الإستفادة من القطاع التقليدى متدنية فقد إنهار القطاع بالكامل بسبب الضغط الذى يسببه الجفاف والتصحر ونظام إنتاجه المحافظ ويتضح الإستقطاب فى التنمية بين القطاعين التقليدى والحديث فى التمركز الإقليمى والمكانى لنظم الرى الرئيسية التى تتحكم فيها منظومة نهرالنيل.

أسباب النزوح المباشرة

لم يجر تقييمٌ مفصلٌ يعتمد علية عن أسباب النزوح، وذلك بسبب حداثة الظاهرة وتنوع مسبباتها. غير أن النزوح بصفة عامة يرتبط بأسباب ذات علاقة متبادلة تشمل أسباب بيئية صرفة، أمن واستراتيجيات السكان المتأثرين، وعوامل تاريخية وثقافية. فعلى سبيل المثال شملت إحدى استراتيجيات السكان المتأثرين حركتهم إلى الخرطوم. مما جعل السلطات تقلق بشأن أحوال النازحين بالإضافة إلى أنها أعطت المشكلة أبعادا سياسية.

وبالرغم من اختلاف أسباب النزوح يمكن تصنيف النازحين إلى الفئات التالية:-

نازحون بسبب البيئة.

نازحون بسبب الحرب.

نازحون بسبب البيئة والحرب معاً.

نازحون لأسباب متعددة.

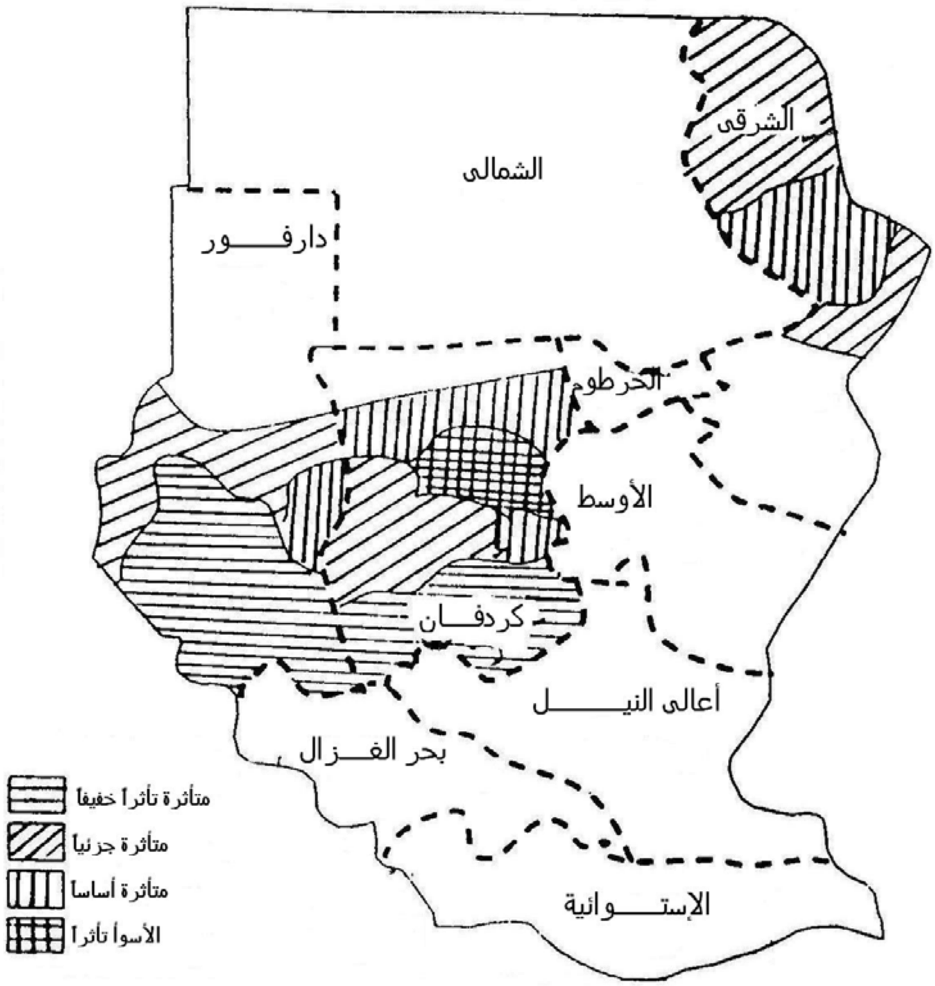
ويعتمد التصنيف على أصل مناطق النازحين. فالذين نزحوا من مناطق طرفية فى الشمال أُجبروا على النزوح لأسباب بيئية محضة مثل الجفاف والتصحر وإنهيار نظام الإنتاج. ومن ناحية أُخرى أجبرت ظروف الحرب القاسية التى قضت على نظم الإنتاج سكان الجنوب على النزوح.

وبالرغم من أن الأسباب البيئية وتلك المتعلقة بالحرب قد زادت من مشكلة النزوح هنالك أسباب أخرى عرضت فئة معينة من السكان إلى خطر النزوح. أحدها الإرث الاستعمارى، وسياسته فى غلق بعض المناطق عن بقية القطر، وتشمل تلك المناطق الجنوب والأنقسنا وجبال النوبة.

وفى حقبة الاستعمار وجهت التنمية نحو المناطق ذات الإمكانات العالية، وإتُبعت تلك الاستراتيجية باستمرار منذ الاستقلال فى عام 1956، مما أدى إلى ظهور تباين إقليمى حاد وازدواجية فى الاقتصاد. ونتيجة لذلك تنعم بعض الأجزاء قي السودان اليوم بقطاع اقتصادى حديث معتمداً على الزراعة المروية والآلية والزراعة الصناعية والمشروعات القائمة على سكان الحضر، بينما احتفظت المناطق منخفضة الاستدامة والتي تعاني من مخاطر بيئية كبيرة بنظم الانتاج التقليدية، ونجد أن المناطق التقليدية تلائم لأكثر من 70% من السكان و80% من الحيوانات ولجميع الرعاة فى القطر.بينما تلائم المناطق ذات الإمكانات العالية القطاع الحديث، وهو محدود فى حجمه وإنتاجيته. بينما ظلت الروابط بين القطاعين الحديث والتقليدى ضعيفة جداً، حيث يتنافس القطاعان على الأراضى الصالحة للزراعة، والماء، والمكان، وتكيف سكان الريف، مما أدى إلى تناقص الأراضى المتاحة للزراعة التقليدية وللبداوة الرعوية، فأدى ذلك إلى زيادة كثافة استخدام الموارد الشحيحة التى تساعد سكان الريف.

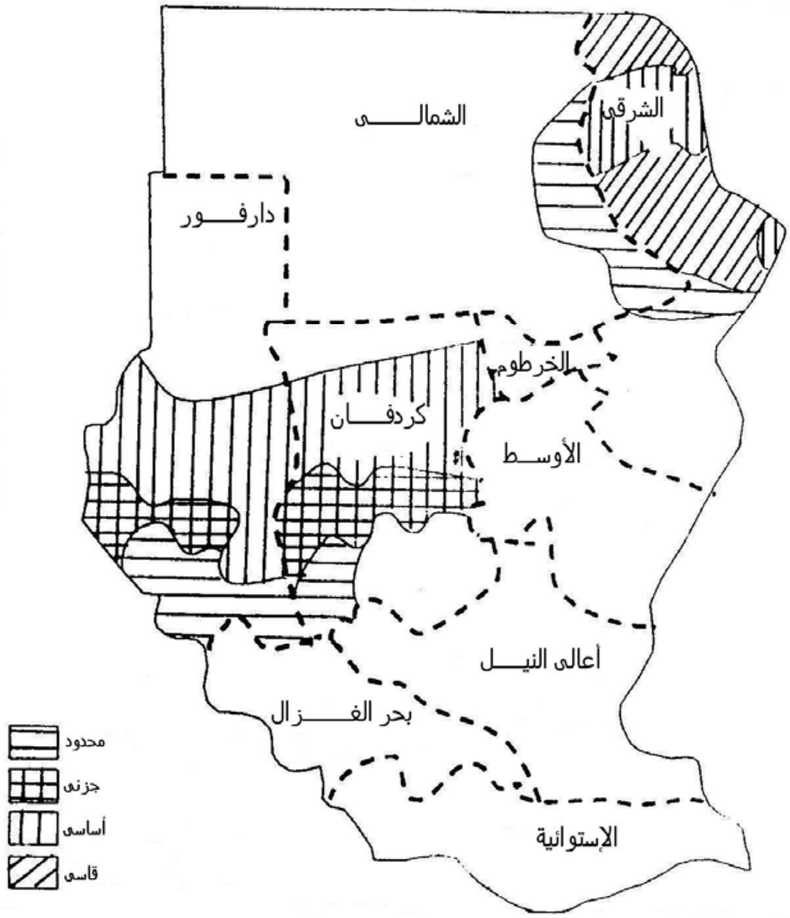
أما التدهور البيئى الذى تسببه العوامل الطبيعية وممارسات الإنسان فيعد سبباً مباشراً للعديد من عمليات النزوح فى الوقت الحاضر. وقد منعت الخسارة في الأراضي الصالحة للزراعة والتعدي على حرمة الصحراء والجفاف المتكرر وفقدان الكتلة الحيوية تكيف القطاع التقليدي مع البيئة وساهم فشل نظام الإنتاج التقليدى فى التدهور البيئى وتدهور مقومات المورد، ونتيجة لذلك تأثرت معظم مناطق القطاع التقليدى بالجفاف وشح الغذاء المستمر.أنظر الرسم رقم (4:1)، (5:1)

مع ذلك ركزت استراتيجية الحكومة على إنتاج المحاصيل النقدية فى القطاع التقليدى، فسرعت من الاستفادة من الموارد ومن تحدى مقومات الغذاء فى القطاع التقليدى وإجبار عدد هائل من السكان على هجرمناطقهم التقليدية.



الشكل 4:1 المناطق المتأثرة بالجفاف فى السودان عام 1987

المصدر: م.إ.أبوسن (1990)



الشكل 5:1 المناطق التى تعانى من شح الغذاء المستمر فى السودان

المصدر: م.إ.أبوسن (1990)

جدول 2:1 توزيع النظم الرئيسية للرى الحديث فى السودان

المشروع	الموقع	المساحة (بالإكر)
الجزيرة	الأوسط	1.920
الرهد	الشرقى – الأوسط	288
حلفا الجديدة	الشرقى	429
النيل الأزرق	الأوسط	591
النيل الأبيض	الأوسط	595
السوكى	الأوسط	86
كنانة	الأوسط	77
عسلاية	الأوسط	36
الجنيد	الأوسط	77
غرب سنار	الأوسط	31
أبونعامة	الأوسط	29
النيل الرئيسى	الشمالى	16
الزراعة الآلية	الأوسط – الشرقى – كردفان	7.680
المساحة الكلية		11.855

المصدر: البنك الزراعى السودانى، التقرير السنوى (الخرطوم 1989)

ومن المعروف أن إخلاء المناطق من سكانها يؤدى إلى اضطرابات ثقافية، وتفكك أُسرى، ويهز المؤسسات الاجتماعية. غير أنه من ناحية أُخرى يؤدى إلى مزج ثقافات المجتمعات المختلفة حيث يتضح من الدليل التجريبى أن الصراع الثقافى وسط النازحين الذين لهم جذور ثقافية وعرقية مختلفة يكون هو الأدنى، وذلك ربما لاشتراكهم فى البؤس نفسه. وهو أيضاً يزعزع نزعات الخصوبة، وتركيبة الجنس والعمر، والمظاهر الغذائية، والوضع السكانى ككل. ويؤدى أيضاً دوراً مهماً فى ترييف الحضر. أما أثره على الخصائص الديموقرافية لسكان الريف وشبه الحضر فيتضح من ملاحظة الأحداث الحيوية والسلوك.

وتعد حرب الجنوب أكثر أسباب النزوح أهمية بالنسبة لعدد النازحين والبعد السياسى، وقد ساهمت فيه بثلاثة طرق مهمة:

إحداث حركة هائلة للناس من مناطق الحرب نحو الشمال.

إيقاف النشاط الاقتصادي.

تشريد الناس من مناطق التماس بسبب عدم الأمن المتوقع.

فوصل دور الحرب فى تفاقم عملية النزوح إلى أوجه فى الأعوام ما بين 1985 – 1990 مما تسبب فى إنتقال أكثر من مليون شخص نحو الشمال.

وقد أدت شدة الحرب وطول أمدها إلى زيادة احتمال النزوح وسط سكان الجنوب، وما زال هنالك عامل غير مباشر مؤثر للنزوح وهو سياسة المنظمات الحكومية وغير الحكومية المتبعة فى الإغاثة، فمراكز الإغاثة التى تتركز فى المدن مسئولة عن تشجيع الناس على الانتقال إلى تلك المراكز، بدلاً من الانتظار فى مناطقهم. حيث تُعتبر عدم كفاءة البنى التحتية ونظام التوزيع أسباب رئيسة فى تأخر تدفق الإغاثة فى المناطق المتأثرة. وقد فشلت العديد من برامج إعادة التأهيل بسبب القيود المالية والظروف الأمنية فى المناطق المتأثرة بالحرب. هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار السكانى فى مناطق النزوح الأكثر خطراً.

أثر النزوح البيئى

هنالك حاجة إلى الدراسات المفصلة كما سبق أن ذكرت، لتوثيق وتحديد أثر النزوح البيئى، ويقتصر هدفي في هذا الفصل على وضع إطار لفهم وتقييم الأثر البيئى ولتوجيه البحث فى تلك المسألة فى المستقبل.

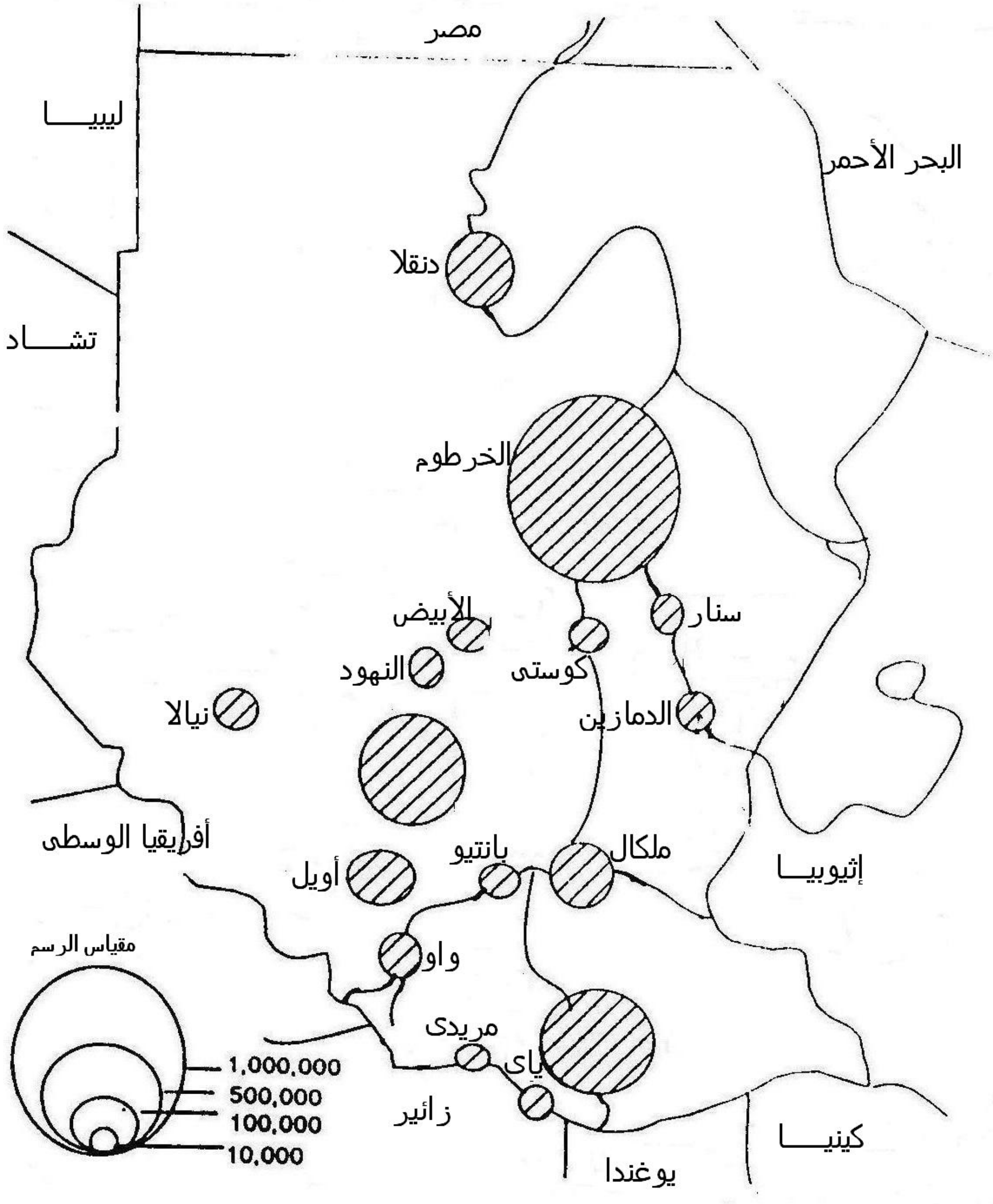
وبتحديد هذا الهدف أضع الملاحظات التالية:

تركز السكان فى مناطق معينة (خاصة المراكز الحضرية الكبيرة التى تعانى أصلاً من الازدحام)، حيث أثرت الظروف التى لاتشجع على نهج مستدام فى الحياة على الصحة العامة والغذاء والعمل وجميع قيم الحياة.

ويسبب النزوح وسط المهاجرين ضغطاً نفسياً، وزيادة فى الخضوع وعزلة اجتماعية وثقافية. وبالنسبة للوطن فإن النزوح يعنى خسارة الموارد البشرية التى يمكن تحريكها بطريقة أُخرى للحماية والإدارة والمراقبة البيئية لعكس عملية التدهور البيئى الموجودة أساساً.

وبالرغم من أن للنزوح أثراً بيئياً معقداً ومعاكساً غير أنه يوجِد التعددية وسط المجتمعات الكثيرة المتعايشة فى المناطق المستقيلة ويشجع على التكامل الاجتماعى.

الشكل 6:1 يوضح أماكن تمركز النازحين فى السودان.



الخاتمة:

تصبح عملية نزوح سكان الريف وما يترتب عليه من تركز السكان فى المناطق الحضرية قضيتين مهمتين فى عملية إعادة توزيع سكان السودان وتوقعات التنمية الاقتصادية. وترتبط هاتان القضيتان إرتباطاً مباشراً بالبيئة الأكثر هشاشة وبالنقص الحاد فى الغذاء وبالتنمية الموجهة نحو أقصى ربح وبظروف الحرب وانعدام الإدارة السليمة للمورد.

وفى قطر يعانى من ركود فى الاقتصاد يجب أن يضع المخططون وصناع السياسة عدد النازحين الهائل على قمة الأولويات. فالحاجة إلى موجهات سياسية تعكس نزعة النزوح واضحة غير أن تنفيذها صعب. ويبدو أن الإجابة على ذلك تكمن فقط فى سياسة سكانية واضحة مصحوبة بالتشريع اللازم وحرية التصرف. ويجب أن تكون تلك السياسة جزءاً مكملاً لإطار اجتماعى اقتصادى وسياسى قومى يسعى لوضع نهاية للحرب فى الجنوب وابتكار طريقة مرنة وموضوعية لأهداف وإجراءات الإدارة. وربما تتقدم مسألة النزوح فى ذلك الإطار بالطرق الآتية:

- إصلاح مناطق الهجرة وذلك بتنفيذ مشروعات تنمية مستدامة تلائم مقومات موارد المجتمع. وينبغى لتلك المشروعات أن توحد بين حماية البيئة وأغراض التنمية. كما ويمكن للمشروعات الصغيرة المتكاملة أن تكون هى الحل إذا شملت أفراد المجتمع باعتبارهم مشاركين ومستفيدين فى الوقت نفسه.

- تحويل النازحين إلى المشروعات ذات الصلة والتى أُعدت عن قصد ويفضل أن تكون فى المناطق التى أُقيمت أيضاً عن قصد.

- وبما أن شرط التنمية المستدامة المسبق يخالف استراتيجية التنمية القديمة من حيث الإيفاء بقضايا الأمن الغذائى التى أثارتها الحكومة الحالية، ينبغى أن يكون الاعتماد على الذات هو هدف كل من الحكومة والمجتمع.

وقد أُثبتت عدم فاعلية السياسة الحكومية القديمة الخاصة بالنازحين والتى كانت قد أُعدت فى الأصل لتوفير الإغاثة وطرد النازحين من المناطق التى يتوجهون اليها لذا

فإن الخيار المنطقى هو وضع سياسة مبنية على الجهود المرتبطة بالمنشأ والوجهة وبالنازحين أنفسهم.

الفصل الثانى

النزوح والهجرة باعتبارهما تبعتان من تبعات سياسيات التنمية فى السودان

حسب الله ع. حسب الله والتجانى إ. التجانى

كان الناس فى أفريقيا قبل الاستعمار ينتقلون بمعدل بطئ من مكان إلى آخر، ويكون ذلك عادة بسبب الأمراض الوبائية والمجاعة والجفاف أو الحروب بين المجموعات القبلية. فقد عاش الناس فى القارة فى مناطق قبلية ويتحركون فى مسافات قصيرة أو حركات دائرية حسبما تتطلب استراتيجياتهم فى كسب العيش أو وفقاً لما تتطلبه الطوارئ.

أما فى المجتمعات التقليدية فى السودان، فقد كان أفراد الأسرة يقومون بكل الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية. حيث عملوا فى دورة موسمية مستمرة باعتبارهم رعاة ومزارعين، وقد نظمت موارد الإنتاج وعلاقاته لخدمة الأسر والإيفاء باحتياجاتها ولتقوية الروابط بين المجتمع القبلى. وبالرغم من أن موارد الإنتاج وعلى وجه الخصوص الأرض والمراعى والماء والموارد الطبيعية الأخرى يملكها عامة الشعب غير أنها تودع فى عهدة زعيم القبيلة، وهو الذى يوزع موارد الأرض بين أفراد المجتمع ويسوى النزاعات المتعلقة باستخدام الأرض والموراد الطبيعية الأخرى. بينما لاتكون للزعيم القبلى سلطة فى طرد رجل القبيلة من الأرض ولا يحق له تخصيص أى قطعة من الأرض لأحد أقاربه أو لأى فرد من أفراد الأسرة دون موافقة رعاياه. حيث أن مسؤولية زعيم القبيلة كانت تنحصر فى تنظيم إستخدام الأرض القبلية مع الموافقة الطوعية من زملائه من رجال القبيلة.

وفى داخل المجتمعات التقليدية التى نُظمت لتحقيق الاكتفاء الذاتى بنظام محدود النقد في معاملاته وإقتصاد سوقه متدني. نجد أن علاقة الإنتاج فيه مبنية على روابط القرابة والنسب. بينما يحول غياب التبادل الاقتصادى من تحويل الأراضى والإنتاج إلى

شئ ذو قيمة. لذا وضعت المجتمعات التقليدية نظام توفير منح وبدل منح وإعادة توزيع، ونظام تبادلي عام للتعامل مع النقص فى الغذاء وتشجيع إكتفاء المجموعة الذاتى ورفاهها.

طريقة المستعمر فى الإنتاج:

عندما غزا المستعمرون البريطانيون السودان فى عام 1898 فرضوا طريقة جديدة للإنتاج هى إستغلال الموارد المحلية والمواطنين لخدمة المصالح الاستعمارية. بموجب طريقة المستعمر فى الإنتاج ركزت سياسيات التنمية على بناء خطوط السكك الحديدية، وتنظيم مشروعات الرى الكبيرة لزراعة المحاصيل النقدية خاصة القطن طويلة التيلة للتصدير وفتح مناطق جديدة. بالإضافة إلى نزع ملكية الأرض لهذه الأغراض، ففرضت الحكومة الاستعمارية العديد من الضرائب تشمل الضريبة الشخصية المعروفة بالدقنية، وضريبة القطية المعروفة بالعتب وضريبة الماشية المعروفة بالقطعان. ومن ثم فتحت بعد ذلك السوق المحلى للواردات الخارجية خاصة سلع المستهلك. وقد ُأعدت تلك السياسات لتأسيس وتعزيز طريقة المستعمر فى الإنتاج داخل القطر، ولإضعاف سكان القبيلة المكتفين ذاتياً وإضعاف طريقتهم التقليدية فى الإنتاج.

وقد تفاجأت المجتمعات السودانية التقليدية بسياسات الإنتاج الاستعمارية الجديدة. وبالرغم من أن العديد منهم أصبحوا بلا أرض غير أنه ينبغى عليهم وفى الوقت ذاته تسديد الضرائب للسلطات الاستعمارية. ففى مثل ذلك الوضع ينبغي عليهم إما العمل فى إنتاج المحاصيل النقدية وبيع حيواناتهم، أو الهجرة من أجل الحصول على النقد للعيش ولتسديد الضرائب أو شراء سلع السوق الأخرى. فاصبح من الصعب عليهم إنتاج المحاصيل النقدية لأنهم لايملكون الأرض أو نزحوا إلى أراضي طرفية، أما بيع الحيوانات من أجل الحصول على المال فهي ممارسة يزدريها البدو و الرعاة لأنها تتعارض مع مبادئهم الاجتماعية الثقافية. لذا بدأ القبليون يشتغلون مقابل الأجر، حتى فى مواقع التشييد أو فى المشروعات الزراعية الكبيرة. غير أنهم فى نهاية الأمر أدركوا بأن السعى وراء الأجور قُصد منه التورط فى هجرة العمالة مما زاد من تلك الهجرة مع مرور الوقت نحو المشروعات الزراعية والمراكز الحضرية.

مشروع الجزيرة:

يوضح مشروع الجزيرة الكيفية التي غيرت بها طريقة الإنتاج الاستعمارية حياة الريف وكانت سبباً فى تدفق أعداد هائلة من السكان.

يقع المشروع فى مساحة مثلثة من الأرض جنوبى الخرطوم. وتكون الأنهار جانبين من ذلك المثلث، حيث النيل الأزرق من جهة الشرق والنيل الأبيض من جهة الغرب. وتبلغ مساحة الجزيرة الكلية حوالى 5 مليون آكر، يحتل المشروع وحده حوالى 2.1 مليون آكر منها.

وقد أُسس المشروع فى عام 1925 لتوفير القطن طويل التيلة لمصانع النسيج فى لانكشير وبريطانيا العظمى، كما أُدخلت أيضاً محاصيل أُخرى فى مراحل تطور المشروع المتعددة تشمل: الذرة والقمح والفول المصرى واللوبيا والأرز. أما اليوم فيعتبر المشروع أكبر المشروعات المروية فى أفريقيا فى المنطقة الواقعة جنوب الصحراء.

إن أثر مشروع الجزيرة على الهيكل الاجتماعى الاقتصادى والسياسى للمنطقة يمكن تقييمه بالنظر إلى علاقات الإنتاج وسط الأطراف المختلفة المعنية بعمل المشروع. فعادة ما يوصف نظامه بأنه شراكة بين ثلاثة أطراف هى الحكومة التى وفرت الجزء الأساسى من البنية التحتية والنقابة الزراعية السودانية والتى عرفت بمجلس إدارة مشروع الجزيرة بعد تأميم المشروع فى الخمسينيات وهى مسؤولة عن إدارة المشروع ثم المزارعين وهم الذين يقومون بالجزء الأساسى من العمليات الزراعية.

وعلاقة الإنتاج التى أدخلها مشروع الجزيرة كانت غريبة على سكان المنطقة لأن حياة معظم الناس كانت شبه رعوية قبل تأسيس المشروع. إذ يتنقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن الماء والمرعى أثناء موسم الجفاف. أما فى الفصل المطرى فيظلون فى قراهم ويزرعون الذرة فى الأراضى من حولهم. وقد نُظم الإنتاج الاقتصادى وفق النسب والقبيلة حيث لا تعد الأرض سلعة فى مثل ذلك النظام الاقتصادى لأنها ملكت على الشيوع. وبالرغم من أن الأرض كانت كثيراً ما يملكها رجل واحد أو أسرة واحدة غير

أن مسؤوليتها تقع على عاتق المجموعة كلها. فعندما غير مشروع الجزيرة النظام الاجتماعى فى المناطق المروية بدأ نمو الطبقات الاجتماعية، وهى بالطبع لم تنم من تلقاء نفسها وإنما كان نموها بسبب قوى اجتماعية وأشكال اجتماعية كانت موجودة أصلاً ضمن فرص هيكلية معينة أوجدها المشروع.

أما الأرض داخل المشروع فهى فى الأصل ملكٌ للحكومة. وبالرغم من أن الحكومة تؤجرها رسمياً بإيجار سنوى قدره عشرة قروش لكل 1.04 آكر ممن يستطيعون توثيق دعاوى الملكية. ظلت الطريقة التى أُخذت بها الأرض ووزعت بها الحواشات تحتفظ بشئ من الظلم الاجتماعى والاقتصادى الذى كان موجوداً قبل إنشاء المشروع. إذ كان بإمكان كبار ملاك الأرض ومعظمهم من زعماء القبائل والزعماء الدينيون الحصول على حصص أكبر من المشروع من غيرهم من صغار الملاك أو الذين لا يمتلكون أرضاً فى المشروع وعندما سجلت الارض قبل افتتاح المشروع، سجل العديد من زعماء القبائل والقرى الأراضى التى كانوا يمتلكونها على الشيوع بأنها ممتلكاتهم الخاصة. مما جعلهم يؤسسون حقوق فى إمتلاك أرض ليست لهم. واعتقدت حكومة المستعمر بدورها أن السماح للزعماء الحاليين بالاحتفاظ ببعض الامتيازات فى منطقة الجزيرة كان ضرورة سياسية لأن الحكومة خشيت من قيام هؤلاء الزعماء بتحريك شعوبهم ضد المشروع، فحاولت ضمان مساندتهم لها فمنحتهم بعض الحصص فى المشروع. إذ يحق لمن يستطيع تقديم دعوى موثقة ب40 فدان أو أكثر الحصول على حواشة واحدة على الأقل تبلغ مساحتها 40 فدان، كما ويحق لمن يدعى امتلاك 75 فدان أو أكثر الحصول على حواشتين ويعرف هؤلاء بالمزارعين الشرعيين، أما فى حال امتلاك المزارع الشرعى ل120 فداناً أو أكثر فيحق له فى تلك الحالة أن يعين وريثاً ويمنح أيضاً حواشة، ويعرف هؤلاء المزارعون بالمرشحين، أما إذا رشح أحد كبار مالكي الأرض أصدقاءه المقربين فهو بذلك يضمن السيطرة على 240فدان من الأرض المروية أو سيطرة أصدقائه المقربين عليها. ولا ينظر فى العادة إلى احتياجات الآخرين إلا بعد الإيفاء باحتياجات المزارعين الشرعيين. والمزارعون المفضلون هم الذين يملكون أقل من 40 فداناً، ويمنح كل واحد من هؤلاء حواشة او نصف حواشة (19 فدان) إذا كانت الارض المتاحة فى المحلية ذات الصلة كافية. أما إذا بقيت هنالك

بعض الحواشات بعد الإيفاء باحتياجات المزارعين الشرعيين فتعطى المساحات المتبقية وهى عادة ما تكون أنصاف حواشات للفلاحين الذين لا يملكون أرض أو للغرباء.

وقد تطلبت الظروف الفنية لإنتاج محصول ناجح من القطن قيام هيئة مستقلة تسمى نقابة زراع السودان (وهى ما يعرف الآن بمجلس إدارة مشروع الجزيرة الذى ينبغى عليه التأكد من إضافة المدخلات الحقيقية والتى تشمل العمل والبذور والسماد والماء وغيره فى الوقت المناسب وبالتسلسل الصحيح). أما التنظيم والرقابة فهى أمور حتمية لابد منها. وفى المقابل فالفوائد المتوقعة ينبغى للمزارعين إخضاع أنفسهم لها.

أما توقيت الزراعة وكيفيتها وتحديد المزروع فهى قرارات خارج سيطرة المزارع وبالتالى فإن دور المزارع فى مشروع الجزيرة يشبه فى كثير من الأحوال دور عامل المصنع. حيث ينبغى عليه حسب نظام الإنتاج فى المشروع أن يكون مسؤولاً هو وأسرته عن العمل فى الحواشة. والاستثناء الوحيد المعروف عن تلك القاعدة يكون أثناء ذروة الموسم فى وقت زراعة ولقيط القطن ومع ذلك يعتمد المزارعون بصورة روتينية على العامل المستأجر وهو الوضع الذى حتمه واقع الانخفاض النسبى فى دخل الحواشات وعدم استقراره إذا ما قورن بدخل الأنشطة من خارج المزرعة. فجاذبية الدخل من خارج المزرعة جعله جديراً بالإهتمام بالنسبة لبعض المزارعين وأسرهم للاعتماد على تلك المصادر وفى الوقت ذاته يستأجرون العمال.

وفى الواقع كشفت دراسة أجراها عبدالسلام أن صافى الدخل من مصادر من خارج المزرعة فى موسم 1975-1976 بلغ 59.8% من صافى الدخل الكلى للحواشات.

وفى البداية كان المصدر الرئيسى للعمالة المستأجرة فى مشروع الجزيرة يأتى من غربي ووسط أفريقيا. أما الهجرة الخارجية فى السودان فقد بدأت مع بداية القرن العشرين، عندما عبر الحجيج القارة فى طريقهم إلى مكة. حيث أنهم عملوا على طول الطريق لمساعدة أنفسهم ولتسديد تكاليف الرحلة. وعقب قيام المشروع بدأ عدد العمال العابرين فى التضخم. وبسبب وقوع منطقة الجزيرة بالقرب من حزام الهجرة تدفق عشرات الآلاف من الناس بحسب أنهم عمال مستقرون أو متجولون. وقد شجعت

حكومة المستعمر تدفق سكان غربي ووسط أفريقيا لاعتقادها بأنهم أكثر كفاءة وإنتاجية من المواطنين الأصليين، والأكثر اهمية من ذلك أن المهاجرين يوفرون عمالة رخيصة فعاد ذلك بالفائدة على إدارة المشروع وعلى حكومة المستعمر فى نهاية الأمر بتسهيل إنتاج قطن بأسعار تنافسية.

أما اليوم حتى بعد تأميم المشروع وبعد الاستقلال السياسى للسودان، استمرت سياسة توظيف العامل المهاجر بالرغم من التشديد على جذب المهاجرين من الجزء الغربى من السودان وتثبيط هجرة العامل الأجنبى.

ويصرف مجلس إدارة مشروع الجزيرة آلاف الجنيهات على حملات التوظيف خاصة أثناء لقيط القطن.إذ منح الموظفون المتوقعون دفع مقدم، وهو أجرة الذهاب فقط إلى الجزيرة مع الإقامة المجانية فى القطاطى التى يوفرها المزارعون.

وتجلب لجان توظيف القطن أو المزارعين أنفسهم حوالى ثلاثة أرباع العمال المهاجرين تقريباً. وباختصار شديد فإن الدخل المنخفض وغير المستقر للحواشات دفع الناس الأكثر موهبةً ونشاطاً وتعلماً إلى البحث عن العمل فى أماكن ُأخرى خاصة فى المراكز الحضرية فى السودان أو فى الخارج، وتدفقت العمالة الزراعية الرخيصة من أكثر المناطق التى تعانى كساداً اقتصادياً فى القطر على وجه الخصوص الجزء الغربى منه.

وقد شهد السودان بسبب مشروع الجزيرة التنميات الاقتصادية التالية:

أصبحت المشروعات الزراعية المروية الكبيرة سائدة فى برامج التنمية الزراعية السودانية، وقلد معظمها الهياكل التنظيمية وهياكل الإنتاج فى مشروع الجزيرة.

نزح مستخدمو الأراضى القبلية وهم يمثلون الآن الطبقة التى ليست لها أرض من سكان الريف لعدم إعداد خطط تلائمهم بعد نزع أراضيهم.

ساد القطن على بقية الحبوب باعتباره العمود الفقري للاقتصاد مما قوى الرابطة بين الاقتصاد السودانى والمصالح الأجنبية.

حول المشروع السودان إلى قطر موجه نحو التصدير ومعتمداً فى الإنتاج على القطن طويل التيلة.

أحدث المشروع صفوة من البيروقراطيين والإداريين لم تشارك المستعمر فى المصالح العامة فقط بل حملت سياساته باعتبارها حقيقة مقدسة.

فرض التركيز على محاصيل التصدير ضغط كبير وقيود عملية على استخدام الموارد البشرية والطبيعية فى إنتاج الغذاء. وأدى إلى نقص فى الغذاء والى مجاعة على المدى البعيد. كما حفز أيضاً على هجرة جماعية غير مسبوقة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

حقبة ما بعد الاستقلال:

عندما نال السودان استقلاله فى عام 1956 ورث طريقة المستعمر فى التنمية التى إتسمت بالاقتصاد الموجه نحو التصدير، وبالمشروعات المروية الكبيرة، وانتزاع الارض والعمالة الوافدة.

وبصفة عامة اتبعت برامج التنمية فى حقبة ما بعد الاستعمار طريقة المستعمر فى الإنتاج حتى لدرجة التوسع فى مناطق جديدة، وقد بدأت حكومات السودان فى فترة الستينات والسبعينات تخصيص المزيد من الأراضى للقطاعين العام والخاص لإنتاج القطن للتصدير. وامتد مشروع الجزيرة داخل أراضٍ تعرف بإمتداد المناقل، ورويت مساحة إضافية تبلغ 384.000 فدان فى مشروع خشم القربة فى شرقي السودان. وروي 1.34 مليون فدان أيضاً على طول النيلين الأزرق والأبيض. بينما أُقيمت مشروعات جديدة مثل مشروع الرهد ومشروع السوكى للتركيز على إنتاج القطن.

وافتتحت أيضاً مشروعات آلية جديدة تعرف أيضاً بالزراعة المطرية فى الدالى والمذموم وأغادى وقرابين فى محافظة النيل الأزرق وفى هبيلة فى كردفان لإكمال المشروعات القديمة فى القدمبلية والقضارف وتركز تلك المشروعات على إنتاج الذرة

والسمسم والفول المصرى، بينما أُدخل القطن فى بعض المناطق مثل منطقة جبال النوبة.

وقد ركزت استراتيجية سلة الغذاء التى روجت لها حكومة الرئيس نميرى فى فترة السبعينات على إنتاج المحاصيل النقدية ومحاصيل القطر الرئيسة فى السهول الطينية وسط السودان، وركزت أيضاً على تشجيع الزراعة الربحية لتزيد من صادرات الغذاء إلى الوطن العربى وأفريقيا.

غير أن كل تلك المشروعات قد أُقيمت على أراض كانت مأهولة فى السابق وزرعها الأهالى واستخدمتها قبائل بدوية أثناء هجراتها السنوية بحثاً عن الماء والأرض، فهى بالتالى لم تحرم أهل الريف من سبل كسب رزقهم فقط وإنما قضت أيضاً على طرق الهجرة التقليدية وحرمت البدو الرحل من الوصول إلى مصادر الماء والمرعى.

ومن الملاحظ أن أى سمة عامة إتسمت بها خطط التنمية التى وضعت أثناء أو قبل فترة الاستعمار هى إهمالها وتجاهلها لسبل كسب الرزق لسكان الريف، غير أنه ومع مرور الوقت دفع بالبدو والفلاحين داخل مناطق فقيرة طرفية وشوهت طريقتهم الريفية فى كسب العيش وقُضى عليها. وأصبح عدد كبير من السكان المحليين عمالاً زراعيين بلا أرض أو اندفعوا نحو المراكز الحضرية للبحث عن العمل الراتبى.

شركة سكر كنانة:

تعطى شركة سكر كنانة مثالاً لأثر استراتيجيات التنمية بعد الاستعمار على هجرة ونزوح السكان فى السودان.

وقد أُختير موقعها على بعد 320 كيلومتر جنوب الخرطوم، ونفذ المشروع فى عام 1975، وبدأ إنتاج السكر فى موسم 1980-1981. وتبلغ المساحة الكلية للمشروع 150.000 فدان زرع 80.000 فدان منها بقصب السكر. وقد تولت شركة سكر كنانة إدارة المشروع الذى تملكه حكومة السودان شراكة مع مساهمين أجانب ومساهمين سودانيين من القطاع الخاص.

ووفقاً لإتفاق عام 1972 وافقت الحكومة على إيجار مساحة شركة سكر كنانة والبالغة 150.000 فدان بإيجار سنوى يبلغ عشرة قروش لكل 1.04 فدان أى مجاناً تقريباً. وبالرغم من أن للشركة فى الوقت الحاضر إيجار لمدة ثلاثين عاماً غير أنه يسمح لها بتجديده لعشرين عاماً أُخرى عقب إنتهاء مدة الإيجار الحالى، وقد سمحت الحكومة للشركة أيضاً بإخلاء منطقة دار محارب دون مستحقات أو نفقات أو أى التزامات تجاه أهالى المنطقة. فهى فى الحقيقة لم تسلب أرض دار محارب فقط بل دمرت أيضاً حياة ذلك المجتمع الريفى وجعلت سكانه يهيمون على وجوههم خارج منطقة كنانة.

وعندما بدأت معدات الحفر الثقيلة فى تحويل موقع كنانة عام 1976 وجد ذلك الأمر إهتماماً كبيراً من القبائل الرعوية مثال سباحة ونباحة وسبيق والقضنفرية والمسلمية والكبيشاب والأحامدة والسلايمة وكنانة وأيضاً القبائل الزراعية مثل البارنى والميما والداجو والفور والقمر والفلاتة، وبدا سكان القرى مثال الصوفية والقرقاف وحلة موسرى والفانقوقة وأم دباكر ونورى يتساءلون بشأن المستقبل، وما إذا كان المشروع سوف ينزع حقول الذرة خاصتهم، والمراعى، ومواقع القرى والكامبوهات فأخطرتهم سلطات الشركة بأن المشروع الجديد سوف يحيل حياتهم البائسة القاسية إلى أُخرى مزدهرة إذ يكون للناس وظائف، ومستشفيات، ومدارس وغيره الكثير.

ومع ذلك ظل الأهالى فى حالة من الشك إذ لا يبدو وجود علاقة ما بين فقدان سبل كسب العيش في الحياة والحصول على حياة جيدة. فوعدت الحكومة بتوفير تعويضات لكل شخص كان يزرع أرضاً داخل حدود مشروع كنانة وعلى كل قطية تمتلكها أسرة. فاعتقد سكان كنانة بأن تلك التعويضات سوف تمكنهم من بدء حياة جديدة فى مكان آخر وتسديد قيمة التحويل. غير أنه ولادهشتهم منح كل من يملك أرض مساحتها فداناً واحداً خمس وسبعون قرشاً بينما منح من يمتلك قطية عشرة قروش. أى بمعنى آخر منحت الأسرة التى عدد أفرادها 7 ويمتلكون ثلاث قطاطى وعشر فدادين من الأرض 8 جنيهات سودانية تقريباً، لكل من حقول الذرة والقطاطى والكامبوهات التى تمتلكها.

فشاهد الأهالى بمرارة وإحباط ضياع سبل كسب عيشهم. فالتقى وفد من شيوخ دار محارب بإدارة المشروع التى وعدتهم بتوفير فرص العمل وتوفيرترعة لمن يملكون الحيوانات ومساحات صغيرة من الأرض لمحاصيل الاكتفاء الذاتي المحلية. غير أنه ومع مرور الوقت أتضح كذب تلك الوعود، وأن إدارة المشروع أرادت فقط التخفيف من الضغوط وتهدئة المستخدمين السابقين للأرض، إذاً فالمشروع في واقع الامر قد خدع الأهالى من نواح كثيرة، فأثناء تشييده طُلب من سكان قرية الصوفية ترك منازلهم إذ أصبح موقع القرية محطة الضخ رقم (2). ثم طلب من سكان حلة موسرى ترك منازلهم بحجة أن القرية تقع داخل حدود مدينة كنانة. فسلطات شركة سكر كنانة حقيقة لا تريد بقاء الرعاة والفلاحين فى الأرض المروية من المشروع، فنتيجة لذلك نزح حوالى 40.000 من الرعاة وتأثر نحو 35.000 من الفلاحين واضطروا للاندفاع داخل نظم بيئية طرفية وهشة وعرضة للجفاف والتصحر.

ومن المفارقات أن المشروع بالرغم من إنزاله لأهالى دار محارب إلى طبقة البوليتاريا والتسبب فى نزوحهم فتح الباب أمام المهاجرين من الداخل والخارج، غير أن تلك الطريقة تتعارض مع وجهة نظرنا القائلة بأن التنمية الريفية المستدامة ينبغى أن تعد لتحسين مستوى معيشة المجموعات ذات الدخل المنخفض التى تقيم فى المناطق الريفية وأن تجعل تنميتهم مستدامة ذاتياً.

إن مجهودات شركة سكر كنانة في جذب العمالة الوافدة تشبه تلك التى يقوم بها مجلس إدارة مشروع الجزيرة. ففى عام 1980 أرسلت الشركة اثنين من المراقبين الزراعيين من كوستى إلى نيالا فى غربي السودان وواو فى جنوبي السودان. وكانت مهمتهم فى الأصل هى توظيف عمال خاصة من قاطعى القصب، فوافقت السلطات المحلية فى نيالا وواو على المساعدة فى عملية التوظيف. حيث تلقى العمال الراغبون دفع مقدم قدره 10 جنيهات سودانية ووجبات مجانية وتذاكر قطار مجانية إلى كنانة. فنتيجة لذلك جاء معظم قاطعى القصب فى المشروع من غربي وجنوبي السودان. وكانت تلك الاستراتيجية فى التوظيف مهمة من ناحيتين هما:

منعت نقص العمالة.

جذبت عمال الريف الفقراء الذين لا يتحملون نفقات الترحيل للبحث عن عمل.

وقد أُلغيت سياسة توظيف العمال الموسمية فى شركة سكر كنانة عقب موسم الإنتاج الأول، وذلك بسبب تدفق العمال من جميع أنحاء القطر داخل كنانة. إذ يظهر سنوياً أكثر من مائة الف عامل قبل بداية موسم الإنتاج فى منتصف شهر أكتوبر مما يوفر عدد هائل من عمال الشركة المتوقعين. ولا تستأجر الشركة سوى ثمانية آلاف عامل فى الموسم الواحد.

ويشكل قاطعو القصب حوالى 50% من العمال الموسميين فى كنانة. وفى أثناء موسم الإنتاج 1983-1984 قدم نحو 52.4% من شمالي وجنوبي دارفور يليهم 22.6% من جنوبي السودان (أنظر الجدول رقم 1:2)

ومعظم قاطعى القصب من غربي السودان من أولاد الفور يليهم المساليت، ثم بنى حسين، ثم القيمر والتاما أما أغلب قاطعى القصب من الجنوب فهم من الدينكا، والشلك، والنوير، والباريا والزاندى.

وتتراوح أعمار 80% من قاطعى القصب ما بين 26 إلى 35 عاما، وينتقل معظم هؤلاء المهاجرين الصغار ما بين مجتمعات قراهم وكنانة. فالذين يأتون من غربي السودان يتركون قرى تعانى من الجفاف والتصحر والمجاعات المتقطعة للحصول على عمل ومصدر رزق مضمون لهم وللأسر التى تركوها وراءهم. وعقب انتهاء موسم الإنتاج يشترون الحبوب ويأتون بالنقد لبقية احتياجات الأسرة الأخرى على سبيل المثال البذور التى يشترونها على أمل هطول المطر. وقد أجبرت الضرورة الاقتصادية والحرب الأهلية والمجاعة سكان جنوبي السودان أيضاً على الهجرة الموسمية.

جدول 1:2 توزيع محافظة المنشأ لقاطعى القصب فى شركة سكر كنانة عام 1985

المحافظة المنشأ	عدد قاطعو القصب	
	العدد الذى تم مسحه	النسبة من العدد الكلى
النيل الأبيض	37	%10.3
شمال وجنوب كردفان	12	%3.3
شمال وجنوب دارفور	188	%52.4
أعالى النيل	32	%8.9
الإستوائية	13	%3.6
بحر الغزال	36	%9.1
الجزيرة والخرطوم	31	%8.6
النيل\ الشمالية	9	%2.5
الشرقية والبحر الأحمر وكسلا	1	%0.3
العدد الكلى	359	

المصدر:حسب الله التغير الاجتماعى وتحويل المجتمع فى محافظة النيل الأبيض(مشروع كنانة)، (دكتوراة من جامعة واشنطن) عام 1986.

هجرة جماعية هائلة إلى الخرطوم:

تستقبل الخرطوم الكبرى التى تضم مدينة الخرطوم، وأمدرمان، والخرطوم شمال معظم المهاجرين الريفيين. ففى مسح أجراه جلال الدين وجد أن 40% من سكان الخرطوم الكبرى هم من المهاجرين الريفيين، وقد أظهر مسحه أن 73% من المهاجرين أتوا مباشرة من مكان المنشأ، بينما عمل 27% منهم فى المشروعات الزراعية قبل أن يأتوا إلى الخرطوم. وقد ازداد عدد المهاجرين الذين يأتون إلى الخرطوم زيادة كبيرة خلال فترة الثمانينيات وذلك بسبب الجفاف والمجاعة فى غربي وشرقي وجنوبي السودان مما زاد عدد سكان مدينة الخرطوم من 700.000 نسمة فى عام 1971 إلى 1.800.000 نسمة فى عام 1983 ونتج عن تلك الهجرات الهائلة التى حدثت فى الفترة ما بين 1983 و1990 وصول العدد إلى 4.000.000 نسمة.

وربما تعزى هجرة السكان السريعة نحو الخرطوم والمراكز الحضرية الأخرى إلى عوامل اجتماعية اقتصادية وبيئية تدفع بهم من المناطق التى يقيمون بها. بالإضافة إلى وجود عوامل جاذبة فى المناطق الحضرية المستقبلة تجذب المهاجرين نحوها مثال ذلك الأنشطة التجارية والصناعية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والحكومية.

وبالرغم من وجود محددات كثيرة مسؤولة عن الانفجار السكانى غير المسبوق فى مدينة الخرطوم تظل سياسة نزع ملكية الأرض وتشريد سكان الريف هى الأهم. فعندما تجرد المجتمعات الريفية من الأراض وتطرد قسراً منها فإنها تتحرك نحو الخرطوم أو تدفع داخل أراضٍ فقيرة طرفية.

وفى أثناء الجفاف ما بين عامى 1983-1985 كانت المجتمعات الريفية التى دفعت نحو النظم البيئية الهشة هى أول المجتمعات التى عانت من الجوع فتحركوا بأسرع وقت ممكن نحو العاصمة القومية بحثاً عن الغذاء والمأوى بغرض لفت الانتباه إلى محنتهم.

الخاتمة:

تحكم الرعاة والمزارعون أصحاب الزراعة المتنقلة فى السودان بعد الاستعمار فى وسائل إنتاجهم، إذ ضمنوا الحصول على الأرض واستخدامها لجميع أفراد المجتمع القبلى. وقد سمحوا لمساحات كبيرة من الأراضى البور باستعادة خصوبتها وتشجيرها وذلك بتنظيم استخدام أراضيهم فى الدورات طويلة الامد. غير أن تلك الطريقة لم تجعل المجتمعات الريفية تحافظ على توازن بيئة الإنسان فقط بل احتفظت أيضاً باستراتيجيات الإكتفاء الذاتى.

وقد كان هدف المستعمر هو تخصيص موارد السودان الطبيعية والبشرية لفائدة دولته، ومع مرور الوقت قضى على التوازن البشرى مع الأرض وعلى سياسة القبيلة فى الإكتفاء الذاتى لمصلحة الاقتصاد النقدى الجديد. وعندما صودرت مساحات كبيرة من الأراضى التى كانت تستخدمها المجتمعات القبلية وفرضت الضرائب على الأهالى لم يعدهنالك بديل للسكان المحليون عدا الهجرة من أجل العمل الراتبى.

أما المستعمر فقد فرض خطة تنمية إتصفت بالاقتصاد الموجه نحو التصدير، والمشروعات المروية الكبيرة، ونزع ملكية الأرض، والعمالة الوافدة، والأجور المتدنية. وبعد استقلال السودان تبع العديد من صناع السياسة قيادة أسلافهم الاستعماريين عندما وضعوا استراتيجيات التنمية الجديدة. فتسببت تلك الخطط التى بدأت فى الخمسينيات فى تدهور شديد فى الإنتاج الزراعى مصحوباً بانهيار اقتصادى و كانت جميعها تعد بنمو سكانى سريع.

وقد تسببت البرامج التى أُعدت لتنمية الاقتصاد الموجه نحو التصدير فى كوارث اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت محصلتها الأساسية نزوح أعداد هائلة من سكان الريف، وتدفق غير مسبوق لمهاجري الريف نحو المشروعات الزراعية الكبيرة ومناطق الحضر خاصة مدينة الخرطوم التى إكتظت وقُضي على خدماتها بسبب كثرة النازحين.

الفصل الثالث

البعد الاجتماعى الثقافى

صلاح الدين الشاذلى إبراهيم

يبدو أن الحديث عن النزوح وتحركات السكان فى السودان محدوداً سواء أكان من المنظور المكانى أم الاقتصادى. ويعده العلماء شكلاً من أشكال الحراك الجغرافى حتى وإن كان قسرياً، مما يجعلهم يركزون على عدد النازحين، وإتجاه تحركهم وأثرهم على المناطق المستقبلة لهم من حيث الضغط على الخدمات والتأثير على سوق العمل. أما المساهمات الأخرى فهى فى معظم الأحيان مسوح انطباعية للمنظمات غير الحكومية تعتزم القيام بتدخلات وسط النازحين، وتركز على قضايا التغذية، والصحة، والعمل وظروف الإسكان ومظاهر المعاناة الأخرى.

وقد وجد النزوح القليل من الإهتمام بوصفه عملية اجتماعية تغير نمط الوجود، وأُغفل الإهتمام ببعده الاجتماعى إغفالاً تاماً. غير أن هذا الفصل يعالج تلك المخاوف لأنها تعود تحديداً إلى السودانيين الجنوبيين الذين نزحوا بسبب الحرب الأهلية. إننى أُحب هنا التأكيد على أن هدفى الأساسى هو لفت الانتباه إلى أوجه بعد النزوح الاجتماعى الثقافى بدلاً عن تقديم نتائج بحث حول النزوح. ففي هذا الفصل سوف اسعى لوضع إطار مفهومى لتوجيه البحوث اللاحقة وذلك عن طريق صناعة مصادر ثانوية. و لا اسعى لتحليل أسباب الحرب الأهلية فى السودان أو تقديم تقييم شامل لتكلفة تلك الحرب وأثرها لا أنوى أيضاً الحط من قدر تكلفة الحرب البشرية أو الأثر الاقتصادى لها. بل بدلاً عن ذلك انظر فى هذا الفصل إلى الحرب بصفتها عاملاً مساعداً فى التغير الاجتماعى الاقتصادى والثقافى. و افتراضى الأساسى هو تجاهل عمليات التغير الاجتماعى الثقافى الدائرة وسط مشردى الحرب فى الوقت الحاضر تجاهلاً شديداً. بالرغم من أنها قد تحدث مشاكل خطيرة للنازحين وللمجتمع الكبير إذا لم توقف سريعاً.

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء، يدخل الجزء الأول منه نازحى الحرب فى السودان لأول مرة. ويؤطر الجزء الثانى مفهوم النزوح بصفته عملية اجتماعية اقتصادية فى مقابل المفهوم المكانى الموجود فى الأدبيات.

ويوضح الجزء الثالث البعد الاجتماعى الثقافى للنزوح بينما يشرح الجزء الرابع آثار النزوح الاجتماعية الاقتصادية ويحدد بعض الطرق لتخفيف أثره السالب.

النازحون بسبب الحرب فى السودان

زعزعت الحرب الأهلية فى السودان استقرار السكان بوسائل لها أثرها القاسى على الهيكل الديموغرافى فى معظم المناطق السودانية. إذ تعد حالة عدم الاستقرار تلك بتجريد مناطق الصراع من سكانها بالكامل إذا استمرت الحرب. فسكان تلك المناطق قد وجدوا أنفسهم نازحين من قبل. ويعد سكان جنوبي السودان هم أكثر المتأثرين بالنزوح بسبب الحرب حيث نجد أن أغلبهم قد بحث عن اللجؤ فى الأماكن الامنة داخل وخارج السودان. فعندما إمتدت الحرب لتشمل مناطق خارج الجنوب، وجدت أعداد كثيرة من السودانيين فى أقاليم ُأخرى على وجه الخصوص المحافظات الشمالية مثل جنوب كردفان وجنوب دارفور والنيل الأزرق نفسها فى مواجهة النزوح.

ووفقاً لتقرير ورد من أحد المسؤولين فإن حوالى 350.000 سودانى قد بحث عن اللجؤ خارج القطر بسبب الحرب. ففر هؤلاء النازحون والذين يمثلون حوالى 8.5% من جملة اللاجئين فى أفريقيا إلى ثلاث دول أساسية هى أثيوبيا وبلغ عدد اللاجئين فيها 330.124 لاجئاً ويوغندا بلغ عدد لاجئيها 10.000 لاجئاً وكينيا 1300 لاجئاً وتعطى مصادر ُأخرى تقديرات تفوق تلك التقديرات، ولا يعرف عن أحوال هؤلاء اللاجئين سوى أنهم يناضلون بمشقة وهذا ما يعرف عن اللاجئين فى أفريقيا بوجه عام.

وعدد هؤلاء النازحين خارج السودان قليل أذا قورن بعظم حجم النزوح فى داخل القطر. ومن المتفق عليه بوجه عام أن عدد نازحى الداخل ضخم جداً. أما التقديرات التى تقدمها مصادر ُأخرى حول عدد النازحين وتوزيعهم الاقليمى فهى تقديرات متضاربة، وبحسب ما نرى من الرسوم التوضيحية الرسمية فإن أكثر من ستة ملايين شخص قد نزحوا فى السودان عام 1989 أنظر الجدول 3:1.

جدول [3:1] التوزيع الاقليمى للنازحين بسبب الحرب من السودانيين :

الإقليم	الجفاف	الأمن	المجموع الكلي
الشمالي	0.08	0.08	0.16
الخرطوم	1.8	-	1.8
الأوسط	0.32	0.20	0.52
الشرقي	-	0.60	0.60
دارفور	0.06	0.80	0.86
كردفان	0.07	1.0	1.07
بحر الغزال	0.41	-	0.41
الإستوائي	0.10	-	0.80
أعالي النيل	0.56	-	0.56
المجموع	4.1	2.68	6.78

*المصدر : مفوضيات النازحين و الإغاثة و إعادة التأهيل (الخرطوم)

و يقدم مؤتمر الحوار القومى و مصادر الأمم المتحدة تقديرات مختلفة عن عدد النازحين السودانيين الكلي و توزيعهم الاقليمى حيث تؤوي الخرطوم الكبرى حسب تقديرات مؤتمر الحوار القومى ثلاثة ملايين نازح . و تقدر مصادر الأمم المتحدة عدد النازحين الذين يعيشون في الخرطوم بـ 1.250.000 نازحاً و يعيش 25.000 نازح في كل المدن الجنوبية العسكرية و المناطق الإنتقالية، و يعيش 1.450.000 في المناطق الريفية الجنوبية بينما تؤكد منظمة أطباء بلا حدود الهولندية أن عدد النازحين في الخرطوم تراوح ما بين 1-2 مليون و ذلك عام 1988. و توجد هناك عدة عوامل تعد أساسية في رفض تلك التقديرات خاصةً فيما يتعلق بالتوزيع الاقليمى للنازحين، أحدها أن التقديرات المتضاربة تتعلق بنقاط مختلفة في الوقت نفسه حيث تكشف المدة بين الأعوام ببساطة التقلب في أعداد النازحين و توزيعهم الاقليمى. و يشمل عامل آخر

الاستراتيجيات الضمنية المتعلقة بالقضايا العملية مثل التوزيع الاقليمى لإمدادات الإغاثة.

كما يرتبط الرفض أيضاً باختلافات تعريفية. ففى الوقت الذى تركز فيه مصادر الأمم المتحدة على عدد النازحين الجنوبيين، تشمل تقديرات الحكومة النازحين بسبب الحرب من غربي السودان (جنوبي كردفان و جنوبي دارفور) ومن الجنوب الشرقي من محافظة النيل الأزرق.

النزوح بصفته عملية اجتماعية اقتصادية :

إن قضية النزوح هي ليست ببساطة مجرد مسألة لحساب عدد الناس الذين تركوا مواطنهم الأصلية، و إنما هي و بمزيد من الوضوح عملية اجتماعية اقتصادية يصبح بموجبها الناس المكتفون ذاتياً بطريقة أخرى معدمون، و أكثر هشاشة بل و في حاجة إلى المساعدة الخارجية. و قد عانت الغالبية العظمى من النازحين السودانيين من عملية الإفقار، بيد أنه من المهم ان نتذكر بأن ذلك المفهوم للنزوح لا يشمل كل من أجبر على الرحيل من مكان إلى آخر فعلى سبيل المثال نزح أعضاء جامعة جوبا من ناحية المكان فقط عندما نُقل موقع الجامعة إلى الخرطوم فلا أحد من هؤلاء الأعضاء نزح من الناحية الاجتماعية و لم تنزح المجموعات الغنية أيضاً مثل أصحاب الأعمال و الحرفيين و موظفي الحكومة بأي معنى اجتماعياً . فمعظم الذين نزحوا اجتماعياً شأنهم شأن صغار المزارعين في الأجزاء الأخرى من السودان قد تأثروا بمجرد إقامتهم داخل القطاع التقليدي الذي تسيطر عليه الزراعة و الرعي المتمثلين في مشاريع الإكتفاء الذاتي الصغيرة ، بالتجارة الربحية الكثيفة التي وقفت عائقاً أمام تراكم رأس المال و منعت تنمية قوى إنتاجية داخل نظم الإنتاج التقليدي.

والنزوح الاجتماعى فى الأصل هو إظهار النزول إلى مستوى البروليتاريا بمعنى آخر تحويل صغار المزارعين و الرعاة الذين لا يجنون اجراً إلى عمال قد يجنون أجوراً بعد أن منعوا من وسائل الإنتاج. غير أن المشكلة المباشرة التي تواجه النازحين هي إيجاد عمل ومصدر للدخل مضمون نسبياً و هي العملية التي تتفاوت وسط فئات النازحين المختلفة فعلى سبيل المثال يبدو أن من نزح داخل جنوب السودان ومن إنتهى

به الحال في المناطق الريفية الأخرى لا يعانى من نزوح اجتماعى بنفس اقدر الذي يعاني منه من نزح إلى المناطق الحضرية الكبيرة و بالطريقة نفسها.

والعمل الزراعي في الريف يوجد الفرص، غير أن موسمية تلك الفرص تفرض مشاكل مستعصية، وإلى حد ما تعد المناطق الحضرية أفضل في هذا الشأن من الريفية لأنها توفر فرص عمل غير موسمي كثيرة. وقد هيأ بعض النازحين أنفسهم بصفتهم عمال تشييد غير مهرة أو أقتحموا أنشطة الخدمة في القطاع الحضري الرسمي لكن ظل معظمهم عاطلاً عن العمل.

وبالرغم من أن حجم سكان الحضر الكلي قد وفر العديد من الفرص في قطاع الخدمات الاجتماعية و الشخصية إلا أن القطاع نفسه يوظف بانتقائية وسط النازحين، حيث يوفر فرص للنساء تفوق بكثير فرص الرجال و تشمل الخدمات المحلية و بيع الخمور و الكحول و البغاء، وقد أثر هذا الوضع على دور الجنس فى العرف، إذ صارت معظم الأسر تعتمد على الإناث بصفتهن المعيل الوحيد في كسب الرزق. غير أن ظروف النازحين الذين فروا إلى المناطق الامنة هرباً من الحرب لا تبدو بأفضل حالٍ من ظروف من ظل منهم في مناطق الحرب، وفي الخرطوم الكبرى على سبيل المثال يقيم غالبيتهم في مقالب النفايات بطريقة عشوائية. ويصف أحد التقارير ظروف هولاء العشوائيين المعيشية على النحو التالي :

يتكون مسكنهم من تكل (مطبخ) من الكرتون المستعمل مشيد على مقاب نفايات في أطراف الخرطوم وسط الزجاج المكسر و عاب الصفيح و أكياس البلاستيك و مخلفات سكان الحضر العامة، إذ نظفت الأسر مساحات صغيرة وشيدت عليها مساكن مؤقتة و مكتظة لا توجد بها كهرباء، ويحصلون على الماء بواسطة عربات تجرها الحمير (الكارو) مقابل مبلغ من المال مما يعذر عليهم شراء كميات كافية من المياه. و يعيش معظم الناس في المستوطنات على حافة البقاء، بدخل غير منتظم إذا وجد أصلاً و ليس لهم حق شرعي في الاستقرار و لا أوراق ثبوتية من السلطات و بالتالي ليس لهم حق في البقاء في الخرطوم.

وتعرب كل التقارير الخاصة بتلك المستوطنات عن قلقها إزاء الظروف الصحية المتدهورة. فهنالك بعض حالات الإسهال التي تشبه الكوليرا، غيرأن الكوليرا في حد

ذاتها لم تشخص. وتوفر القليل من المنظمات غير الحكومية مع بعض المؤسسات الحكومية و منظمة اليونيسيف خدمات للنازحين في الخرطوم الكبرى. لكن الحاجة إلى المزيد من المساعدة ما زالت موجودة خاصةً لتحسين الوضع الصحي.

أما ظروف النازحين في الأجزاء الأخرى من القطر خاصةً الجنوب و منطقة الانتقال منها على وجه العموم غيرموثقة. و من المرجح ردائتها شأنها شأن ظروف من يوجد منهم في الخرطوم إن لم تكن أسوأ منها.

ويشكل الأطفال الذين التحقوا بالمدارس في مناطق الصراع فئة أخرى ممن نزحوا اجتماعياً فقد أغلقت معظم المدارس في المنطقة بسبب الحرب.

وتوحي التقديرات الحديثة لوزارة التربية بأن 84٪ من مدارس الأساس و78٪ من المدارس المتوسطة و 72٪ من المدارس الثانوية لم تعد قادرة على تأمين التعليم لأطفال الجنوب و هم الجيل المناط به التحكم في مستقبل السودان، و في الوقت نفسه فرت أعداد هائلة من الطلاب إلى المناطق الامنة داخل أو خارج الجنوب. و يقدر المسؤولون عدد الأطفال الذين نزحوا بنحو مليون طفل. غيرأن نسبة الأطفال ممن هم في عمر المدرسة و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 إلى 15 عاماً فهي غير معروفة .

وتُظهر إحصاءات فى عام 1984 أن حوالي 413.350 طالباً قد التحقوا بمؤسسات التعليم العامة في جنوبي السودان وربما تأثر مالا يقل عن ثلثي العدد أي ما يعادل 275.567 طالباً بغلق المدارس.

وواجه معظم الطلاب النازحين بسبب حجم القيود في المناطق المستقبلة صعوبات جمة في الحصول على فرص في المدارس بل و حرموا نتيجة لذلك من الحصول على تعليم. فحاولت وزارة التربية تقدير عدد الطلاب النازحين خارج الجنوب غير أن تلك التقديرات تدل على ضآلة ما يعرف حقيقة عن ظروف الطلاب ؛ أنظر الجدول رقم [3:2]

جدول [3:2] توزيع الطلاب النازحين خارج جنوب السودان عام 1989

المنطقة التي نزحوا منها	المنطقة التي نزحواإليها	عدد النازحين
بحر الغزال	دارفور	22000
لحر الغزال و أعالي النيل	كردفان	23000
الجنوب	الوسطى	-
الجنوب	الخرطوم	15730

*المصدر : وزارة التربية و التعليم - الخرطوم1989

أما الإحصاءات المتوفرة الوحيدة عن عدد التلاميذ الذين أعيد استيعابهم توجد في الخرطوم فقط و تقدر بنحو 15.730 تلميذ.

ويؤكد تقرير الحوار القومى أن المدارس التي مولتها الحكومة و التي تشمل 10 مدارس ثانوية و 16 مدرسة متوسطة و 22 مدرسة أساس سوف تفتح أثناء ساعات المساء لتستوعب التلاميذ النازحين، بينما تخطط 4 مدارس غير حكومية 3 منها متوسطة مولتها الكنيسة الكاثوليكية و مدرسة أساس واحدة مولتها منظمة الدعوة الإسلامية لفتح أبوابها.

أما ما حدث من تمزق في النظام التعليمي في المناطق التي مزقتها الحرب فله أثار بعيدة المدى على مستقبل الطلاب المتأثرين به و الأسر و المجتمعات فالتعليم هو مركب الحراك الاجتماعى الرئيسي في السودان خاصةً في الجنوب حيث توجد بوجه عام فرص عمل أفضل للمتعلمين السودانيين لا تؤمن لهم و لأسرهم فقط ظروف المعيشة اللائقة و إنما تسمح لهم بتحسين ظروف مجتمعاتهم بالتعليم و توفير الخدمات الصحية و غيره، و بالرغم من مشاكل البطالة المتعلمة التي حدثت مؤخرا في القطر إلا أن المتعلم السوداني بوجه عام يواجه صعوبات قليلة في الحصول على عمل في الجنوب حيث ما زالت الفرص متاحة هناك.

البعد الاجتماعى الثقافي :

أثار النزوح في السودان مخاوف متزايدة ينشأ معظمها من المفهوم السلبي للنازحين فقد عدوا مهدداً للصحة والأمن والنظام الاجتماعى ومسؤولون عما يحدث من ضغطٍ على الخدمات الاجتماعية ونقص السلع الأساسية. لذا تركز جميع تقييمات أثر النزوح على كيفية مساهمة النازحين في إحداث المشاكل وتعميقها. وقد أُستُخفَ بأهمية أثر النزوح على النازحين أنفسهم أو أهملت و لم يجد الاهتمام سوى حاجتهم إلى العمل والغذاء وخدمات الإغاثة الطبية. ويمكن اعتبار أثر الحرب الأهلية و النزوح على الخدمات الاجتماعية ورفاه الإنسان بأنها ظاهرة قصيرة الأمد. وقد تجدد الحكومة و الأخرون جهود إصلاح المناطق المتأثرة بالحرب. وبالرغم من غلاء تكلفة الإصلاح غير أنه بالمساعدة الخارجية يمكن إحداث تغيير فى مدة وجيزة نسبياً. لكن يظل للنزوح تبعات طويلة الأمد يصعب إصلاحها. اما تمزيق النظام الاجتماعى الثقافي للمجتمعات المتأثرة، وتفاقم الصراع بين المجموعات في منطقة الحرب، والضرر النفسي الذي يلحق بالناجين من الحرب و التدهورالبيئي فتعد بعض تبعات النزوح طويلة الأمد وسوف تستمر لمدة طويلة عقب إنتهاء الحرب وإصلاح البنى التحتية. ولا تجد تلك التبعات الاهتمام من المتحاربين و المراقبين إلا نادراً لأنها أحداث لم تتضح عواقبها بعد (مثل الجرائم المتزايدة أو ظهور المستوطنات العشوائية) فهي عمليات تدريجية تستغرق بعض الوقت لكى تتبلور.

ويعد إجتثاث المجتمعات المحلية و القضاء على البناء الأسري أكثر ما يصيب النظام الاجتماعى الثقافي بالتمزق وقد حدثت على نحو درامى في جنوبي السودان إذ ابتعد العديد من أفراد الأسر عن بعضهم عندما فروا من مناطق الحرب أو عندما إنضم الرجال إلى المعركة برغبة منهم أو بعدم الرغبة في ذلك. وقبل النزوح كانت رعاية الأرامل و الأيتام تعد مسؤولية أحد أقارب الميت و هو غالباً ما يكون أخا الميت. غير أن الفقر المدقع العام أجبر الأقارب على التخلي عن ذلك الالتزام العرفي، و نتيجة لذلك أصبحت معظم الأسر تتزعمها النساء وفي مجتمع توكل فيه مسؤولية الأطفال إلى ذكر من الأسرة و هو غالباً الأب أو قريب من الدرجة الأولى تمارس الأسرة التي تتزعمها إمرأة سلطة بسيطة على أطفالها، و نتيجة لما حدث من تفكك

أسري وصل عدد أطفال الشوارع في المناطق الحضرية إلى نسبة تنذر بالخطر، حيث قدر عددهم في الخرطوم الكبرى بما يفوق 40 ألفاً و هم يواجهون مستقبلاً كئيباً بسبب حرمانهم من المسكن الملائم و الغذاء المتوازن و فرص التعليم أو التدريب و هنالك الكثير من التكهنات بشأن أثر الحرمان على سلوك هؤلاء الأطفال فى المجتمع. فالبعض يعتقد أنهم مجرمون قيد الإعداد، و يرى البعض الآخر أنهم ربما يصيروا دعاة سياسيين، ولا يبدو أن هنالك من يشك في كونهم ليسوا ضحايا للحرب فقط و إنما ضحايا للإهمال الاجتماعى أيضاً. وبالرغم من وجود العديد من المنظمات الدولية و المنظمات غيرالحكومية التي تعمل من أجل إعادة تأهيلهم غيرأن عدد أطفال الشوارع الذين استفادوا من تلك التدخلات قليل جداً؛ فلا بد من بذل المزيد من العمل وبسرعة.

جاب النزوح فوضى اجتماعية و ثقافية لأن معظم النازحين لم يعد بمقدورهم التمسك بالقيم و المبادئ و العادات الاجتماعية الراسخة، و يعد التخلي عن الالتزام العرفي نحو الأرامل و الأيتام خير مثال لما حدث من تفكك بسبب حالة الإفقار التي حدثت. بينما في حالات أخرى تنشأ الفوضى بسبب النزوح الاجتماعى الثقافي، إذ يؤدي ضياع التقاليد الثقافية إلى ضغط نفسي عميق وسط النازحين الذين يتكيفون مع الحقائق المهينة في حياتهم الجديدة في المهجر. وقد أظهرت التقارير زيادة الاضطرابات النفسية و العقلية وسط النازحين التي سببها إلى حد ما النزوح الاجتماعى.

والنزوح الاجتماعى الثقافي هو عبارة عن عملية يحرم بموجبها المجتمع نتيجة عوامل خارجية و خلافاً لرغباته الخاصة من الوصول إلى الأشياء و الرموز الأساسية في المحافظة على هويته الثقافية الاجتماعية و نظم قيمه و ممارساته و نشرها. و مثال على ذلك إذا فقد أحد الرعاة من النازحين قطيعه، يعد القطيع في تلك الحالة أكثر قيمة من الغذاء و وسائل الإنتاج، و ذلك لإنها أيضاً من الرموز الثقافية الأساسية فى التفاعلات المرتبطة بطقوس الزواج و تسوية النزاعات التي تشمل القتل و تسوية الأوضاع أما الآن فقد معظم الرعاة النازحين قطعانهم وهم في الغالب لا يطيقون قبول البدائل عنها، لأن بعض البدائل موصوم بالعار فى ثقافاتهم، إذ يرفضون في مناطقهم كل ما ينوب عنه القطيع رفضاً قاطعاً و تلك حقيقة لأنهم وعلى وجه الخصوص لا يستخدمون النقد بدلاً عن القطيع في دفع مهر العروس أو في التعويض

عن انتهاك الشرف. ووفقاً للثقافة لا يحدد الدفع نقدا العلاقة بصفتها علاقة زواج ولا يحدد شرعية الأبناء من تلك العلاقة، إنما يعد الشخص النقد لإستئجار العاهرات.

من ناحية أخرى وضع النزوح الاجتماعى عبئاً كبيراً على المرأة المتزوجة خاصة من دفع مهرها بالقطعان ففي الظروف العادية التي تؤدي فيها الخلافات إلى الطلاق يجب إعادة دفع مهر العروس من القطيع إلى الزوج. وطالما أن القطيع لا يكون متاحاً في المهجر، يعرضها أقاربها إلى ضغوط كبيرة بالحاحهم عليها بتحمل الزوج تفادياً للطلاق. لذا على الزوجة التي تعيش حياة غير سعيدة مع زوج عاطل أن تعمل بجد للحصول على دخل إضافي ينبغي عليها إرجاعه لزوجها فيما بعد.

وليس بالضرورة أن يكون النزوح الاجتماعى الثقافي نتيجة طبيعية لنزوح مكاني او اجتماعى فربما تعاني منه أيضاً مجموعات ما زالت تعيش في الجنوب فعلى سبيل المثال وجدت بعض المجموعات صعوبة في الاحتفاظ بنظام الأسرة الممتدة بسبب خوفهم المتزايد من ظروف الحرب. وقد ذكرت دراسة أن الأزواج الذين لديهم أطفال صغار يحدثون ضجيجاً، دفعوا وأُجبروا على إقامة منازلهم على مسافات بعيدة من بقية أفراد الأسر الكبيرة و بقية المجتمع. وطُرد أيضاً من يحتفظون بحيوانات في مجتمعات لا تشيع فيها رعاية الحيوانات، لأن الضجيج الذي يحدثه الأطفال و الحيوانات يجذب انتباه المارة و هم ربما يكونون جنوداً يبحثون عن الطعام أو لصوصاً يبحثون عن الأشياء الثمينة، فيخشى العديد من سكان القرى من أن يؤدي ذلك الجذب إلى إطلاق نار عشوائى.

وقد أوجز مانيب مخاوف المدنيين الأمنية في مناطق الحرب و طريقة استجابة الناس للمهددات المتوقعة في الأتي :

أعدوا طوقاً من المطاط و وضعوه على عنق الديك وهو أحد الحيوانات الأليفة التى اعتادواالتعايش معها حتى لا يصيح بصوت مرتفع. ربما يكون منظر الديوك وعلى أعناقها الأطواق مضحكاً لكن المخاوف الأمنية للناس أمراً واقعاً.

وتدل المخاوف الأمنية في منطقة الحرب على وجود ضغط نفسي عميق وسط المدنيين. لم يحدث بسبب توقع الهدوء في المستقبل، و لكنه يعد أيضاً تبعة من تبعات تجارب الماضي.

وفى الواقع تأثر كل شخص في مناطق القتال تأثراً شخصياً بمآسي الحرب، وشاهد العديد منهم موت أحبائهم و هم يعانون من الألم الذي تسببه الجروح بسبب الإصابة بطلق ناري أو الحروق أو التشويه حيث تلازم صور الماضى المؤلمة السكان على الأقل أكثر من توقع غارات أخرى.

وقد زاد الفرار من منطقة الحرب، والابتعاد عن الأقارب، و فقدان الممتلكات و خفاء الحقيقة بشأن الحاضر و المستقبل من الضرر النفسى وسط النازحين. ولاحظ المسجلون في المستشفيات و العيادات النفسية تصاعد الاضطرابات النفسية و العقلية وسط الجنوبيين الذين يعيشون في معسكرات حول الخرطوم، وأكثرها شيوعاً الانفصام و يشكل 60٪ يليه الاكتئاب ثم إدمان الكحول.

تسببت الحرب في السودان فى قتل العديد من الناس. و دمرت أيضاً حياة الناجين منهم فأصابتهم بجروح نفسية عميقة. و لسوء الحظ لا توجد علامات تشير إلى توقفها. بل امتدت خطوط الحرب إلى مناطق خارج الجنوب، إذ يشمل الصراع اليوم مجموعات جديدة. ومع مرور الوقت تكاليف الحرب البشرية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية في الازدياد.

الخاتمة :

أحب أن أذكر هنا أنني لا أنوى جعل النظام الاجتماعى الاقتصادي و المبادئ الاجتماعية الثقافية في مجتمعات النازحين أمراً مثالياً لكي ألفت الانتباه نحو مظاهر النزوح الاجتماعى الثقافي. فقد عكست مظاهر معينة فى تلك المجتمعات و لمدة طويلة تجاهلاً لحقوق الإنسان و لإعتبارات العدالة و البيئة بالإضافة إلى أن النظام الاجتماعى بما فيه البعد الاجتماعى الثقافي كان في حالة من التغيير قبل النزوح، وبسرعة شديدة زادت عمليات التجارة الربحية من المزارع الصغيرة و الرعي و أدخل تحويل العامل إلى سلعة بسبب تعميم علاقات الأجر (التي تكون في كثير من الأحيان على هيئة هجرة عمال موسمية)، علاقة إنتاج اجتماعية جديدة و ظهرت أشكال جديدة من الاختلاف عندما تحدى جيل جديد من الصفوة المتعلمة الزعامة التقليدية.

غير أن تلك العمليات معتمدة فى إحداث تغييراً تدريجياًعلى النظام الاجتماعى السابق، بما فيه أشكال الإنتاج السائدة، و المؤسسات الاجتماعية، وعلاقات القوة، و القيم والمبادئ. الآن نجد أن النازحين اكتسبوا ديناميكية ومنطق مختلف نوعياً فى التغيير الاجتماعى، ويبدو أن حالة من التفكك الحقيقى للمبادئ بإحساسها الدوركايمي الكلاسيكي تسود وسط النازحين و هنالك درجة عالية من عدم اليقين و العجز تؤثر في سرعة و إتجاه التغيير.

إن وصف عملية النزوح الاجتماعى الثقافي بأنها حالة من التفكك لا يتضمن بالضرورة عجز النازحين عن إعطاء معنًى لبقائهم و معاناتهم. ومع ذلك نلاحظ أن استجابتهم فى التعايش تخفي عدم الثقة و القلق و الضغط إذ أن أهم آلية للضبط الاجتماعى هي ليست القيم والمبادئ الذاتية بل التهديد الذي تمارسه السلطة العليا (الحكومة أو أفراد المجموعات الأخرى).

لذا يصبح التغيير الاجتماعى السريع الذي اكتسبه النازحون عملية عزلة بسبب إجتثاث الجذور الثقافية التي تعطي الوجود معنًى رمزياً و تمارس الضبط و التفاعل الاجتماعيين و لتلك العزلة بلا شك لها إمكانية ثورية اجتماعية، أما إذا لم تتوفر الظروف الاجتماعية المساعدة ربما تكون التبعات معارضة ثورية ونتائج عكسية فى الإنتاج.

ويتمثل الاحتمال الثوري الاجتماعى في إنزال الناس إلى طبقة البروليتاريا و الحط من قدر القيم القبلية و النظام الاجتماعى. و قد زاد الأثر العربي و الإسلامي وسط النازحين الجنوبيين في الشمال الذي قد يكون له أثر الإيجابي في مبادرات بناء الأمة و ذلك بتعزيز التفاعل الاجتماعى الثقافي بين الشماليين و الجنوبيين إذ نجد في تاريخ أوروبا الغربية أن عمليات مماثلة ساهمت في الثورة الفرنسية و ظهور الدولة القومية الحديثة غير أن الأحداث ما زالت في السودان الذي مزقته الحرب لا تجد التفسير من الناحية الشرعية كونها تشريع أو تكرار تلك العملية التاريخية.

وفي أثناء الأزمة الاقتصادية المتزايدة حدثت وفرة مفرطة في القوى العاملة (البروليتاريا) في سوق العمل الراكد و المشبع، مما استوجب استمرار تمديد إغاثة النازحين لأن الإغاثة طويلة الأمد تصبح متعززة (الإغاثة فى التعريف يراد بها

الإغاثة المؤقتة و الإغاثة قصيرة الأمد) وربما يصبح الاحتمال الثوري لطبقة البروليتاريا قوة مادية مدمرة. و إذا افترضنا أن الساطات السودانية تعى هذا الاحتمال عندما تسعى لإخلاء المدن الكبرى من النازحين فإن تجنب ذلك الاحتمال يتطلب استراتيجية تستلزم أكثر من مجرد الإخلاء.

أولاً: لا بد أن تسود ظروف السلم لكبح استنزاف الحرب للموارد التي يجب أن توجد فيما بعد نحو إصلاح أوضاع نازحي الحرب.

ثانياً: ينبغي ان تضع استراتيجية إصلاح الأوضاع حقيقة السودان الاجتماعية الاقتصادية في الاعتبار.

نزح صغار المنتجين الموجودين في مناطق بعيدة عن منطقة الصراع بإتساق ولم يجدوا الإهتمام، لذا لا يمكننا أن نفترض عودة استقرار الأوضاع بعودة نازحي الحرب إلى مواطنهم الأصلية.

يجب أن تكون استراتيجية إصلاح الأوضاع حساسة تجاه العمليات الدائرة في التكوين الاجتماعى السودانى و أن تتضمن خطة شاملة لإطلاق إمكانية صغار المنتجين التنموية.

لا ينبغي بالضرورة تكييف الخطة نحو إعادة النظام الاجتماعى لما قبل الحرب لأن ذلك الهدف غير واقعي.

وبدلاً من ذلك لابد من بناء الخطة على المهارات و الموارد و طاقات صغار المنتجين بالإضافة إلى موافقتهم و مشاركتهم و لابد من جعل فائدتهم هدفاً أساسياً لأن تلك الطريقة سوف تجعل من عملية التنمية نفسها أداة للسلم.

ربما تبرهن طرق عمل أخرى، خاصة تلك التي بنيت على تخطيط التنمية في الماضي على عدم صلتها و عدم قبولها و مناهضتها للإنتاجية. وقد تتفاقم المظالم أيضاً و تؤدي إلى استمرار الحرب الأهلية في الجنوب أو في مناطق أخرى، و تضاعف من النزوح الاجتماعى الثقافي مرة أخرى.

الفصل الرابع

تعليم طلاب الجنوب النازحين في شمالي السودان

إستيفن أ. وول

كانت وزارة التربية في حكومة جنوبي السودان قبل عام 1983 ترسل سنويا 300 طالب من الطلاب الجنوبيين المتفوقين إلى المدارس الثانوية في الخرطوم و معهد تدريب المعلمين ، وكان للحكومة هدفين من تلك السياسة أولهما: غرس الشعور بالوحدة الوطنية في نفوس الطلاب، و تعليم معلمي المستقبل للغة العربية . لكن بسبب الحرب الأهلية في الجنوب التي اندلعت في عام 1983 لم يفقد آلاف الطلاب ذويهم و منازلهم بل فقدوا فرصهم في التعليم أيضاً. فاضطرت أعداد كبيرة منهم إلى السفر إلى شمال السودان مع ذويهم أو بدونهم بحثاً عن الأمن و المأوى والغذاء والفرص التعليمية .

الطلاب النازحين في المدارس الشمالية

عندما أرسلت حكومة الجنوب الطلاب إلى المدارس الشمالية بنت اختيارها على نتائج الامتحان النهائي في المرحلة المتوسطة. فقُبل بذلك الطلاب الذين أحرزوا نجاحاً باهراً. و بعد انقسام الجنوب إلى ثلاثة أقاليم و بداية الحرب الأهلية، ازدادت هجرة الطلاب إلى الشمال زيادة كبيرة. وفي البداية كانت معظم هجرة الطلاب من منطقتي بحر الغزال وأعالي النيل، حيث وجود نشاط التمرد المكثّف ، وبمجرد وصولهم إلى الخرطوم تسجلهم وزارة التربية و التعليم وتوزعهم على المدارس الثانوية و معاهد التربية في الشمال .

أما في عام 1985 فقد ازداد تدفق الطلاب إلى الشمال زيادة كبيرة لم يتمكن معها 450 طالب من ولايتي بحر الغزال وأعالي النيل من إيجاد فرص في المدارس الشمالية، مما جعل الحكومة تفتح مدرسة خاصة لهم في رفاعة و هي مدرسة شيخ لطفي الثانوية .

وخلال العام الدراسي 86-1987 استمر عدد الطلاب الذين لم يتمكنوا من إيجاد فرص في مدارس الشمال في الازدياد، ففُتحت المزيد من المدارس لهم مثل مدرسة (مريدي) في الخرطوم و مدرسة الأماتونج في أمدرمان .

وفى مطلع العام الدراسي 90-1991 صارت هنالك 10 مدارس ثانوية للطلاب النازحين، خلافاً لمدرسة رفاعة .

تُحدد القائمة التالية أسماء المدارس و مواقعها:

اسم المدرسة	الموقع
مدرسة مريدي بنات	الخرطوم
مدرسة مريدي بنين	الخرطوم
مدرسة أوينجي بول بنين	الخرطوم
مدرسة أوينجي بول بنات	الخرطوم
مدرسة السوباط بنات	الخرطوم
مدرسة واو الفنية	الخرطوم
مدرسة الأماتونج المختلطة	أمدرمان
مدرسة شامبي المختلطة	أمدرمان
مدرسة فشودة بنين	الخرطوم شمال
مدرسة التونج بنات	الخرطوم شمال

وتعمل كل تلك المدارس بعد الظهر عدا مدرسة واحدة تعمل أثناء ساعات النهار ، و ذلك لأن أصحاب المباني يستخدمونها في أوقات أخرى من النهار. و تعمل 4 مدارس فقط من المدارس الـ 10 في مباني مدارس خاصة بالحكومة و هي: مدرسة مريدي بنين، و مدرسة مريدي بنات، و مدرسة الأماتونج المختلطة و مدرسة واو الفنية. و تؤدي بقية المدارس عملها في مدارس خاصة مستأجرة .

وقد استُوعب تلاميذ النازحين في مرحلة الأساس و المرحلة المتوسطة في المدارس الشمالية حتى العام 85-1986 حيث فتحت السلطات التعليمية في بحر الغزال في ذلك الوقت بالتعاون مع الوالي ومدير مكتب التنسيق في الخرطوم 9 مدارس أساس و6 مدارس متوسطة. و بالرغم من أن إدارة تلك المدارس كانت على يد موظف من بحر الغزال، ومولها إقليم بحر الغزال إلا أن الطلاب كانوا من 3 أقاليم جنوبية، و استمر إقليم بحر الغزال في إدارة المدارس حتى نهاية العام الدراسي 88-1989.

اللجنة القومية لتنظيم تعليم الطلاب النازحين :

أولى مجلس الجنوب الذي كونته حكومة مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني اهتماماً كبيراً بتعليم الطلاب الجنوبيين النازحين ، فعقب انعقاد العديد من الاجتماعات التحضيرية لتحديد المشكلات طلب المشرف العام للمجلس من وزير التربية و التعليم الاجتماع في عمل مشترك لحل المعضلة التعليمية، فنظّم الاجتماع الذي عقد في وزارة التربية و التعليم في 24 يوليو 1989 ورشة عمل تعليمية لبحث قضية الطلاب النازحين من الجنوب، فعقدت تلك الورشة في 14 سبتمبر1989 و عقب توصيات المشاركين في الورشة، أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي بتكوين اللجنة الوطنية لتنظيم تعليم الطلاب النازحين (القرار 168 في 28 سبتمبر 1989).

وقد ازداد عدد الطلاب النازحين في المدارس الثانوية منذ ذلك الحين حتى أصبح العدد خارج السيطرة، فكان لابد من إنضمام مدارس الأساس و المدارس المتوسطة إلى المدارس الثانوية في إدارة موحدة على عكس ما كانت عليه في السابق إذ كانت تديرها مكاتب التنسيق في الأقاليم. لكن مع استهلال عمل اللجنة القومية صار بإمكان مستويات التعليم الثلاثة أن تعمل بسهولة تحت مظلة واحدة .

المدارس ، الطلاب ، المعلمين و الموظفين من غير المعلمين في العام الدراسي 90-1991 :

-التعليم الثانوي :

توضح القائمة التالية عدد الطلاب الذين استوعبوا في المدارس الثانوية في مختلف الأقاليم الشمالية :

الإقليم	عدد الطلاب
الأوسط	1700
الشمالي	615
الشرقي	500
كردفان	102
دارفور	50
الخرطوم	513

وبالإضافة إلى ذلك التحق 636 طالب بالمدارس الفنية و 295 طالب بمعاهد التربية ليصل العدد الكلي للطلاب فى المرحلة الثانوية الذين تلقوا تعليمهم في الشمال إلى 4416 طالب .

وقد فُتحت 10 مدارس ثانوية للطلاب النازحين في الخرطوم الكبرى و توضح القائمة التالية توزيع العدد الكلي على المدارس :

إسم المدرسة	عدد الطلاب
مدرسة مريدي بنات	794
مدرسة مريدي بنين	1260
مدرسة أوينجي بول بنين	590
مدرسة أوينجي بول بنات	619
مدرسة السوباط بنات	640
مدرسة واو الفنية	144
مدرسة الاماتونج المختلطة	810
مدرسة فشودة بنين	870
مدرسة التونج بنات	749
مدرسة شامبي المختلطة	840
المجموع الكلي	**7316**

أما عدد المعلمين في العام الدراسي 90-1991 فقد بلغ 590 معلماً و عدد الأعضاء المصنّفين من الموظفين 40 عضواً و غير المصنّفين 116 عضواً يعملون في 10 مدارس ثانوية خاصة بالطلاب النازحين ليصبح عدد الموظفين الكلي 746 موظفاً .

-التعليم المتوسط :

كانت هنالك 18 مدرسة متوسطة للتلاميذ النازحين فى الخرطوم الكبرى في العام الدراسي 90-1991 وبلغ عدد الطلاب المستوعبين الكلي فيها 8379 طالباً. يوجد منها في الخرطوم 8 مدارس، و في الخرطوم شمال 6 مدارس، و 4 مدارس في

أمدرمان، و يوجد في 18 مدرسة 108 معلمٍ و 60 عضواً من المساعدين ليصل عدد الموظفين إلى 168 موظفاً .

-تعليم الأساس :

يبلغ عدد مدارس الأساس في الخرطوم للنازحين 16 ، 9 ، 10 مدرسة موزعةعلى النحو التالي:

المنطقة	عدد المدارس
الخرطوم	16
الخرطوم شمال	9
أمدرمان	10

ويعمل في تلك المدارس 165 معلماً و 83 عضواً من هيئة المساعدين ليصل العدد الكلى للموظفين 248 موظفاً .

دعم مدارس الطلاب النازحين المالي :

تمول تلك المدارس فى الأصل كل من الحكومة المركزية و الحكومات الجنوبية الاقليمية و المنح التي تأتي من المنظمات و الدول الصديقة ، و ترسل الأموال الخاصة بالطلاب الموزعين في المدارس الاقليمية عادةً إلى المدير العام للتعليم في كل إقليم إذ تستخدم في تسديد تكلفة الغذاء و الأدوات المدرسية و الزي المدرسي و السكن و غيره.

وفي نهاية كل شهر يتلقى الطلاب الذين يدرسون في المدارس الخاصة في الخرطوم الكبرى قيمة مالية قدرها 10 جنيهات سودانية في اليوم الواحد للإيفاء بتكاليف الترحيل و الغذاء و بالرغم من أنهم يتلقون أموالاً لتسديد تكاليف الزي المدرسي إلا أن المدرسة توفر لهم متطلباتهم الأخرى .

أما طلاب مرحلة الأساس و المرحلة المتوسطة فهم لا يستلمون نقداً و بدلاً من ذلك توفر لهم مدارسهم الأدوات المدرسية . و فيما يتعلق بمرتبات و أجور المعلمين و الموظفين من غير المعلمين فإن الحكومات الاقليمية تفي بها ، بالإضافة إلى أن أعضاء التدريس يتلقون 65٪ من مرتباتهم الأساسية إضافية للإيفاء بتكاليف الترحيل و السكن و خلافه. ومسؤولية توفير تلك الدفوع الإضافية تقع على عاتق اللجنة القومية .

أما الأعداد القليلة من المعلمين الذين يتلقون رواتبهم كاملة من اللجنة القومية فقد عينتهم اللجنة محلياً لمقابلة النقص في هيئة التدريس .

الخاتمة :

من المهم هنا ذكر بعض الكلمات عن الصعوبات التي واجهت اللجنة القومية . وبالرغم من تمكين مجلس الوزراء للجنة من رقابة سياسة الطلاب النازحين التربوية و إدارة مدارس الاساس و المدارس المتوسطة و الثانوية غير أنها تظل تفتقر للقوة التي تجعلها تعمل بفاعلية و بكفاءة . و يرتبط أحد الأسباب بعدد الطلاب الكلي في المدارس. وقد فتحت تلك المدارس فى الأصل لتعليم الطلاب النازحين من الجنوب . بينما نجدها اليوم توفر خدمتها لطلاب نازحين من مناطق أخرى من السودان، بالإضافة إلى أن اللجنة لا تملك أموالاً لاستئجار مباني المدارس بل تشيد فصول رخيصة الثمن لطلاب مرحلة الاساس و المرحلة المتوسطة، و تشتري أثاث و معدات و أدوات المكاتب، أو تشتري مركبات لترحيل أعضاء هيئة التدريس و المفتشين و إمدادات المدارس.

لذا ينبغى على الحكومة المركزية و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية بذل المزيد من الجهد لتوفير مساعدات مالية للجنة. على الحكومة المركزية و الحكومات الوطنية وضع توفير فرص طلاب الجنوب النازحين على رأس الأولويات حتى لا تفوت فرصة التعليم على أي جيل منهم. وقد نبعت فكرة تعليم هؤلاء الطلاب لأنهم يمثلون قادة الجنوب في المستقبل ويعتمد على تدريبهم و مواهبهم فى تنمية الإقليم.

الفصل الخامس

آثار النزوح الصحية السالبة فى السودان

التجانى إ. التجانى

قُصد من مشكلة النزوح غير المسبوقة فى السودان خلال السنوات العديدة الماضية، أن ملايين السكان قد أُجبروا على ترك مواطنهم الأصلية. حدث ذلك فى منتصف الثمانينيات بسبب الجفاف الذى اجتاح الأجزاء الشرقية والغربية من القطر بالإضافة إلى النزاع المسلّح والحرب الأهلية فى الجنوب والغرب بيد أنه لا توجد تقديرات يعتمد عليها بشأن عدد من نزح ضمن ذلك العدد الهائل من السكان. بينما يعتقد معظم الباحثين أن عددهم يصل إلى 6 ملايين نسمة على الأقل، وأن الخرطوم وحدها كانت المضيف لما لا يقل عن 2 مليون معظمهم من الجنوب والغرب. و تأثرت أجزاء أُخرى من القطر أيضاً.

أُضيفت مشكلة النزوح إلى معدل الحراك السكانى المرتفع أصلاً، وقُدر عدد من يعيشون حراكاً سنوياً بأكثر من مليون نسمة. وهنالك آثار صحية خطيرة على النازحين وعلى المناطق المستقبلة لهم جراء تدفق السكان المستمر سببها رداءة الظروف البيئية والصحية فى الأحياء الفقيرة التى يستقر فيها معظم النازحين. فاصبحوا تربة لتوالد الأمراض العدوائية، ولم يقتصر أثر تلك الأمراض على الأحياء الفقيرة بل امتد إلى عامة السكان فى المدن الكبيرة والصغيرة بالقرب من المستوطنات. فعلى سبيل المثال بدأت أمراض - مثل الكلازار ومرض النوم - تظهر فى الخرطوم. وبالرغم من أن انتشار الأمراض يعزى لتدفق النازحين الجنوبيين، غير أنهم – ربما- يتعرضون أيضاً لأمراضٍ غير شائعة فى مناطقهم الأم.

وأنوى فى هذا الفصل تحديد مشكلات جميع النازحين الصحية الأساسية، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن أسباب تلك المشكلات. كما أنوى –لاحقاً- توضيح أهمية ذلك المفهوم لمن يعدون البرامج الصحية ونظم تقديم الخدمات الصحية للقضاء على المشكلات المتعلقة بالنزوح.

وقد جمعت البيانات التى تستند عليها تلك الدراسة من مصادر ثانوية معظمها من التقارير الشهرية التى قدمتها منظمات الإغاثة إلى مفوضية الصحة فى الخرطوم، ووحدة الصحة التابعة لمفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع. لا يعتبر نظام إعداد التقارير نظام قياسى لأنه يختلف بين وكالات الإغاثة، وحتى وسط مستوطنات النازحين التى تديرها وكالة واحدة مما يجعل المقارنة صعبة بين المستوطنات. وتوجد أيضاً العديد من الثغرات فى البيانات مما يزيد من صعوبة الأمر.

وبالإضافة إلى استخدام مصادر ثانوية، قمت بزيارات ميدانية إلى العديد من مستوطنات النازحين فى الخرطوم وأجريت مقابلات رسمية مع موظفى الصحة والسكان خلال كل الزيارات.

مشاكل النزوح الصحية

حتى الآن لم يحدد مصطلح "صحة" لأغراض إحصائية، وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية فى دستورها لسنة 1946 أن الصحة هى حالة من الرفاه الجسدى والعقلي والاجتماعى الكامل، وليس مجرد خلو الجسد من المرض أو العجز، ويؤكد ذلك المفهوم أهمية متغيرات الظروف الصحية والبيئية والنفسية والاجتماعية الاقتصادية. وفى حالة غياب قياس الصحة الدقيق تُستخدم مؤشرات معينة نيابة عنها تشمل معدل وفيات البالغين والأطفال، والوضع السكان الصحى ومعدل الإمراضية بسبب الأمراض العدوائية والأمراض النفسية والحصول على الخدمات الصحية.

و النازحين فى السودان عرضة بوجه خاص لمشكلات صحية متعددة وذلك بسبب الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية القاسية التى يعيشونها، ففى معظم الأحوال يعيش هؤلاء الناس فى مستوطنات عشوائية وفقيرة على أطراف المدن والقرى، وتبنى مساكنهم من أكياس الخيش، والخيام والكرتون المستعمل أو القش. أما سبل الراحة الأساسية مثل الإمداد المائى الصحى والخدمات الصحية فهى غير متاحة فى معظم المستوطنات الفقيرة لأن السلطات المحلية تسعى باستمرار إلى إثنائهم عن الاستقرار فى تلك المناطق. وإنعدام سبل الراحة الأساسية له أثر عكسى على الظروف السكان الصحية العامة فعلى سبيل المثال ترتبط المياه الضارة بزيادة إحتمال معدل الوفيات

بسبب الأمراض العدوائية خاصة الإسهالات. ومعظم المساكن فى المستوطنات بنيت بطريقة فقيرة وغير مؤهلة للصمود أمام تغير ظروف الطقس، بالاضافة إلى أن المواد التى شيدت منها تلك المساكن تساهم أحياناً فى إنتشار الأمراض. فى الجزيرة على سبيل المثال تشكل مساكن القش المؤقتة التى يستخدمها العمال المهاجرون بيئة صالحة لتوالد الناموس خاصة فى ذروة موسم لقيط القطن إذ تزدحم البنايات بالسكان، ويساهم ذلك فى انتشار الأمراض مثل أمراض الجهاز التنفسى خاصة وسط الأطفال.

ويمكن التخفيف من أثر الظروف الصحية المعاكسة التى سببها الظروف البيئية والصحية المتردية بتوفير الخدمات الصحية المناسبة، وتشمل تلك الخدمات المساعدات المادية والاجتماعية التى تعتبر من العوامل المهمة فى إحداث ظروف صحية أفضل للنازحين.

ظروف النازحين الصحية:

إن المشكلة الصحية الرئيسة فى جميع المستوطنات هى الملاريا، تليها أمراض الجهاز التنفسى والإسهالات (انظر الجدول رقم 1:5)، ثم التهاب القرنية الصديدى ثم أمراض الجلد، كما تعتبر الجروح والإصابات أيضاً من الأمراض الشائعة، لأن معظم الأمراض سببها الظروف البيئية والصحية المتردية، أما الجروح والإصابات فتحدث فى الأصل نتيجة العنف المرتبط بشرب الكحول الذى يعتبر مصدراً أساسياً لدخل معظم سكان المستوطنات، بالإضافة إلى الضغط المتزايد والإحباط بسبب النزوح والظروف المعيشية فى المستوطنات.

ووفقاً لما ورد من مستشفى أمدرمان للأمراض العقلية والنفسية، فإن أكثر الأمراض شيوعاً هى انفصام الشخصية وإدمان الكحول والاكتئاب. وقد شُخّصت إصابة ما يقارب 60% من المرضى وسط النازحين فى المستشفيات بمرض انفصام الشخصية، وتتراوح أعمار معظم المصابين ما بين 17-30 عاماً. وجود الملاريا فى المجتمع دائماً ما يحدد باتحاد العوامل البيئية مع تفاعل الإنسان مع أعداد الناموس الهائلة التى تتقلب مع نمط الحرارة الموسمية والرطوبة، ووجود مواقع تناسب توالدها.

أما اليوم فتعتبر الملاريا من الأمراض المتوطنة فى السودان، وهى تؤدى دوراً كبيراً فى تحديد بقاء الأطفال على قيد الحياة. وتعتبر النساء الحوامل والأطفال حديثى الولادة وصغار الأطفال أكثر الفئات تعرضاً لخطر الإصابة الشديدة بالمرض، حيث يظهر ذلك من ارتفاع معدلات الإجهاض التلقائى، وولادة أطفال صغيرى الوزن وسيئ التغذية، بينما تنتقل أمراض الإسهالات من الشخص المصاب إلى شخص آخر عن طريق الأيدى المتسخة والغذاء والماء الملوثين بفضلات الإنسان، حيث نجدها متوطنة فى المناطق التى تعانى من تردى صحة الفرد العامة وعاداته الصحية. وتزداد حالات الإصابة بالإسهالات على وجه العموم فى موسم الصيف وموسم الخريف. أما أمراض الجهاز التنفسى الحادة فتنتشر بالهواء خاصة فى الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية والأماكن التى تحتم ظروف المعيشة فيها الازدحام. والتغيرات الموسمية غير المتوقعة إذ نجد إن الأسر التى عدد أفرادها كبير أكثر عرضة للإصابة بسبب ارتفاع كثافة الغرفة الواحدة. بالإضافة إلى أن معظم الأسر تعد الطعام داخل الغرف مما يعرض الأطفال حديثي الولادة و صغار الأطفال إلى أمراض ينقلها الآباء وكبار السن من الأقارب إلى المنزل فيصابون بها فى عمر مبكر.

ويزيد انتشار سوء التغذية وسط الأطفال من آثار أمراض الجهاز التنفسى الشديدة عليهم. وفى الفلبين على سبيل المثال نجد أن معدل الوفاة وسط الأطفال المتواجدين فى المستشفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسى الشديدة أعلى بكثير وسط الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية عما هو عليه وسط الأطفال الذين يتمتعون بوضع صحي طبيعي. وربما يكون النقص فى فيتامين أ (المعروف منذ القدم بأنه العامل الرئيس للإصابة بالعمى فى مرحلة الطفولة) عامل مهم آخر فى الإصابة بأمراض الجهاز التنفسى.

نظم تقديم الخدمات الصحية للنازحين:

تُقّدم وكالات الإغاثة الأجنبية والوكالة الأفريقية الإسلامية للإغاثة والهلال الأحمر السودانى برامج علاجية ووقائية وتغذية إضافية، بالإضافة إلى رعاية الأمومة والطفولة، لكن توجد عيادات صحية فى 12 مستوطنة فقط من بين المستوطنات الـ 27 التى توجد فى الخرطوم، وتوجد مراكز تغذية فى 10 مستوطنات فقط. وتستأجر

وكالات الإغاثة موظفى الصحة فى المستوطنات ويوجد فى كل عيادة مساعد طبى وممرضة ومساعد معمل. وتعتمد وزارة الصحة جميع موظفي الحقل الصحى، وتعالج فى المراكز الصحية فى المستوطنات الحالات الروتينية، ولا تقتصر خدماتها على سكان المستوطنات بل تشمل سكان المناطق المجاورة. وتعانى معظم المراكز الصحية فى المستوطنات بسبب الضغط الشديد الذى تواجهه جراء زيادة عدد المرضى نتيجة لزيادة النازحين وتعانى أيضاً من نقص فى الدواء والإمدادات بسبب التمويل المحدود. وفيما يتعلق بالحالات التى يستعصى علاجها فى المراكز الصحية فى المستوطنات فإنها تُحال إلى المستشفيات المجاورة مما يثير التساؤل هنا عن أي نوع من العبء يضيفه النازحون على المستشفيات؟. هنالك اعتقاد شائع بذلك لكن لا يوجد دليل واحد على صحته، لأن معظم مرافق المستشفيات تقام على مسافات بعيدة من المستوطنات وذلك يجعل وسيلة الوصول اليها غير محتملة من الناحية المادية بالنسبة لهم، بالإضافة إلى وجود الحاجز اللغوى الذى يحد من حصولهم على الخدمات الصحية خاصة نازحي الجنوب.

تتصف مستوطنات النازحين بغياب الصحة والخدمات الصحية العامة، فلا تُجمع القمامة، ولا يفحص الغذاء ولا يرش الناموس فيها، وقد أُقيمت بعض المعسكرات على قمة مقلب النفايات فى الخرطوم شمال مثل معسكر الكوشة، فاسمه مثلاً يعنى مكان النفايات، وأُقيمت أيضاً مستوطنات أخرى بالقرب من البالوعات مثل حلة الشوك فى الخرطوم وكان ذلك قبل انتقال السكان إلى جبل أولياء، أو فى المناطق التى تستخدم تقليدياً للتصريف مثل منطقة مرزوق فى أمدرمان.

ومن الناحية التقليدية فتقع مسؤولية الصحة والخدمات الصحية العامة على عاتق مجالس المناطق، إذ نجد أن موارد المجالس قد انخفضت بسبب التوسع فى المدينة وقلة صرف الحكومة على الخدمات الاجتماعية، والذى أدى بدوره إلى نقص الموظفين والمعدات. فاعتُبرت المستوطنات بعد ذلك وبصفة رسمية عشوائية وغير قانونية وترى السلطات أن توفير الخدمات الأساسية فى تلك المناطق يمنح النازح درجة من الشرعية والاعتراف يؤديان حتماً إلى جذب المزيد من العشوائيين غير أنها بذلك تفشل فى إدراك حقيقة مهمة، إذ يهدد إهمالها المتعمد للصحة صحة النازح و صحة السكان فى المناطق المجاورة.

وقد تولّت بعض وكالات الإغاثة برامج العمل مقابل الغذاء -إجتهاداً منها- لتوفير الخدمات الصحية، غير أنها توقفت تماماً عن العمل بعد إنتهاء إمداد الغذاء، فحاولت منظمات غير حكومية أُخرى استئجار شاحنات لجمع القمامة. لكن حال نقص الأموال دون القيام بذلك العمل.

وبالرغم من محاولة الوكالات إشراك المجتمع فى الحملات الصحية، منعت طبيعة السكان فى الترحال المستمر من مستوطنة إلى أخرى شعور الانتماء إلى المجتمع. يعيش النازحون تحت التهديد بالطرد يومياً ولا يوجد لديهم حافز لاستثمار المال ولا جهد للاحتفاظ بمجتمع نظيف. وقد ساهم نقص الماء –أيضاً- فى أوضاع النازحين الصحية العامة إذ تجلب المياه إلى المستوطنات بعربات الكارو وتُباع بأسعار باهظة مما يحد من الكميات التى يستطيع الناس شراءها. ولنوعية وكمية الماء آثار صحية تتمثل فى الآتى:

أولاً: قد يحمل الماء -ردئ النوعية- جراثيم تؤثر على من يتناولها وتسبب له أمراض جرثومية مثل الكوليرا والتيفويد.

ثانياً: يحسن الماء النظيف صحة الإنسان العامة عندما يستخدم فى الغسل والطبخ، و يقلل من حدوث أمراض الإسهالات وأمراض الجلد والعيون والطفيليات السطحية مثل القمل الذى ينقل التيفوس.

أخيراً: على الأسر التى لا تملك مياه جارية، سحب الماء وتخزينه، غير أن تلك الطريقة تزيد من خطر التلوث لأن الحاويات التى يحفظ فيها الماء قد تكون ملوثة، وربما يركد بها الماء. وعند استخدام الماء المخزون فى الغسل والطبخ لابد من استخدام كمية محدودة من الماء فيزيد بذلك من خطر الإصابة.

صحة الطفل فى مستوطنات النازحين:

يعتبر مستوى سوء التغذية لدى صغار الأطفال أحد المؤشرات على صحة الطفل. فسوء التغذية لا يكون بسبب النقص فى تناول الغذاء بل وبسبب تعرض الطفل إلى الأمراض باستمرار مما يؤثر على الاستغلال الأمثل للمواد الغذائية فى الجسم، وزيادة

قابلية الطفل للإصابة بالأمراض. وهو أكثر الأسباب التى تتنبئ بفرصة الطفل فى البقاء.

ويقاس سوء التغذية بانحراف الفرد عن الوزن والطول القياسيين مقارنة بالعمر وهما الوزن مقابل الطول (الوزن\الطول) والطول مقابل العمر (الطول\العمر). وقد أظهرت المسوح الخاصة بالتغذية التى أجرتها وحدة التغذية التابعة لمجلس الكنائس السودانى فى معسكرات الاستيطان فى الخرطوم الكبرى أظهرت انتشار سوء التغذية وسط أطفال النازحين تحت عمر خمس سنوات. ويشير الجدول رقم2:5 إلى انخفاض مستوى سوء التغذية فى ما بين سبتمبر 1989 و مارس 1990 وربما يكون ذلك بسبب أثر العوامل الموسمية على انتشار أمراض الإسهالات التى يزيد احتمال انتشارها أثناء وبعد الموسم المطري، أو بسبب فرض خدمات النازحين المحسنة أو بسبب نقص تدفق القادمين الجدد.

يوضح الجدول رقم 2:5 أن أعلى معدلات الإصابة بسوء التغذية وسط الأطفال توجد فى مستوطنات حلة الشوك، والكوشة والكلاكلة وزقلونة (1) لأنها من المستوطنات الأكثر فقراً والتى شُيدت على أكثر المناطق غير الصحية خاصة مستوطنة الكوشة فى الخرطوم شمال.

ويعد سوء التغذية أكثر الأمراض انتشاراً وسط الأطفال دون سن الثانية، ويعزى ذلك إلى -حد ما- إلى التردى فى ممارسات الفطام إذ ترتبط أمراض الإسهالات بغذاء الفطيم، ونقص الغذاء، والظروف الصحية المتردية والتى قد تعد جميعها عوامل مساهمة في سوء التغذية.

جدول رقم 1:5 : نسبة حالات الإصابة بمرض الملاريا والإسهال وأمراض الجهاز التنفسى من جملة الإصابات التى لم تصل إلى العيادات فى مستوطنات منتقاة فى الخرطوم فى الفترة من فبراير إلى يوليو 1990

	الملاريا						الإسهال						أمراض الجهاز التنفسى					
المستوطنة	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو
حلة الشوك	26.4	---	---	29.2	19.2	---	8.0	---	---	5.9	10.9	---	23.4	---	----	22.4	22.4	---
الكلاكلة	25.8	---	---	28.1	19.7	---	13.0	---	---	6.8	13.1	---	26.8	---	----	23.6	18.1	---
الحلةالجديدة	22.1	---	---	22.3	30.3	---	15.2	---	---	8.1	10.8	---	22.5	---	----	18.6	10.4	---
حلة الكوشة	---	---	---	10.2	12.7	---	---	---	---	12.4	18.1	---	---	---	----	22.1	26.5	---
القماير	26.9	---	---	20.0	21.7	---	13.5	---	---	13.5	16.7	---	26.6	---	----	25.4	26.4	---
زقلونا (1)	19.9	---	---	29.8	24.7	24.7	19.9	---	---	29.8	24.7	24.7	11.3	---	----	12.2	13.9	---
زقلونا (2)	10.8	---	---	28.2	20.4	---	12.7	---	---	---	18.9	---	32.1	---	----	27.2	21.0	---
المويلح	28.5	---	---	33.5	26.3	---	19.2	---	---	14.6	14.5	---	25.5	---	---	17.1	21.1	---
أنغولا	11.1	5.5	9.8	18.3	12.9	16.7	11.3	20.6	15.5	13.9	13.4	12.6	8.6	20.5	13.8	12.9	10.7	21.4
المرخيات	---	---	25.8	---	27.8	26.6	---	---	26.0	---	27.3	24.3	---	----	30.4	---	32.5	26.6
سوق ليبيا	---	---	---	17.2	---	16.4	---	---	---	15.4	---	12.6	---	----	---	20.7	---	23.4
سوبا	--	---	---	21.6	19.7	18.1	---	---	---	27.6	16.1	21.6	---	----	---	19.6	29.0	24.0

المصدر: تقارير مجلس الكنائس السودانى.

جدول رقم 2:5 : نسبة الأطفال النازحين الذين تقل نسبة أوزانهم إلى أطوالهم عن 80% فى سبتمبر 1989 ومارس 1990:

المستوطنة	سبتمبر 1989	مارس 1990
حلة الشوك	14.4	8.1
حلة الكوشة	12.1	5.2
الكلاكلة	12.3	4.4
زقلونا (1)	10.9	4.0
المويلح	7.7	2.7
القمائر	7.3	2.4
زقلونا (2)	7.5	1.6

المصدر: تقرير مجلس الكنائس السودانى حول مسوحات التغذية الذى أُجرى فى ثمان معسكرات لاستيطان النازحين حول الخرطوم فى مارس 1990.

ويرتبط سوء التغذية –أيضاً- بوجود أو غياب الأب ووضع الأم العاملة، وغياب الأب يعنى نقصاً شديداً فى حجم كسب للأسرة، الذى قد يدفع بالأم إلى الانضمام إلى القوى العاملة. وقد أظهرت الدراسات أن الأمهات العاملات يعجزن عن رعاية أطفالهن على النحو اللائق، مما يجعل رعاية الأطفال تقع على عاتق كبار السن من الأقارب أو الجيران، فيؤثر ذلك سلباً على صحة الطفل، وقد كشف مسح أجراه قسم التغذية فى وزارة الصحة فى 27 مستوطنة، واستغرق 6 جولات عن وضع الأطفال الغذائى المتردئ فى تلك المستوطنات، مؤكداً على أن مستوى الأطفال متوسطى التغذية والذين يعانون من سوء التغذية الشديد مرتفع على نحو غير مقبول وسبباً لإثارة المخاوف وقد أُجرى التصنيف حسب الأطفال الذين تقل أوزانهم عن 80% من الوزن القياسى من حيث الوزن مقابل الطول. كما أظهر التقرير أيضاً تدهور الوضع الغذائى للأطفال

الذين يعيشون فى 14 مستوطنة من المستوطنات، وتوفر العديد من المراكز الصحية فى المستوطنات معلومات عن الوضع الغذائى لصغار الأطفال إذ يعكس الجدول رقم 3:5 التباين الشديد فى معدلات سوء التغذية وسط الأطفال فى مستوطنات مختلفة بالإضافة إلى اختلافات الوضع الغذائي خلال شهور مختلفة فى المستوطنة نفسها. وتوضح المقارنات بين المستوطنات اختلافاً فى ظروف سكان المستوطنة الاجتماعية الاقتصادية. وعلى سببيل المثال تعتبر المستوطنات التى يديرها مجلس الكنائس السودانى هى أفقر المستوطنات فى الخرطوم وهى آخر خمس مستوطنات فى الجدول، ويظهر أثر الفصول على الوضع الغذائى فى المستوطنات من المقارنات الشهرية خاصة المستوطنات التى تعانى وإلى حد ما من تردى الصحة والظروف الصحية العامة. وهنالك مراكز تغذية بديلة فى 10 مستوطنات من بين الـ 27 مستوطنة الموجودة فى الخرطوم الكبرى. غير أن نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين استوعبتهم برامج الغذاء منخفضة جداً وذلك ربما لجهل الكثير من النازحين بوجود تلك البرامج.

جدول قم 3:5 :نسبة الأطفال النازحين الذين تقل نسبة أوزانهم إلى أطوالهم عن 80% من بين الأطفال الذين ترددوا على المراكز الصحية فى مستوطنات منتقاة فى الخرطوم فى ما بين فبراير إلى أغسطس 1990.

المستوطنة	فبراير	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
مايو 1	------	-----	19.3	7.9	12.1	------
مايو2	------	-----	19.0	11.8	17.6	17.9
سوبا	------	-----	12.8	14.6	23.7	------
المرخيات 19	------	7.2	-----	7.6	4.6	------
المرخيات 21	------	2.8	3.9	5.1	8.9	------
المرخيات 29	2.3	2.5	5.9	4.9	5.7	------
كوبر	------	-----	-----	16.6	28.6	37.8
سوق ليبيا	------	-----	22.9	------	25.0	31.3
حلة الكوشة	37.5	-----	-----	93.3	-----	------
زقلونا	22.7	-----	-----	62.5	-----	------
القمائر	50.0	-----	-----	62.5	-----	------
الكلاكلة	43.3	-----	-----	60.5	-----	------
حلة الشوك	48.2	-----	-----	76.7	-----	------

المصدر: تقارير شهرية من منظمة قول والمساعدة الدولية، ومجلس الكنائس السودانى الخرطوم 1990 وهى تشير إلى أن نسبة الوزن مقابل الطول تقل عن 80%.

وتعتمد معظم برامج الغذاء البديل على العيادات، لذا قد لا يجد من يبحث عن العمل خاصة النساء اللآئى ينبغى عليهن أخذ أطفالهن يومياً إلى مراكز التغذية الوقت الكافى لزيارة تلك البرامج. وقد أنهى نقص الإمداد الغذائى الذى حدث مؤخراً بعض برامج التغذية البديلة. ويتضح من البيانات الواردة من عدة مستوطنات أن ثلث الأطفال الذين استوعبتهم برامج التغذية البديلة تقريباً يعانون من نقص فى الوزن عادة ما يكون بسبب استبدال الغذاء البديل بغذاء البيت العادى، بينما يأكل أفراد الأسرة الآخرين غذاء الطفل، أو ربما يتعرض الطفل إلى المرض ويمنع ذلك جسمه من تمثيل الغذاء بمعدل طبيعى. كما توضح الدراسات أيضاً أن برامج التغذية البديلة قد لا تكون فاعلة فى تحسين الوضع الغذائى فى مرحلة الطفولة لأسباب عديدة تشمل فشلهم فى تغيير بيئة البيت أو مراعاة ديناميكية توزيع الغذاء فى البيت.

أما بالنسبة للتحصين فمن ناحية موضوعية لا استطيع تقييم برامجه فى معسكرات الاستيطان، لأن البيانات حول التحصين ضد أمراض الطفولة الشائعة مثل التيتانوس والحصبة وشلل الأطفال والسل والدفتريا والسعال الديكى لا تراعى الأطفال دون سن الخامسة. ويساهم الشك حول فوائد التحصين الصحية وتكاليف الأسرة من حيث وقتها وأموالها وزيادة معدل التغير فى سكان المستوطنات فى تقليل حجم تغطية التحصين، بالإضافة إلى المشكلات اللوجستية المتمثلة فى نقص الجازولين الذى يحد من حركة وفاعلية فرق التحصين.

الخاتمة:

يتعرض النازحون فى السودان باستمرار إلى المخاطر الصحية المتمثلة فى الملاريا وأمراض الجهاز التنفسى والإسهالات وأمراض الجلد والعيون، ونقص فايتمين (أ) والسل التى سببها جميعاً الفقر، وتردى الأحوال الصحية والبيئة غير الصحية. وتعتبر الظروف المعيشية المساهم الرئيس فى تلك المشكلات الصحية. فمعظم النازحين يعيشون فى أكواخ عشوائية مصنوعة من الأكياس والصفائح والخيام أو الطين. ولا يستطيع سوى الذين ظلوا لمدة طويلة فى الخرطوم من امتلاك بيوت الطين. وقد ساعد ازدحام المربوعات وكثافة السكان على انتشار الأمراض العدوائية خاصة وسط الأطفال. وتوفر وكالات الإغاثة معظم المرافق الصحية والعلاجية فى مستوطنات

النازحين غير أن معظمها مازال يفتقر للخدمات المعملية والأدوية الأساسية خاصة المضادات الحيوية وأدوية الأطفال المضادة للملاريا. وحتى إذا استطاعت المراكز الصحية الحصول على المعامل والأدوية فى المراكز الصحية لابد للمرضى من الدفع مقابل الحصول عليها، الأمر الذى يحد من حصول السكان على الخدمات الصحية. وهى لا تتوفر أيضاُ فى مستوطنات النازحين بسبب مشاكل تأسيسية وُأخرى تمويلية.

ويسبب غياب خدمات الصحة العامة الأساسية خطراً على النازحين وعلى المجتمعات المجاورة لهم. وللقضاء على مشكلات النازحين الصحية ينبغى على السلطات نقل مستوطنات النازحين بعيداً عن مقالب النفايات ومناطق التصريف إلى مواقع أخرى توفر لهم سبل الراحة الأساسية خاصة الماء النظيف كما ينبغى استشارة سكان المستوطنة قبل إعادة توطينهم. وينبغى أن تكون المواقع الجديدة بالقرب من المدينة حتى يتمكن الناس من الحصول على الوظائف والمدارس.

ومن المهم أيضاً توحيد دور منظمات الإغاثة الطوعية مع سياسة عامة لتوفير خدمات النازحين. عدم وجود منظمات إغاثة لتوفير الخدمات المفيدة خاصة تلك المتعلقة بالصحة يفقد النازحين وبطريقة أخرى تلك الخدمات. لكن بمزيد من التعاون وقليل من الشك تجاه سلطات الحكومة المحلية والمركزية سوف تتحسن كفاءة تلك الخدمات.

الفصل السادس

النازحون و إنتاج الغذاء والعون الغذائي

حاتم أ. مهران

تعرض السودان في ما بين 1985/84 إلى موجة شديدة من الجفاف أدت إلي هجرة عدد هائل من سكان الريف خاصة من شرق السودان وغربه إلي المراكز الحضرية ولم تنحصر آثار الجفاف في ذلك الموسم علي فشل المحصول بل امتدت لتشمل الحيوانات أيضاً مما أدي إلي خسارة عدد هائل منها. وقد تفاقمت آثاره بعد ذلك بسبب استجابة حكومة المركز المتأخرة إذ إنها كانت لاترغب لأسباب سياسية في إعلان حالة الطوارئ لمعالجة الأزمة. غير أن المجتمع الدولي قدم في نهاية الأمر معونة غذائية استجابة لنداء السودان. يحاول هذا الفصل توضيح أثر الجفاف علي النازحين، وعلي إنتاج الغذاء، والعون الغذائي والأمن القومي.

إنني أؤكد في هذا السياق أن العون الغذائي - وهو مايسمي أيضاً بالإغاثة- له أثاراً سالبةً ليس علي انتاج الغذاء واستهلاكه بل وعلي نظام الاجتماعى لكل من يتلقونه. واستهل حديثي هنا بشرح مفصل لحجم المشكلة و تحليل تأثيرات الجفاف علي إنتاج الغذاء، ومن ثم أنتقل إلي وضع السودان باعتباره متلق للعون الغذائي مقارنة بدول متلقية أخري. وفي الختام أذكر العديد من مظاهر الاقتصاد السياسي مع تقديم بعض الملاحظات الاستنتاجية.

حجم المشكلة

ساهم اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان والجفاف الذى حدث فى موسم 1985/84م في نزوح عدد هائل من المتأثرين بتلك الأحداث من الجنوب والغرب. ووفقاً للإحصاءات المتوفرة فقد بلغ عدد النازحين الكلي نحو 6.8 مليون نسمة في عام 1988م. وإذا فرضنا أن معدل نمو السكان السنوي هو 2.5% استنادا علي عدد السكان الكلي في عام 1983م الذي بلغ 20.6 مليون. يمكننا تقدير عدد السكان الكلي في عام

1988م بحوالي 23.9 مليون نسمة. لذا نجد أن عدد النازحين في ذلك العام شكل نسبة 29.1% من عدد السكان الكلي وهي نسبة عالية جداً بكل المعايير.

يوضح الجدول رقم (6:1) عدد النازحين الكلي و سبب النزوح والإقليم المتوجهين إليه.

جدول رقم (6:1)

عدد النازحين(بالملايين) وسبب النزوح والإقليم المتجهين إليه

	سبب النزوح		
الإقليم	الوضع الأمني	الجفاف	المجموع
الشمالي	0.08	0.08	0.16
الخرطوم	1.8	-	1.8
الأوسط	0.3	0.2	0.5
الشرقي	-	0.6	0.6
دارفور	0.06	0.8	0.86
كردفان	0.07	1	1.07
بحر الغزال	0.41	-	0.41
الاستوائية	0.8	-	0.8
أعالي النيل	0.56	-	0.56
المجموع	4.1	2.68	6.78

المصدر مفوضتا النازحين والإغاثة وإعادة التأهيل (الخرطوم)

وقد بلغ عدد النازحين بسبب الجفاف 2.68 مليون نسمة بينما بلغ عدد النازحين بسبب الظروف الأمنية للحرب في الجنوب والغرب 4.1 مليون، بمعني آخر يشكّل النازحون بسبب الجفاف 39.5% من جملة العدد، بينما يشكّل النازحون لظروف أمنية 0.5%. من هنا نلاحظ أن النازحين بسبب الجفاف كانوا يشكلون 11.2 % من عدد السكان الكلي في عام 1988م بينما شكل النازحون بسبب الظروف الأمنية 17.6%. أما فيما يتعلق بتوزيع النازحين حسب الأقاليم التي اتجهوا نحوها تكشف البيانات في الجدول رقم (6:1) أن الخرطوم الكبرى تمثَّل الجزء الأكبر من المشكلة حيث إنها استقبلت في عام 1988م 26.6% من عدد النازحين الكلي مما أدي إلي حدوث ازدحام واضح في المنطقة بعد ذلك بسبب نزوح 1.8 مليون شخص بالإضافة إلي مايوجد بها من سكان، فأصبح مقابل كل مئة من سكانها هنالك أكثر من 85 شخصاً إضافياً. وتوضح الأرقام التي سجلت في عام 1988م بأن عدد النازحين في الخرطوم يشكل مايقارب 47% من سكان المدينة.

إن اقتصاد السودان اقتصاد زراعي تساهم فيه الزراعة بنحو 40% من إجمالي الناتج المحلي حيث تنتج مايفوق 70 بالمائة من أرباح النقد الإجنبى فى القطر والأكثر أهمية من ذلك أن القطاع الزراعي ينتج المحاصيل الزراعية للإيفاء بالطلب فى كل من الريف والحضر. لذا لا يشكل النزوح مهدد خطير علي الأمن الغذائي في الريف بل و علي الأمن الغذائي القومي، و قد يجبر ذلك السودان فى نهاية الأمر علي الاعتماد علي العون الغذائي، بسبب ازدياد عدد النازحين لكى يستطيع تخفيف الأزمة، وهذا ما يؤدى بدوره إلى الاعتماد على الغذاء الوارد وبالتالي يكون له أثره الواضح على الأمن الغذائى، من المهم أيضاً أن تلاحظ أن نازحي الريف يواجهون نظاماً اجتماعياً غير مألوف في المناطق المستقبلة خاصة المناطق الحضرية. وهذا مايقود إلي نشوب صراعات اجتماعية قد تفرض في نهاية الأمر مهددات خطيرة علي النظام العام.

وفي الخرطوم الكبرى حيث يمثل النازحون 47% من سكان المدينة، أدي انتشار مستوطنات النازحين فيها بالإضافة إلى شح موارد الحكومية إلي تدهور كبير جداً في الخدمات الاجتماعية، إذ لايمكن حل مسألة النزوح ببساطة بمجرد توفير الغذاء والمأوي إنما يجب أيضا معالجة موضوع الخدمات الاجتماعية والنظام العام في المناطق المستقبلة للنازحين ومعالجة الأمن القومي في القطر ككل.

إنتاج المحاصيل الغذائية

يعد كل من الذرة والدخن والقمح من المحاصيل الغذائية الرئيسة في السودان، حيث يزرع الدخن في المناطق المطرية في دارفور وكردفان، ويزرع الذرة في المناطق المطرية في القضارف ومناطق الزراعة المروية في مشروع الجزيرة، بينما يزرع القمح في المناطق المروية خاصة في الشمال وفي مشروع الجزيرة، لذا يؤثر موسم شح الأمطار تأثيراً واضحاً علي إنتاج محصول الذرة والقطن لأن مستوي النيل وروافديه هما مايحددان كمية الماء المتاح للري والتي يحددها بدوره الموسم المطري، كما يؤثر شح الإمطار أيضاً في محصول القمح لأنه ينافس قطن التصدير في مياه الري.

يوضح الجدول رقم (6:2) مناطق إنتاج المحاصيل الغذائية الثلاث الرئيسة في السودان في مابين موسم 81-1982م إلي موسم 1988/87م وهي المدة التي توضح مسار إنتاج المحصول قبل موسم الجفاف في عام 1985/84م

جدول رقم (6:2)

مناطق إنتاج محاصيل الغذاء الرئيسية في السودان

في مابين 1982/81م- 1988/87م

المحصول	1982/81	1983/82	1984/83	1985/84	1986/85	1987/86	1988/87م
الذرة							
الإنتاج	3.345	1.964	1.828	1.077	3.542	3.277	1.379
المساحة	8.888	8.318	8.575	7.668	12.360	11.340	8.038
الدخن							
الإنتاج	583	333	314	158	428	285	153
المساحة	2.513	2.614	2.904	3.001	3.944	3.529	2.495
القمح							
الإنتاج	163	141	169	79	199	157	181
المساحة	340	224	335	110	346	271	328

المصدر التقرير السنوي لبنك السودان (الخرطوم 1988)، الإنتاج بآلاف الأطنان والمساحة بآلاف الإكرات

ويتضح من الجدول تذبذب الإنتاج خلال تلك السنوات، فعلي سبيل المثال وصل الإنتاج إلي أدني مستوياته خلال موسم 1985/84م مقارنة بالسنوات الأخري خاصة محصول الدخن المطري بينما انخفض إجمالي إنتاج المحاصيل الثلاث الذرة، الدخن والقمح في ذلك العام بنسبة 40% و47% و53.3% علي التوالي مقارنةً بمستوياتها في الموسم 1984/83م. وربما حدث ذلك الانخفاض الشديد بسبب تقليص المساحات المزروعة، وانخفاض إنتاجية العامل أو للسببين معاً، ويعزي كل عامل من العاملين إلي ظروف الجفاف القاسية. غير أن البيانات المتعلقة بإنتاجية العامل أو العمل غير متوفرة. وبما أن الجفاف قد أدي إلي نزوح عدد هائل من سكان الريف خاصة من غربي السودان، فمن المؤكد أن من بقي منهم فى المزارع لم يتمكنوا من تعويض فاقد العمالة ويعزز ذلك الزعم الاعتبارين التاليين:-

أولاً : ربما يكون الجفاف وماتبعه من نقص في الغذاء قد أثّرا علي صحة من بقى من العمال في المزارع .

ثانياً: أدت طرق تلقي معونة الغذاء إلي ضياع المزيد من ساعات العمل، فقد وجد معظم المزارعين الذين كانوا يقضون معظم وقتهم فى المزرعة أنهم أصبحوا يقضون ساعات طويلة في صفوف الإغاثة من أجل الحصول علي الحصص الغذائية. ويمكن استخدام البيانات الموضحة في الجدول رقم 6:2 أيضاً في حساب إنتاج الأكر الواحد بالنسبة لمحاصيل الغذاء الرئيسة، فقد انخفض إجمالي ناتج محصول الذرة بنسبة 32.9% وانخفضت المساحة الكلية المزروعة بالذرة بنسبة 10.6%، وقد يعزي انخفاض إنتاج الفدان الواحد خلال موسم 1985/84م فى الأصل إلي الانخفاض في مخرجات الإنتاج، وقد كان أثر الجفاف واضحاً بالنسبة لمحصول الدخن باستثناء ماحدث من زيادة وصلت إلي 3.3% في المساحة المزروعة وانخفض إنتاج المحصول بنسبة 49.7% مما أدي إلي انخفاض إنتاج الفدان الواحد بنسبة 51.3% مقارنة بالموسم 1984/83م، بينما انخفضت المساحة المزروعة بالقمح بنسبة 67% خلال موسم 1985/84م عند مقارنتها بالعام الذى سبقه وذلك ربما بسبب شح الأمطار في أثيوبيا في ذلك الموسم الذي أثرت علي مستوى النيل وكمية الماء المتاح للري. وبالرغم من النقص في إنتاج القمح إلا أن إنتاج الفدان الواحد قد تحسن بنسبة 41.9% عما كان عليه في موسم 1984/83م، وتحسن الإنتاج الكلي والمساحات المزروعة بوضوح، وأزداد إنتاج ومساحة الأراضي المزروعة بالذرة وإنتاجية الفدان بنسبة 222.9%، 62.2% و100.4% علي التوالي خلال الموسم الزراعي الناجح فى 1986/85م وتحسن إنتاج الدخن أيضاً ومساحته المزروعة وإنتاجية الأكر الواحد وبلغت 170.9% و31.5% و106.3% علي التوالي، بينما انخفضت إنتاجية القمح في الأكر بنسبة 19.5%.

ولم تنحصر آثار الجفاف علي المحاصيل الغذائية بل تسببت أيضاً فى خسارة واضحة في الماشية والضأن والأغنام والجمال حيث يبين الجدول رقم (6:3) أسعار سوق الماشية في مابين 1980الي1984م.

جدول رقم (6:3)

متوسط الانخفاض السنوي المقاس من أسعار الماشية في أسواق منتقاة

في مابين 1981-1984م

السوق	1980	1981	1982	1983	1984
نيالا	40.2	35.6	29.6	31.2	21.7
الفاشر	43.6	32.8	26.1	36.6	30.4
الأبيض	38.0	34.1	30.6	33.0	22.9
كوستي	32.7	28.0	28.9	31.3	19.2
ودمدني	46.5	41.0	30.2	33.2	29.9
امدرمان	47.2	43.0	34.4	34.2	31.0

المصدر : حسبت من البيانات المتحصل عليها من قسم الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية "الأسعار الزراعية في السودان مراجعة وتحليل تاريخي 1970-1984(الخرطوم 1985)".

وقمت بحساب المتوسط الموزون لأسعار الماشية السنوية المنخفضة في كل سوق وذلك باستخدام الأسعار الماشية والضأن والأغنام السنوية. إذ أظهرت أسعار الماشية ميلاً نحو الانخفاض في مابين 1980-1984 إلي أن وصلت إلي أدنى مستوي لها في موسم الجفاف عام 1984م عندما انخفض متوسط السعر الموزون بما يعادل 21.1% عما كان عليه في عام 1983م، ويمكن تفسير الميل نحو الانخفاض بالخسارة الواضحة في الماشية والتي أجبرت أصحابها إلي بيع نسبة عالية مما تبقي من حيواناتهم بأسعار زهيدة تفادياً لأية خسارة لاحقة. بينما لاتوجد أي بيانات عن أسعار الماشية في الفترة التي أعقبت الجفاف، غير أنني أعتقد بأن أسعارها بدأت في الارتفاع بعد الموسم المطري الناجح 1986/85م وربما حدث ذلك التغير بسبب التوسع في

توصيل المساعدات الغذائية، مما أدي إلي انخفاض عدد الماشية التي عرضت للبيع وبالتالي بدأت أسعارها في الارتفاع تدريجياً.

معونة الغذاء ووضع السودان مقارنة بالدول الاخري:-

من الواضح أن الجفاف الذي حدث في الموسم 1985/84م كان له أثره الكبير علي إنتاج الغذاء. وقد أجبر النقص في الاستعدادات بالإضافة إلى شدة الجفاف الحكومة علي طلب الإغاثة الغذائية من المجتمع الدولي، ويمكن تعريف معونة الغذاء بكمية الغذاء التي تحتاجها الدولة لسد الفجوة بين طلبها للغذاء ومقدراتها علي الإنتاج والاستيراد ويمكن تعريفها أيضاً بأنها كمية الغذاء الضرورية لتخفيف حدة الجوع والوصول إلى أدنى المعايير الغذائية، وبصرف النظر عن الطريقة التي تقاس بها تلك الكمية فإن الحاجة الأخيرة تكون دائماً أكبر بكثير من الحاجة الأولى، بمعني آخر إن الحاجة إلي تخفيف الجوع والوصول إلي أدنى المعايير الغذائية تكون عادة أكبر بكثير من الحاجة إلى سد الفجوة بين الطلب علي الغذاء والمقدرة علي الإنتاج والاستيراد وذلك لآن المعايير الغذائية في الدول النامية منخفضة انخفاض شديد.

يوضح الجدول رقم 6:4 توزيع معونة الغذاء من الحبوب فى العالم فى ما بين 1987 و1989.

جدول رقم 6:4

تسليم معونة الغذاء من الحبوب حول العالم 1987-1989(بآلاف الأطنان)

	1987	1988	1989	المتوسط السنوى
دول الدخل المنخفض والعجز الغذائى	11.287 (88.7)	11.237 (85.5)	8.657.7 (79.2)	10.3939 (84.8)
الدول الأخرى	1.438.8 (11.3)	1.900.5 (14.5)	2.270.9 (20.8)	1.870.1 (15.2)
الإجمالى العالمى	12.725.8 (100)	13.137.5 (100)	10.928.6 (100)	12.264 (100)

وقد تلقّت الدول منخفضة الدخل والتى تعانى عجزاً فى الغذاء فى المتوسط ما يعادل 84.8% من معونة الغذاء العالمية، وبالتالى تلقت الدول الأخرى النسبة المتبقية وهي 15.2% فقط. ونجد أن الإنخفاض فى المعايير الغذائية فى الاقتصاديات النامية يتحول إلى ارتفاع فى متطلبات الغذاء ويقصد من الإختناقات فى العرض أن الإنتاج المحلى لا يفى بتلك المتطلبات.

وبما أن الاقتصاديات النامية تُوصف بالدخول المنخفضة، فإنها بالتالى تعجز عن سد فجوة الغذاء بالواردات. وقد تتفاقم فى بعض الحالات تلك العوامل بسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات التى تقضى على المحاصيل الغذائية.

يوضح الجدول رقم 6:5 توصيل معونة الغذاء من الحبوب الغذائية إلي دول منتقاة (ذات دخل منخفض، وتعاني عجزاً غذائياً) وذلك ما بين 1987و1989م

جدول رقم 6:5

توصيل معونة الغذاء من الحبوب إلي دول منفاة (ذات دخل منخفض وتعاني عجزاً غذائياً)

وذلك في مابين 1987و 1989م

الدولة	1987	1988	1989	المتوسط	الترتيب
بنغلاديش	1.776.4 (15.7)	1.339.6 (11.9)	1.299.8 (15.5)	1.471.9 (14.2)	2
الصين	494.4 (4.4)	351.1 (3.1)	137.6 (1.6)	327.7 (3.2)	8
مصر	2.066.4 (18.3)	1.414.7 (12.6)	1.361.4 (15.7)	1.614.2 (15.5)	1
إثيوبيا	409.3 (3.6)	1.178.6 (10.1)	368.4 (5.1)	615.4 (6.4)	3
المغرب	505.8 (4.5)	304.7 (2.7)	278.3 (3.2)	362.9 (3.5)	7
موزنبيق	401.4 (3.6)	589.3 (5.2)	488.4 (5.6)	493.0 (4.7)	6
باكستان	472.6 (4.2)	627.7 (5.6)	450.2 (5.2)	516.8 (5.0)	5
سيريلانكا	422.9 (3.7)	262.0 (2.3)	275.1 (3.2)	320.0 (3.1)	9
السودان	705.9 (6.3)	549.9 (4.9)	337.8 (3.9)	531.2 (5.1)	4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة – فحص معونة الغذاء (روما 1990)

الأرقام بين الفاصلتين توضح نسب معونة الغذاء من الحبوب التي تلقتها الدول ذات الدخول المنخفضة.

تلقت مصر في المتوسط أعلي نسبة من معونة الغذاء من الحبوب تلتها بنغلاديش ثم إثيوبيا ثم السودان وباكستان واحتفظت كل من مصر وبنغلاديش بمرتبتيهما الأولي والثانية في السنوات الثلاث المعنية، بينما تحسنت مرتبة السودان من الثالثة في عام 1987 إلي السادسة في عام 1989/88، ويعود ذلك فى الأصل إلى جهود الحكومة فى زيادة المساحات المزروعة بمحاصيل الغذاء والإنتاج عقب الموسم المطري الناجح عام 1986/85م.

ويوضح الجدول رقم 6:4 انخفاض معونة الغذاء الممنوحة في مابين 1987 و 1989، وتوحي إشارات المانحين بأن معونة الدول النامية سوف تستمر في الانخفاض، مما قد يؤدي بعدد من الدول منخفضة الدخل وتعاني عجزاً في الغذاء إلي مواجهة صعوبات متزايدة من أجل الإيفاء بمتطلبات الاستهلاك من الحبوب.

ويستمر المانحين في استهداف أكثر الناس فقراً وهشاشة في الدول ذات الدخول المنخفضة التي تعاني عجزاً غذائياً. وفى حال انخفاض الغذاء المتاح، تنخفض معونة التنمية أيضا، وفي المقابل تكون هنالك زيادة في المعونة الطارئة المقدمة للاجئين والنازحين، لكن في اعتقادي أن السودان سوف يظل المتلقي الرئيس لمعونة الغذاء علي الأقل بالنسبة للنازحين إذا لم تبذل بعض الجهود لزيادة الإنتاج المحلي من محاصيل الغذاء.

اقتصاد معونة الغذاء السياسى

تلقي السودان كميات ضخمة من معونة الغذاء بسبب المجاعة والحرب الأهلية بالإضافة إلي اختناقات الإنتاج وعجز الاقتصاد القومي من تمويل قدرٍ كافٍ من واردات الغذاء. لذا من المحتمل أن يظل علي حاله متلقياً رئيساً لمعونة الغذاء في المستقبل بسبب الحرب الأهلية المستمرة، وقد فاقم شح الأمطاروالجفاف في موسم 1990/89م من تدهور الوضع واجبر عدد هائل من السكان علي الانتقال من مناطقهم خاصة من الأجزاء الغربية من القطر نحو المراكز الحضرية ، والجدول رقم (6:6)

يوضح تقديم معونة الغذاء من الحبوب للسودان باعتبارها نسبة من إمداد حبوب الغذاء في الموسمين 1987/86م و 1988/87م. وبالرغم من أن معونة الغذاء من الحبوب في الموسم 1987/86 كانت تمثل حوالي 16%. من الإمداد الغذائي من الحبوب غير أن تلك النسبة ازدادت فى موسم 1988/87 بلغت 24.3% بالرغم من أن موسم 1988/87م قد شهد انخفاض في مستوي معونة الغذاء من الحبوب ومستوي إمداد الغذاء من الحبوب عن مستوييهما فى موسم 1987/86 بنسب 22.1% و48.9% علي التوالي. وكان فى الأصل سبب ارتفاع معونة الحبوب هو الزيادة في انخفاض الإمداد المحلي عن الانخفاض فى المعونة بالإضافة إلى الاعتماد المتنامي علي تلك المعونة. فهي تعد مكوناً أساسياً مثيراً للجدل فى مساعدة التنمية، وبالرغم من توفر نياتها الإنسانية خاصة أثناء المجاعات والكوارث الطبيعية غير أنها تثير الإنتقادات باستمرار، فيرى بعض الناس إمكانية إحداثها لمساهمات مهمة في العمل والنمو الاقتصادي بالإضافة إلي استقرار الاستهلاك في الدول النامية وتتركز حجة هؤلاء على ذلك في اعتبارين مهمين.

الأول: إن معونة الغذاء توفر موارد تفوق الأشكال الأخرى من مساعدات التنمية وللرد علي ذلك يمكن للشخص طرح سؤال مشروع هو: إذا فاقت معونة الغذاء جميع أشكال المساعدة الأخرى، لماذا إذاً لاينبغي منحها علي هيئة أموال؟ والإجابة على ذلك معقدة، إذ لايوجد من يعترض علي تلك المعونة أثناء المجاعات لأنها الطريقة الوحيدة لإنقاذ حياة الناس من الخطر في مثل تلك الأحوال بالإضافة إلي أنها تلقي باستمرار الدعم السياسي المقدر من مجموعات المزارعين في الدول المانحة الذين يعتبرون المعونة مخرجاً للغذاء الوافر الذي ينتجونه وفى الواقع إذا استبدلت تلك المنح بالأموال سوف تخصص تلك الأموال لشراء الغذاء من الدول المانحة باستمرار.

الثاني: -إن معونة الغذاء تضبط ارتفاع أسعار الغذاء- وبالتالي تشجع على العمل والنمو الاقتصادى فى الدول المتلقية لتلك المعونة، وقد تحرك القوي العاملة الوافرة فى الاقتصاديات النامية لإنتاج إشكال متعددة من البضائع كثيفة الأيدي العاملة بما فيها بضائع الأجر مثل الغذاء، لكن بسبب قسوة الإنتاج وميل العمال إلي صرف الأجور يحدث عجزاً في الغذاء وارتفاع في أسعاره وفي الأجور، فيشكل ذلك الوضع قيداً واضحاً علي حراك العمال. فيري البعض ضرورة إمداد الغذاء فى تلك الظروف

لمنع زيادة أسعار الغذاء والأجور، مما قد يؤدي إلي انخفاض الطلب علي العمل، وبما أن معونة الغذاء هي المصدر الوحيد الذي به يمنح الغذاء الإضافي لذا يعتقد العديد من الناس أنها تؤدي دوراً مهماً في خفض الضغط علي إمداد الغذاء وبالتالى إلي خفض أسعار الغذاء والأجور وتشجيع العمل والنمو الاقتصادي. وهي قد توفر باختصار حافزاً مهماً للتنمية وذلك بتقديم بضائع مقابل أجر ضرورية لحراك العمال والنمو. وتلك الحجة تبني علي أثر معونة الغذاء علي آلية أسعار الزراعة المحلية.

يعتمد حراك العمال علي التفاعل بين سوقين هما سوق الغذاء وسوق العمل، وإذا انخفض سعر الغذاء تتلقي القوي العاملة النصيب الأكبر من فاتورة الأجر الكلية ويصرف معظمها علي الغذاء مما يحفز علي العمل لاحقاً. غير أن الأجور قد تنخفض بالنسبة نفسها إذا انخفضت أسعار الغذاء أو بنسبة أقل منها، بمعني أن الأجور الحقيقية تظل كما هي أو تزيد. ويري شلتز علي سبيل المثال(عام 1960م) أن أسعار الغذاء تميل إلي الانخفاض إلي أقل مما قد تكون عليه إذا بيعت معونة الغذاء في السوق المفتوح مما يشجع علي الإنتاج الزراعي وينخفض مستوي توفر الغذاء الكلي أيضاً. بعد المجاعة التي اجتاحت السودان في موسم 1985/84م تسببت معونة الغذاء الطارئة التي منحت للمتأثرين بالمجاعة في إقليمي كردفان ودارفور (آثار الجفاف أوضح فى تلك المناطق) في انخفاض أسعار الحبوب ، فثبط ذلك من إنتاج الحبوب المحلى.

ولسوء الحظ عندما تستخدم معونة الغذاء فى حل مشاكل إمداد الغذاء قصيرة الأمد فإنها غالباً ماتحول انتباه صناع السياسة بعيداً عن التنمية الزراعية. ويعتبر اعتماد الحكومات والمواطنين علي المعونة نتيجة متأصلة، وقد أثرت معونات الغذاء الطارئة فى السودان فى الواقع علي تقاليد المجتمع السوداني الراسخة.

في كردفان ودارفور لم يكن النازحين على استعداد لقبول المعونة بل ورغبوا في قضاء ساعات طويلة في صفوفها انتظاراً لها. وكانوا على يقين بأن الحكومة ومنظمات الإغاثة كانتا مسئولتان بلا حدود عن توفير الغذاء سواء اكانت هنالك أزمة أم لم تكن. فلا أحد يعترض علي معونة الغذاء التي أعدت لأسباب إنسانية محضة لكن هل تفي كل المعونات بذلك المتطلب؟

ويري بعض الناس أن العديد من المانحين يستغلون معونة الغذاء في تحقيق أغراض اقتصادية أو سياسية، فعلي سبيل المثال يمنح الغذاء في بعض الأحيان للدول النامية لتوسيع مبيعاتها وتأمين أسواق المستقبل، ويحقق المانحون ذلك الغرض طويل الأمد بتغيير طريقة استهلاك المجتمع المتلقي لتغذية الأطفال الذين يشكلون أصل أسواق الغذاء في المستقبل. ويرى أيضا ان معونة الغذاء تحل محل التدخلات العسكرية المباشرة باعتبارها وسيلة فاعلة لتحقيق الأغراض السياسية والاقتصادية إذا استحال التدخل العسكري أو كان مرفوضاً من الناحية السياسية.

الخاتمة

يسعى هذا الفصل لتوضيح أثر الجفاف علي النازحين، بالإضافة إلي أثره علي إنتاج الغذاء ومعونة الغذاء والأمن القومي. وبصرف النظر عن سبب النزوح لايقتصر الحل علي الغذاء وتوفير المأوي بل يجب معالجة الأمن القومي أيضا.

وقد تسببت الحرب الأهلية الحالية في الجنوب، بالإضافة إلي الجفاف الذي حدث مؤخراً في نزوح عدد هائل من السكان مما شكل مهددات خطيرة علي الصحة والتعليم وخدمات الأمن في المناطق المستقبلة لهم خاصة في الخرطوم الكبرى. وكان للجفاف الذي حدث في موسم 1985/84م أثره الكبير علي إنتاج الحبوب. وبالرغم من وصول كل من محصول الذرة ومحصول القمح إلي أدني مستوياتهما في ذلك الموسم، غير أن محصول الدخن المطري علي وجه الخصوص كان أكثر المحاصيل تأثراً. ويرتبط الانخفاض في مستويات الإنتاج ارتباطاً مباشراً بفقدان العمل الذي حدث بسبب النزوح، والوضع الغذائي المتردي وسط أسر المزارعين وضياع ساعات العمل في صفوف الإغاثة. واضطرت الحكومة بسبب قسوة الجفاف وعدم توفر الاستعداد اللازمة إلى طلب معونة الغذاء من المجتمع الدولي.

أما اليوم وبسبب الجفاف والحرب الحالية في الجنوب يستمر السودان في تلقي كميات كبيرة من المعونة وقد يزداد إعتماده عليها نظراً لضآلة موارد نقده الأجنبي وبسبب عجزه عن استيراد الغذاء. ولسوء الحظ تعتبر دوافع العديد من المانحين غير إنسانية بحتة، ويفهم من الأغراض الاقتصادية والسياسية في حالات كثيرة أن المانحين

يستغلون الغذاء لتعزيز أسواق المستقبل في الاقتصاديات المتلقية وبالتالي يضمنون الاعتماد عليها..

الفصل السابع

إدارة إغاثة النازحين

تجربة السودان

عمر المقلي

يقيم هذا الفصل مقدرة الهيكل الإداري السوداني علي معالجة أزمة النزوح في القطر، الأمر الذي يتطلب استجابة عاجلة لتفادي الارتفاع فى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، فإذا لم تكن هنالك رقابة من الحكومة علي العرض والطلب في وضع تتعرض فيه حياة الملايين للخطر يكون من الصعب توفير إدارة إغاثة فاعلة. بالإضافة إلي أهمية فاعلية الإدارة حيثما تتوحد جهود الأفراد والمؤسسات لتحقيق هدف واحد.

وأضع فى شرحى فارقين لإدارة الإغاثة، الأول: هو الفارق بين المهام الإدارية والتي تشمل التخطيط والتنظيم والإتصال والرقابة. وبين المهام التشغيلية التي تشمل توفير إمداد الإغاثة والتخزين والترحيل والتوزيع. وبالرغم من تداخل هاتين الفئتين غير أنني أوضح الفارق بين ماتقوم به كل فئة منها.

وللمهام الإدارية مدخلات واضحة من كبار التنفيذيين وصناع السياسة، بينما يعالج التنفيذيون وهيئة الموظفين المهام التشغيلية مباشرةً، لكنني أركز في هذا الفصل علي المهام الإدارية .

أما الفارق الثاني فيهتم بالفرق بين الإدارة بالعملية والإدارة بالنتائج. إذ تعطي الإدارة بالعملية الأولوية للقوانين واللوائح فى بعض الأحيان بغض النظر عن المحصلة الأخيرة، ويسود ذلك الأسلوب في إدارة الحكومة مما يحدث سلوك سلبي لدي المواطنين وإتباع القوانين بغض النظر عن عقلانيتها، لا يناسب ذلك الأسلوب إدارة الإغاثة التي تتطلب هيكل نشط ومرن للتكيف مع مناخ العمل المتقلب والسريع التغير. وقد أطلقت علي تلك الطريقة الإدارة بالنتائج إذ ركز الاهتمام علي النتائج الفعلية مثل اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة، ولا يتطلب تمييزي بين الأسلوبين تجاهل الإدارة بالنتائج للقوانين

واللوائح والإجراءات وافسادها، بل وتدرك بدلاً عن ذلك أنها طريق لتحقيق الأهداف المذكورة وليس نهاية تقف عندها.

وتعطي الإدارة بالنتائج الأهداف للوكالات المسئولة عن الإغاثة وتسمح بقدر من المرونة والحساسية والكفاءة. إذاً لابد لمن يدرس وضع إداري في القطاع العام خاصة في قطر يشبه السودان يعاني من نظام إداري متخاف أن يضع في الاعتبار الآتي:-

قد تشارك وكالات كثيرة في صنع القرار، وقد يكون لمشكلات التنسيق العديد من الأسباب مثل:-

(1) وجود ملاحظات مختلفة حول الغرض المقصود .

(2) العصبية القبلية أو المعارضة التي تنشأ من اعتقاد أن أي عمل أو قرار هو مهمة وكالة واحدة دون الاخري.

(3) قلة المعرفة أو الخبرة:

السياسيون المناط بهم صنع القرار يميلون إلي التدخل في كل مجالات عمل الحكومة في محاولة للرقي بمفاهيمهم باعتبارهم وصاة علي المصالح العامة ويسعون في بعض الأحيان لخدمة مصالح فرد أو حزب بنية متعمدة.

(4) تلزم آليات التخطيط غير الملائمة اللجوء إلي استخدام وسائل خاصة وقت الأزمة.

(5) تنشئ طريقة الحكومة البيروقراطية فى الإدارة روتين حكومي وتباطوء في صنع القرار.

(6) يوجد تدني أخلاقي وسط موظفي الحكومة يعود فى الاصل لإنخفاض الدخول وعدم التقدير مما يجعل المسئولين فى الحكومة يشعرون باستمرار باللامبالاة تجاه نتائج القرار العقلانية ويحاولون التهرب من المسئولية، وربما يصبحوا عرضة للفساد في نهاية الآمر.

ونظام الحكومة الإداري يتركز جغرافياً وهيكلياً في العاصمة القومية لوجود معظم القوي المؤثرة فيها. وتتركز القوة التنظيمية في أيدي كبار التنفيذيين، ويُحدث تركز تلك

القوى انعدام الثقة بين المواطنين الذين لايرون أن حكوماتهم الاقليمية قادرة علي تقديم المساعدة.

إدارة الإغاثة

أدي الجفاف القاسي الذي حدث في موسم 1985/84م وماترتب عليه من مجاعة واندلاع الحرب في الجنوب إلي هجر العديد من الناس إلي مواطنهم الأصلية بحثاً عن الغذاء والأمن. غير أن الاستجابة المبدئية من الحكومة فيما يتعلق بالنزوح كانت سلبية حيث رأت الإدارة أن الاعتراف بالمجاعة محرجاً من الناحية السياسية ومن شأنه القضاء علي جهود الحكومة الرامية إلي جذب المستثمرين الأجانب لتحويل سياسة سلة غذاء السودان المفرطة الدعاية. وقد احتفظت الحكومة بسلبيتها تجاه الأمر لمدة من الوقت رغم تحذيرات المنظمات الطوعية مثال الهلال الأحمر السودانى والوكالة الأفريقية الإسلامية للإغاثة التي أدركت آثار فشل المحصول في عام 1983م، فنشرت تلك المنظمات بيانات توضح أسعار الذرة والماشية والمواد الغذائية الاخري ودرست هجرة السكان من أكثر المناطق المتضررة وهى كردفان ودارفور.

وفي نهاية الأمر وبسبب الضغوط الدولية ُأجبرت الحكومة علي مواجهة فداحة الكارثة والكشف عن حجمها وذلك في يوليو عام 1984م، لكنها حدت من تدخلها في بادئ الأمر وأعلنت بان دارفور منطقة منكوبة وكونت لجنة إغاثة لمعالجة الوضع هناك. غير أنها وبعد وقت طويل اعترفت بحجم الأزمة الكلي وشُكلّت لجنة عسكرية لإدارة الإغاثة في أغسطس 1984م وذلك بقرار وزاري رقم 52 وتبع ذلك العمل تكوين لجنة إغاثة عليا في 15 نوفمبر 1984م لتدير امدادات الإغاثة إلي المويلح وأبوزيد في المعسكرات البديلة في أطراف امدرمان وبتركيز شديد علي نازحي الغرب. وفي يوم 24 ديسمبر 1984م كُونت المفوضية العليا لدرء الكوارث والجفاف والتصحر بقرار وزاري ووصلت العملية إلي أوجها بتكوين مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل (RRC) في عام 1986م ومفوضية النازحين (COD) في عام 1988م.

وتظهر طبيعة تلك الترتيبات النظامية التى تتصف بعملها لأغراض خاصة من تغيرها المتكرر وغير المؤسس شكلاً وموضوعاً وافتقارها إلي السياسة والرؤية

الواضحتين. وقد حدد أحد المسئولين بمفوضية النازحين بعضاً من مشكلات إدارة الإغاثة المبكرة بالآتي:-

- ➢ التخطيط غير الملائم بسبب عدم انتظام تدفق المعلومات وعدم مصداقيتها.
- ➢ عدم ملائمة البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بترتيبات الترحيل.
- ➢ عدم متانة الهياكل الإدارية.
- ➢ عدم وجود نظام إنذار مبكر.

ويمكن إضافة الصعوبات التي أحدثها هيكل الإغاثة المؤسسي والتي أظهرت تغيرات سياسية متكررة، وعدم استمرار تنظيمي عند حل وتكوين الوزارات الحكومية، وميل السياسيون إلي التدخل في عمليات الإغاثة دون تبصر وطبيعة إجراءات وقوانين الحكومة البدائية إلى تلك القائمة.

- ➢ صفة الوساطة التي رسخت في السودان فيما يتعلق بإدارة الآغاثة.
- ➢ وبالرغم من أن الوكالتين الرئيستين هما مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع ومفوضية النازحين غير أن هنالك أقسام ومنظمات أخري تؤدي أدوارا مهمة. وفي بعض الحالات تنسق وكالة ما مساهمات الآخرين علي نحو أساسي. وتلك هي النقطة التي يركز عليها دائماً في مؤتمرات الإغاثة، وعلي سبيل المثال ينص قانون مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع علي أن تأسيس الوكالة يزيد من الحاجة إلي التنسيق علي صعيد صياغة السياسة وذلك يعني أن مجلس إدارتها يجب أن يتكون من ممثلين من جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة وذلك لضمان تنسيق قريب وعلي مستوي عالٍ. وعلي الرغم من ذلك وكما سوف أوضح –لاحقاً- فإن مسألة التنسيق أو عدمه أثبتت تعطيلها لإنسياب إدارة الإغاثة وكفاءتها.

مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع (RRC)

- ➢ ينص القانون الذي أنشأت بموجبه المفوضية فى سنة 1986م علي أنه ونسبة لطبيعة مشروعات الإغاثة وإصلاح الأوضاع المتميزة التي يبدو أن إدارتها لإجراءات وموارد الحكومة التقليدية غير كافية، سوف تستفيد المفوضية بناء علي المشروع من التسهيلات الفنية الموجودة والمتاحة للوزارات بالإضافة إلي المعونة

الأجنبية فى تنفيذ الخطط والبرامج اللازمة والتي ستؤدي إلي القضاء علي تبعات الكوارث الطبيعية وإعادة توطين المتأثرين بها.

- وتُعامل مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع في أغلب الأحوال بصفتها مصلحة حكومية اعتيادية عدا في مميزات معنية ذكرت في قانون إنشائها. حيث ينادي ذلك القانون بتشكيل مجلس إدارة يمثل كل الوكالات المعنية ويختارهم رئيس الوزراء لصياغة سياسة مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع ولمتابعة مقررات السياسة ومراقبة التنفيذ. ويعين رئيس الوزراء المفوض وهو المدير التنفيذي للمفوضية برتبة وزير دولة، وترسل إليه التقارير مباشرة. وقد تغير وضع المفوض عندما دمجت المفوضية مع الوزارة الحكومية وتلك هي المشكلة التي سوف إشرحها لاحقاً في هذا القسم. ويشترط القانون –أيضا- مهاماً محددة لمفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع هي:
- جمع وتصنيف المعلومة ذات الصلة والمؤشرات التي تحذر من وقوع كارثة وشيكة وإرسال الإشارات اللازمة إلي الوكالات المعنية.
- زيادة تنسيق المساعدات الإغاثية المحلية والدولية.
- تنظيم وتنسيق عمليات الإغاثة في مناطق الكوارث.
- إجراء بحث للمساعدة علي تفادي أو تخفيف الكارثة .
- التعاون مع الوكالات ذات الصلة لحماية الموارد الطبيعية والبيئية والمحافظة عليها.
- إصلاح الأوضاع فى المناطق المتأثرة بالكارثة.
- تعزيز الوعي القومي حول أهمية حماية الموارد الطبيعية.
- عقد مؤتمرات عملية وسمنارات في مناطق أنشطة مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع.
- طلب دعم من الوكالات ذات الصلة عند تنفيذ السياسات المذكورة.
- مراقبة أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الإغاثة وإصلاح الأوضاع بالإضافة إلي تقييم أدائهم وتوجيه برامجهم للإيفاء بالاحتياجات الحقيقية للقطر.
- وتشير المقابلات مع المسئولين في المفوضية -في أغلب الأحيان- إلى أن تلك القائمة من المهام طموحة جداً بالنسبة إلي موارد المفوضية المادية والمالية والبشرية، وبسبب القيود التنظيمية التي تخضع لها. فتاريخ المفوضية التنظيمي يروي

قصصاً مألوفة جداً في مجملها وهي عبارة عن تغيرات تنظيمية متكررة تعمل لأغراض خاصة وتؤدي في النهاية إلي عدم الاستمرار التنظيمي وإلى تغيرات في القيادة وتغيرات في فلسفة الإدارة وإحداث مرونة وعدم وضوح. وعندما أنشئت المفوضية لأول مرة في عام 1986م علي سبيل المثال كان رئيسها مفوض برتبة وزير دولة، ويرى موظفو وعملاء المفوضية وضع المفوض باعتباره مكسباً وظيفياً فى مقدوره المساعدة في تسهيل التعاون مع حكومة المركز. وعندما صارت المفوضية جزء من الوزارة الجديدة التي تُعني بالإغاثة، وإصلاح الأوضاع والنازحين أرسل المفوض تقاريره إلي الوزير المسئول بدلاً عن رئيس الوزراء مما أدي إلي امتعاض شديد وسط موظفي المفوضية وفى أثناء إعادة تنظيم المفوضية علي وجه الخصوص أثناء الفيضانات الشديدة التي اجتاحت القطر في عام 1988م كانت السمة السائدة وسط كبار المسئولين هي التدخل غير المنظم وغير المعلن في عمليات المفوضية، مما أدى إلي فوضى في إدارة الإغاثة، حيث لم يكن واضحاً من هو المسئول . فوجد التسييس والفساد طريقه إلي المفوضية فرفضت إحدى الدول المانحة إطلاق أموالها الممنوحة، مما جعل الحكومة التي تولت الحكم في عام 1989م تحل الوزارة المسئولة عن الإغاثة وإصلاح الأوضاع والنازحين واختيار وزير التجارة وليس الوزارة ليقوم علي أمر مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع. غير أن الحد المشترك بين المفوضية والوكالات الحكومية الأخرى لم يحقق النجاح الكامل و يتضح ذلك من النزاعات التي لم تفض بعد بين المفوضية ووزارتي المالية والزراعة.

ويري المسئولون فى قسم التخطيط بوزارة المالية أنهم أمناء علي كل المساعدات الخارجية، بينما يعتقد المسئولون في مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع أن العون الإغاثى لابد من تمريره علي المفوضية ويتركز النزاع فى وزارة الزراعة علي مسئولية مكافحة التصحر وهو البرنامج الذي بحثته مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع باعتباره جزءاً مكملاً لإصلاح الأوضاع. وتحتاج المفوضية إلي مجموعة من الاختصاصيين معدة إعداداً جيداً لمعالجة تلك العملية، غير أن وزارة الزراعة غير مستعدة للتخلي عن سلطتها في الموضوع مما يجبر المفوضية علي القيام بدور التنسيق والمتابعة في مشروعات التصحر، ونشب خلاف أيضاً بين المفوضية ومفوضية النازحين بشأن إمداد مواد الإغاثة وتوزيعها بين النازحين، وبما أن الوكالات لا تملك طريقة مؤسسة للتنسيق لذا يكون التعاون لأغراض خاصة.

ومن الواضح أن التنسيق الأفقي بين المفوضية ووكالاتها المماثلة صعب أو يمكننا القول بأنه الأدنى. أما التنسيق الرأسي بين السلطات المركزية والاقليمية والمحلية فليس بأفضل حال منه. وقد أنشأت المفوضية العديد من المكاتب الاقليمية، لكن بسبب تقادم مرافق الاتصال أو انعدامها أو بسبب التدفق غير المنتظم للمعلومة تجد مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع صعوبة في التنسيق الرأسى لذا تركت كل من المكاتب الاقليمية والحكومات الاقليمية للوقوف على أمر تدفق الإغاثة للمتأثرين. بينما تملك المنظمات غير الحكومية مكتباً خاصاً في مقر مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع يفترض عليه تسهيل التعاون مع المفوضية، ومع ذلك تظل متابعة المفوضية لأنشطة المنظمات غير الحكومية عديمة الكفاءة بسبب فقر مرافق الاتصال التي لاتستطيع أن تتواءم مع معدات وتنظيم المنظمات غير الحكومية المتطورة .

وتتضمن مسئوليات مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع المنصوص عليها خاصة تلك التي ترتبط بإصلاح الأوضاع الحاجة إلي التخطيط. فعندما تحولت سياسة المفوضية من الإغاثة وإصلاح الأوضاع ، (بعبارة أخري عند سعيها لتحويل النازحين إلى أعضاء منتجين في المجتمع) اقترح قسم إصلاح الأوضاع العديد من المشروعات بناء علي دراسات أجراها موظفو المفوضية ومن ثم عرضت تلك المقترحات على المانحين. وبالرغم من جهود المفوضية لم يبد هنالك تعاون وشيك من المانحين بل إتضح تركيز المانحين علي الإغاثة لأسباب سياسية..

ولكي تعترف مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع بأهمية التنبوء بالكوارث أنشأت نظام إنذار مبكر يعمل متحداً مع الوكالات الحكومية ذات الصلة ويصدر نشرة شهرية منتظمة. وبالإضافة الى ذلك نُشطت وحدة جمع البيانات ووضع نظام حاسوب يساعد في تحويل البيانات إلي معلومة تخطيط مفيدة. ويعتبر اعتماد المفوضية لمشروع الغذاء مقابل العمل وهو المشروع الذي يرعاه برنامج الغذاء العالمي أكثر التطورات التى حدثت بالمفوضية مؤخراً، حيث يقترح ذلك المشروع تحويل المتأثرين بالكارثة إلي فئات أكثر اعتمادٍ علي الذات وذلك بمنحهم وسائل إنتاج بدلاً عن إغاثة مؤقتة. وقد رحب العديد من النازحين بذلك المشروع لأنه يوفر لهم فرصة لإصلاح أراضيهم. وبالرغم من جهود المفوضية حسنة نية غير أنها مازالت تحتفظ بالعديد من الثغرات وتنفذ مشروعاتها وكالات أخري بها ثغرة بين صياغة السياسة وتنفيذها وذلك يشكل

صعوبة للمفوضية فى مراقبة التنفيذ من الناحية التنظيمية. ويبدو أن المفوضية تتجاهل أهمية إحداث مشاركة فاعلة للنازحين تضمن مشاركتهم الحماسية فى المشروعات المخططة. وبالرغم من أن الحاجة إلي تلك الطريقة قد ركز عليها في كثير من الأحيان يمكن أن تبدأ تلك المشاركة الشعبية أثناء دراسات البحث وتستمر خلال التقييم الختامي للمشروع.

وبالرغم من أن المشروعات المخططة للمفوضية قصد منها القضاء علي الاعتماد علي المنح، إلا أن معظم أموال تلك المشروعات مازال يتوقع وصولها من الخارج.

وتحتاج المفوضية لجمع أكثر مايمكن من الأموال من الموارد المحلية، وتحاول أيضا تطويع مساعدة المتعهدين السودانيين ويتضح افتقارها إلى الإتصال الفاعل والمراقبة من محاولتها ممارسة الرقابة علي الإغاثة. ومن ناحية أخري جعل نقص الموارد الفنية والمشاكل الداخلية في المنظمة رقابة المفوضية لإمداد الإغاثة علي نحو فاعل وبكفاءة شبه مستحيلة.

ولسوء الحظ سمح عدم الكفاءة الذى تتصف به المفوضية للمسئولين ذاتيي التفكير والقادة الذين يتمتعون بشعبية بتحويل إمدادات الإغاثة لمنفعتهم الشخصية، وحسبما أطلعنى به أحد مسئولي المفوضية فقد عم الفساد في الوسط الاجتماعى السياسي كله وزراء وعمالاً.

وبالرغم من أن المشاكل الفنية داخل المفوضية قد شجعت علي الفساد، إلا أن المفوضية تفتقر للسلطة اللازمة لوضع حد للانتهاكات، وقد أضعفها التدخل الذي يمارسه عليها السياسيون الذين ينون فرض نفوذهم عليها ويتدخلون من أجل مصالحهم الخاصة، وقد ظهر ذلك بكثرة أثناء الفيضانات التي اجتاحت القطر عام 1988م عندما شكّل العديد من السياسيين لجان لإدارة توزيع الإغاثة لأغراض شخصية متجاهلين المفوضية غاية التجاهل.

مفوضية النازحين

بحلول عام 1986 ازداد عدد النازحين السودانيين وبلغ 5.5 مليون، وقد انتشر معظمهم في الأقاليم الشمالية التي تعد آمنة نسبياً خاصة فى وسط السودان وفي

الخرطوم الكبرى فكونت الحكومة في يناير عام 1988م مجلس النازحين القومى اعترافاً منها بمشكلات النازحين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تزداد باستمرار. والمجلس عبارة عن منظمة تتكون من 34 ممثلاً من الوكالات الحكومية ذات الصلة.

وفي أواخر عام 1988م تحول المجلس إلي مفوضية النازحين التي تهدف إلي إدارة إمدادات إغاثة النازحين وتسعى لإيجاد طرق لإكمال عملية إعادة التوطين. وينص القانون الذي أنشأت بموجبه إلى أنه ينبغي علي المفوض وهو الرئيس التنفيذي للمنظمة إرسال التقارير إلي وزير الإغاثة واللاجئين والنازحين

وعندما حلّت تلك الوزارة خضعت مفوضية النازحين لوزارة الرعاية الاجتماعية، لذا كان لوكالة النازحين وضع تنظيمي أدني من وضع مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع التي يفترض علي مفوضها رفع التقارير إلي رئيس الوزراء ولو علي الورق، فلم يرض العديد من المسئولين فى مفوضية النازحين بوضع المفوضية من الهرم الوظيفي، معتقدين بأنهم سوف يحتفظون باستقلال أكثر إذا وقع إشراف رئيس الوزراء علي المفوض. ويشير قرار الإنشاء أيضاً إلى أن الوظائف الشاغرة في المفوضية تُملأ من أقسام حكومية أخري أو بتحويل فائض الموظفين وهي الطريقة التي اتبعت فى مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع. ولسوء الحظ يعنى ذلك إمكانية استغلال مفوضية النازحين باعتبارها أرضاً للتخلص من المستخدمين غير الكفؤيين الذين مازالوا يحتفظون بولائهم لأقسامهم اقديمة. والأسوأ من ذلك أن هؤلاء المستخدمين قد يفضلون التمسك بالعادات الراسخة وبالتالي يهددون التناسق والفهم الموجودين داخل مفوضية النازحين.

وتمتلك المفوضية مكاتب إقليمية في جميع أنحاء السودان باستثناء الجنوب والشرق، ووفقاً لأحد المسئولين في مفوضية النازحين فقد استثني هذين الاقليمين لأنهما يرسلان النازحين خارجهما بدلاً عن استقبالهم ويظهر من وجهة النظر تلك، الافتقار إلي الحكمة عند البقاء خارج الجنوب أو الشرق ومفوضية النازحين ليس لديها الفرصة لاحتواء المشكلة من منبعها، ويقصد من التركيبة الاقليمية في بعض الأوقات أن مجموعات كثيرة تعالج قضية واحدة ، إذ يرفع مكتب مفوضية النازحين الاقليمى في

الخرطوم تقاريره على سبيل المثال مباشرة إلي والي الخرطوم وليس إلي مقر رئاسة المفوضية، وذلك لأن فرع الخرطوم أنشأ قبل المكتب الرئيس ويعني ذلك أن للوالي تأثيراً سياسياً كبيراً في المنطقة إضافة إلي التركيز الشديد علي النازحين. وقد كتبت إحدى الصحف في الواقع أن والي الخرطوم أخذ علي عاتقه مسئولية شرح خطط الحكومة الخاصة بالنازحين مع مدير منظمة اكسفام، فعلّق مدير الشئون الإدارية في مفوضية النازحين بأن المكتب المركزي لايشجع علي التعاون الفاعل مع مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع وهي وجهة النظر نفسها التي حملها المسئولون في مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع. وتنشأ مشكلات التنسيق من اعتقاد أن المهمة الرئيسة لمفوضية النازحين هي إعادة توطين النازحين علي عكس مهمة مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع ، بينما تمرر معظم إمدادات الإغاثة علي مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع لتوزعها بالتالي مفوضية النازحين، بالإضافة إلي أن تحويل التركيز من الإغاثة إلي إصلاح الأوضاع يتيح الفرصة للوكالتين للعمل معاً فى المشروعات المشتركة لإصلاح أوضاع وإعادة التوطين. وقد شدد المفوض في مفوضية الإغاثة في تصريح سياسي علي وضع خطة طويلة الأجل للبدء في برامج إصلاح الأوضاع وإعادة التوطين في مواطن الأصل، وهو المشروع الذي يتفق مع سياسات مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع مما يؤكد ضرورة تعاون أكثر قرباً بين الوكالتين.

ويطلب أيضا تعاون مماثل بين مفوضية النازحين وأكثر من مئتي منظمة غير حكومية تشترك بعضها في توزيع الإغاثة أو تنفيذ مشروعات إعادة التوطين، وتنتشر مزاعم بشأن بيع منظمات غير حكومية معينة لمعونتها من أجل التأثير الاجتماعى السياسي انتشاراً واسعاً لذا تحتاج إلي مراقبة ومتابعة أكثر قرباً من مفوضية النازحين، غير أن مفوضية النازحين شأنها شأن مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع عاجزة بسبب رداءة مرافق اتصالها وتدفق المعلومة غير المنتظم فيصعب بذلك أمر مراقبة المنظمات غير الحكومية.

ويصف تصريح سياسي حديث خطط المفوضية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بأنها جميعها تشدد علي التحول من الإغاثة إلي إعادة التوطين، وهي الطريقة التي تتفق مع طريقة سياسة مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع. ويبنى ذلك التحول مع اعتقاد يعم وسط موظفي مفوضية النازحين مفاده أن أكثر الحلول المناسبة للنازحين هي

إعادة التوطين في المواطن الأصلية ويمكن أن يكتمل ذلك بتوفير الأمن ومشروعات العمل الإنتاجية. وفي عام 1989م عرض قسم البحث والتخطيط التابع لمفوضية النازحين عدة مقترحات بشأن التخطيط على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة المالية، يوجد مشروعان ممولان في اعالي النيل، أحدها في منطقة وددكونة والأخر في أبوخضراء. قللا بفاعلية من تدفق الناس إلي المنطقة. وأثبت نجاح مشروعات مماثلة في منطقة ابوعجورة في جنوب دارفور وفي ملكال وفي غرب الاستوائية. وقد وافقت الدول المانحة علي العديد من المقترحات الأخرى أهمها توفير مرافق التخزين في بابنوسة لإتاحة الاتصال الإذاعي والمواصلات بتكلفة قدرت بأكثر من 6 ملايين دولار وبناء مطار جوي أيضاً. وسوف تهدف المشروعات التي سوف تمولها كل من ايطاليا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلي الاحتفاظ بإمدادات إغاثية كافية بالقرب من الحدود الاقليمية الجنوبية لوقف تدفق الهجرات الجماعية فراراً من الحرب والجفاف، وربما يتمكن مشروع بتلك المواصفات من حل مشكلات الحكومة والنازحين معاً إذا نفذ في وقت مبكر.

ويبدو أن مفوضية النازحين تتحرك من ناحية واحدة في الاتجاه الصحيح، إذ أنها تشدد علي إشراك النازحين في مشروعات التخطيط والتنفيذ وإعادة التوطين، وقد كررت تلك النقطة علي نحو مضجر فى العديد من وثائق السياسة الخاصة بمفوضية النازحين بالإضافة إلي تكرارها فى مؤتمر النزوح القومى في عام 1990م. وترعى مفوضية النازحين في الخرطوم في الوقت الحاضر اجتماعات أسبوعية منتظمة بين السلاطين وقادة النازحين الذين يتمتعون بشعبية كبيرة وبين المفوض ويشرحون طرق لتجاوز المشاكل اللوجستية فى المعسكرات ويخططون لإعادة الأسري، ولابد لتلك الممارسة أن تمتد إلي الأقاليم الأخرى سواء قامت بذلك مكاتب المفوضية الاقليمية أو الحكومات الاقليمية لأن معظم النازحين مترددين بشأن العودة إلي الوطن.

ويعتبر عدم تدفق المعلومة المنتظم أحد العوائق الرئيسة التي تواجه جهود التخطيط في مفوضية النازحين خاصة غياب الإحصاءات الدقيقة بشأن النازحين ولا تملك المفوضية أيضا نظام إنذار مبكر. ووفقاً لأحد كبار المسئولين فإن المرة الأولى التي خططت فيها الوكالة على نحو سليم بشأن كارثة قد حدثت كانت أثناء زيارة نائب الوالي في أحد الأقاليم الجنوبية إلى مكاتب مفوضية النازحين قبل أسبوع من كارثة

وشيكة لطلب الإجراءات التحوطية. وبالإضافة إلي ذلك تواجه المفوضية شأنها شأن مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع مشكلات مؤسسية مثل انعدام التنسيق الفاعل ووجود الروتين الحكومي المالي في المكتب المركزي وسياسات المعونة الخارجية.

الخاتمة

ركّزت في ذلك الفصل علي مهام مؤسسات الإغاثة الإدارية، التي من شأنها تسهيل حياة النازحين ومن يديرون شئونهم إذا طبقت بأمثل الطرق. ويجب علينا كي نكون منصفين أن ننظر إلي إدارة الإغاثة من محيط إدارة القطاع العام. إذ من المعروف أن الروتين الحكومي والإجراءات المطولة والتدخل غير المنظم وغير المعلن في عمل المفوضية والعمل لأغراض خاصة هي الصفات الشائعة في معظم الهياكل الإدارية الحكومية. ولسوء الحظ فشلت وكالات إدارة الإغاثة في السودان من تفادي تلك الأخطاء، وهنالك جملة من الأسباب تقف عائقاً أمام تخطيط أعمال الإغاثة وإصلاح الأوضاع بفاعلية هي:-

- نقص الموارد خاصة تلك اللازمة في جمع ومعالجة البيانات.
- الفصل بين صياغة السياسة وتنفيذها. وهذا يعوق بدوره المتابعة الفاعلة.
- الموارد التمويلية المحدودة تعرض المؤسسات الحكومية للتسييس من المانح.
- المعلومة التي يقدمها النازحون غير كافية.

وقد تعرضت هياكل مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع التنظيمية ومفوضيات النازحين إلي التغيير باستمرار، وأدي ذلك إلي عدم الاستقرار وعدم الاستمرار فلم تعد السلطات المفوضة قادرة علي إكمال الأهداف. فعاني كل من التنسيق الرأسي والأفقي من طبيعة هياكل الحكومة المفككة ومن ميل المسئولين إلي الدفاع عن مهنهم الحرفية وتوسيع نفوذهم. ونتيجة لذلك لم تتمكن وكالات الإغاثة من فرض الرقابة الفاعلة مما صعب علي المسئولين تحديد المشاكل لكي تُصحح.

إنني من هذا المنطلق أقترح النقاط التالية باعتبارها حلاً لبعض من تلك الأخطاء:-

- علي وكالات الإغاثة وإصلاح الأوضاع رفع تقاريرها إلي رئيس الوزراء مباشرة لأن التأكيد علي استقلالها أمر حاسم ، فلا ينبغي عليها أن تتحول إلي وزارة لأن نموذج الوزارة قد عمل به في السابق ولم يبدو واعداً. وبالقدر نفسه من الأهمية لابد من وجود قادة مختصون لهم مكانة عالية وبمقدورهم التأثير فى عملية صنع قرار الحكومة وإقناع الآخرين علي التعاون. كما يجب أن يتمتع أي مدير تنفيذي بالسلطة الكافية للتحرك بحرية في إطار السياسة الذي أجازته الحكومة.
- تعزيز مقدرات التخطيط بزيادة الخبرة والبنية التحتية الملائمة للمعلومة وباتحاد أكثر قرباً بين صياغة السياسة وتنفيذها.
- دمج كل من مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع ومفوضية النازحين في وكالة واحدة تكون مسئولة عن الإغاثة وإصلاح الأوضاع وإعادة التوطين ، وبالتالي يمكن لتلك الوكالة المتحدة مع توفر السلطة الكافية والقيادة الفاعلة التنسيق مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية المماثلة لها علي نحو أفضل.
- توفير نظام إنذار مبكر يشمل توسيع دور المكاتب الاقليمىة التي ينبغي عليها خدمة كل الأقاليم، ونسبة لوجود تلك المكاتب بالقرب من مناطق الكارثة الوشيكة يجب إعدادها علي نحو يمنع أويحتوي الوضع بدلاً عن الانتظار لحين انفجاره.
- إجراء تقييم تام للتقدم المحرز في فترات منتظمة لتصحيح الأخطاء في الوقت المناسب. ولابد أيضا من وجود توازن بين الرقابة المطلوبة لمنع انتشار الفساد والمرونة المطلوبة لسرعة العمل.
- المشاركة تولد الالتزام لذا من الواجب التأكد من مشاركة جميع الأطراف سواء أن كانوا مانحين أو مستفيدين من صنع القرار. والأكثر أهمية من ذلك ضرورة إشراك النازحين ربما بالتركيز علي عقد اجتماعات أسبوعية مع القادة الأكثر شعبية الذين يفهمون ظروف وسلوك شعوبهم. كما ينبغي أن تنعقد تلك الاجتماعات في أي إقليم يوجد به عدد ضخم من النازحين.

الفصل الثامن

عملية شريان حياة السودان وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الخاصة بالنازحين.

أكرم .أ.التوم .

أصف في هذا الفصل الطريقة التي ينظر به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ووحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وبعض الهيئات الأخرى التابعة لها إلى مسألة النزوح وتشعيباتها المختلفة، وأتعرض فقط لمعونة الغذاء دون التركيز عليها، شارحاً كيف تحدى النزوح نظام الأمم المتحدة بأكمله مما أجبرها علي تغيير طريقتها في الولاية والتنمية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية أنشئت العديد من المؤسسات الدولية لتقديم المساعدة الاقتصادية للدول النامية، وتعد أغلبها وكالات تعمل بنظام الأمم المتحدة، وأعد معظمها مثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لمعالجة احتياجات الدول النامية طويلة الأجل. بينما كان الهدف من إنشاء مؤسسات أخري مثل مكتب المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة والمكتب الخاص بالإغاثة أثناء الكارثة التابع للأمم المتحدة أيضا من أجل مساعدة الدول المتأثرة بالكوارث المفتعلة أو الطبيعية.

وخلال العقد الماضي أو نحوه توصل العالم إلي الاعتراف بالعلاقة القريبة بين الكوارث والتنمية، حيث يزيد فشل الدول والمجتمعات في معالجة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من تعرضها إلي الكارثة التي تقلل بدورها من مساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من وجود عدد من المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة الثنائية والمتعددة الأغراض والمنظمات غير الحكومية المسئولة عن معالجة كل المسائل إلا إنها تستمر فى تقسيم وفصل الكوارث عن السياق التنموي الخاص بها وتستمر أيضا في إعاقة الجهود.

واليوم يشهد نظام الأمم المتحدة تغيير للإيفاء باحتياجات العالم المتغيرة، ويعد إنشائه لقسم المساعدة الإنسانية التي يقودها مساعد أمين عام مسئول عن عمليات الإغاثة الطارئة أحد الخطوات في هذا المجال ومع ذلك استغرق نظام الأمم المتحدة 4

أعوام لتنفيذ الفكرة التي اقترحت لأول مرة في الجمعية العامة في عام 1988م. ومن ناحية أخري نجد أن القسم لم يتمكن حتي الآن من معالجة الأدوار المتضاربة لبعض وكالات الأمم المتحدة بالرغم من اتخاذ بعض الخطوات في هذا الشأن. وتحاول بعض الوكالات إلغاء فكرة فصل الكارثة عن التنمية، وتسعي لاكتشاف طرق لتوحيد جهودها حيث أصبحت المهمة يسيرة لأن ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين في معظم أنحاء العالم مسؤولون في واقع الأمر عن تنسيق التنمية بالإضافة إلى أنهم يعملون بصفتهم منسقين لعمليات الطوارئ والإغاثة في الدولة. وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989م بأنها سوف تزيد من إدخالها لأنشطة التنمية التقليدية التي تعتبر مسئولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والكيانات الاخري في نظام الأمم المتحدة طالما أن عملية الإغاثة تتحول من استجابة طارئة ومباشرة إلي دمج النازحين في الاقتصاد.

ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرامجه في السودان

تتمتع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بقاعدة عريضة إذا ماقارناها بولايات وكالات الأمم المتحدة الأخري وتعتبر إلي حد ما مرنة أيضاً. وتهدف الوكالة إلي تقديم مساعدة فنية متعددة القطاعات إلي أكثر المجموعات هشاشة في الدول النامية لكى يتمكن البرنامج من تحقيق جزء من ولايته، وتتركز تلك المساعدة تقريباً في المشروعات التي أعدها البرنامج بعناية فيما يخص التنمية حيث تؤثر جميع مبادرات المجتمع الريفي والأنشطة النسوية في التنمية، وترقية القطاع الخاص وحماية البيئة علي خيار برنامج الأمم المتحدة للتنمية في التدخلات والذي ينبغي أن يكون أيضاً ذو صلة بسياسات الحكومة المضيفة. وعلى نحو عام تشدد طريقة برنامج الأمم المتحدة علي إعطاء الحكومات والمجتمعات المتلقية الأدوات اللازمة لتخطيط وتنفيذ تدخلاتها التنموية. وخلال العقد الماضي تحول توزيع البرنامج للمساعدة التنموية على القطاع في السودان تجاه تعزيز وزيادة دعم التنمية الزراعية والريفية. وفي الآونة الأخيرة من تقديم البرنامج للمساعدة في السودان أي في دورة البرنامج الرباعي للقطر في مابين 1988 و1991م وفرت الوكالة مبلغ 89.5 مليون دولار لكي تُستَخدم في المشروعات، و45.5 مليون دولار من المبلغ عبارة عن أموال البرنامج لحكومة السودان وهو مايسمي برقم التخطيط الدلالي حيث وزعه مجلس الحكم من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائى أما ماتبقي من المبلغ وهو مايعادل ال 44 مليون دولار فهي من مصادر أخري وأدارها برنامج الأمم المتحدة أيضا.

القائمة التالية توضح كيفية توزيع تلك الأموال خلال دورة البرنامج الرباعي للقطر في مابين 1988 و1991م :-

مشروعات تنمية المنطقة	%49
استخدام مورد الريف	%33
التخطيط الاقليمى	%14
استخدامات اخري	%1

وتعتبر مشروعات تنمية المنطقة أكثر الفئات ذات الصلة المباشرة بالهجرة وتنمية الريف من بين تلك الفئات. وقد وجهت المساعدة الإرشادية إلى نحو 420.000 من الناس في مجتمعات منتقاة من أربعة أقاليم في السودان. وذلك بمساعدة مشروعات تنمية المنطقة. بحيث استجابت تدخلات التنمية الريفية الموجهة نحو الحصول علي الدخل والإنتاج لتشديد الحكومة والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المستهدفة.

ويعتبر تحسين الظروف المعيشية وزيادة الإنتاجية وزيادة دخل الأسرة من الموضوعات الأساسية للمشروعات. وقد أعدت مشروعات تنمية المنطقة لتضم المستفيدين المستهدفين بدء بالأعداد ومروراً بالتنفيذ والتقييم. وبالرغم من وجود بعض مشكلات الإدارة المبدئية، إلا أن هنالك نجاح مقدر قد حقق.

أعد استخدام مورد الريف وفقاً للبرنامج القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لمساعدة الحكومات الاقليمية علي ممارسة إدارة سليمة بيئياً للموارد الريفية خاصة تلك المتعلقة بإمداد الماء والتصحر، لأن وحدات التخطيط الاقليمى تقوي من قدراته. وينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تمكين الحكومات الاقليمية من تحديد فرص التنمية المبنية علي استراتيجيات حقيقية وبيانات إحصائية يعتمد عليها وانتهاز تلك الفرصة بنجاح.

وفي عام 1987 بلغت جملة المساعدات الفنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى 19.5 مليون دولار وهو مايعادل 2.4% من حجم المساعدات الفنية الخارجية

الكلي. ويشمل ذلك المبلغ مساعدات التنمية الرسمية من جميع المانحين باستثناء جميع مساعدات الإغاثة وجميع مساعدات المنظمات غير الحكومية.

الكوارث المتكررة في السودان واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى المباشرة.

فيما يتعلق بالعمل علي تنفيذ التدخلات والبرامج، أدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، أو إذا صح القول أدرك المجتمع الدولي ككل، أن التجاهل المتعمد لدورات الكوارث في قطر كالسودان أرهقه استمرار النكبات سوف يؤدي إلى فشل المساعدة الخاصة بالتنمية. منذ السبعينيات ساهمت عوامل كثيرة بما فيها القيود السياسية والاقتصادية في عجز السودان عن الاستفادة من تلك المساعدة، ومع ذلك تظل الكوارث المتكررة مثل الحروب والصراعات القبلية والجفاف والمجاعات والفيضانات والنزوح تقضي علي الاقتصاديات الاجتماعية للمجتمع وتشكل عائقاً أمام محاولات الحكومة والوكالة والدول المانحة الرامية إلي معالجة الاحتياجات التنموية طويلة الأجل.

وتشمل بعضاً من الآثار المتعددة المحددة لذلك الوضع الآتي:-

- تحويل الموارد القومية الشحيحة أثناء الكوارث نحو الإغاثة
- ثورة المجتمع نتيجة للقضاء علي مقدرات الإنتاج القومى
- القضاء علي النسيج الاجتماعى والبيئي والاقتصادي اللازم لتنمية الموارد والأثر السلبي على مشروعات التنمية مثل مشروعات تنمية المنطقة.

وتتضمن جميع تلك القضايا تغييراً أساسياً لطريقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى في السودان، إذ لم تجد الوكالة صعوبة في الظفر بدور مركزي لنفسها، وعقب دراسة الوضع بعناية أعترف البرنامج بأن التنمية ينبغي أن تهدف لمنع وتخفيف الهشاشات المعرضة للكوارث المتكررة باستمرار.

علي مفترق الطرق

بعد المجاعة المدمرة التي اجتاحت السودان في عام 1984م ، أدرك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبعثة المجتمع الدولي ضرورة اتخاذ قرار بشأن

استمرارهم في تجاهل أثر الكوارث المتكررة علي التنمية أو التفكير في طريقة مختلفة للتنمية وتنفيذها بسرعة . وقد لقي عشرات الآلاف من السودانيين حتفهم أثناء المجاعة، ونزح أكثر من مليونيين من ديارهم، وتعرض أكثر من 7 ملايين نسمة إلى نقص حاد في الغذاء وفُقدت أكثر من 10 ملايين مزرعة للحيوانات. وبالرغم من تلك المأساة، اعتبرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائى نجاح جدير بالذكر إذ قادت الوكالة المجتمع الدولي إلى تنسيق الاستجابة للإغاثة واحتواء الدمار وتخفيف ما أعتبر المحصلة الأسوأ.

أثرت الفيضانات والأمطار الغزيرة فى عام 1988 تأثيراً شديداً على أجزاء كثيرة من السودان بما فيها الخرطوم العاصمة، فاتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى دوراً نشطاً فى القضاء على الكارثة معتمداً فى ولايته على تنسيق الجهود الدولية لتوفير الإغاثة والمساعدة الطارئة. فأنشأ البرنامج وحدة للطوارئ عرفت فيما بعد بوحدة الأمم المتحدة للطوارئ مهمتها جعل دور الوكالة فى تقديم الإغاثة لمنكوبى الكوارث دوراً مؤسساً وذلك بعد أن حددت بعثة بين الوكالات فى نوفمبر من عام 1988 الإحتياجات الملحة فى السودان. فأظهر البرنامج طريقة رائدة فى معالجة الكارثة فى السودان بعد تولى وحدة الطوارئ الوليدة التابعة له مهمة الفيضانات بنجاح.

الأنشطة الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ووحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة:

هدفت مهمة وحدة الطوارئ التى تضم الإغاثة وإصلاح الأوضاع الطارئ وتدخلات التنمية فى البداية إلى تحسين مقدرة الحكومة على القضاء على الكوارث. وأعتبر اللاجئون والنازحون هم من تستهدفهم الوحدة، فساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمفوضية السامية لشئون اللاجئيين التابعة للأمم المتحدة السودان على التعايش مع أعداد هائلة من النازحين من أثيوبيا والدول الأخرى وذلك حسب ولاية قرار الجمعية العامة لهم، إذ حددت الوكالات والحكومة نحو 33 مشروعاً فى المناطق المتأثرة باللاجئيين فى السودان وأعدتها وجمعت لها الأموال، وقد احتاجت تلك

المشروعات إلى ما يقارب 164 مليون دولار من تمويل المانح وقد حددها السودانيون والخبراء الفنيون الدوليون بمساعدة من وحدة الطوارئ والمفوضية السامية لشئون اللاجئيين.

وفى عام 1988 وجدت البعثة بين الوكالات ضعفاً فى مؤسسات الحكومة السودانية المسؤولة عن القضاء على الأوضاع الكارثية، مما جعل وحدة الطوارئ تنفّذ فى الوقت الحاضر مشروعات لتعزيز مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع ومفوضية النازحين ووزارة الصحة ومن ثم تحول الوحدة الجهود الجوية للإغاثة فى المناطق المتأثرة بالحرب فى جنوبي السودان وجنوب شرق كردفان ودارفور. وتدير الوحدة بمساعدة من مشروعين إرشاديين لإعادة التوطين نفذتهما منظمات غير حكومية الأموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومصادر مشاركة فى التكلفة. وتساعد تلك المشروعات المستقرين الذين نزحوا بسبب الحرب على الإندماج بانسجام فى المجتمعات المضيفة. وقد مول برنامج الأمم المتحدة دراسة بحث عن إمكانية وضع قاعدة مقترحة لعمليات الإغاثة فى بابنوسة استعداداً للكوارث فى جنوب غرب وغربي السودان فى المستقبل.

عملية شريان حياة السودان:

إن أفضل نشاط معروف ومهم لوحدة الطوارئ هو عملية شريان حياة السودان. إذ تعتبر أول جهود للإغاثة من نوعها فى التاريخ. فبعد التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة، استطاعت الأمم المتحدة من عملية توسطت فيها ونسقتها توصيل المساعدات الإنسانية الدولية إلى ضحايا الحرب من المدنيين. وعقب العديد من المفاوضات الساخنة صاغ المشاركون خطة بوقف إطلاق نار مؤقت يسمح بمرور الإغاثة عبر ثمانية ممرات نهرية وبرية وجوية وبالقطار حتى تصل إلى السكان المستهدفين فى جنوبي السودان. وظلت أروقة الهدوء كما أطلقوا عليها حتى المرحلة (1) من عملية شريان حياة السودان التى انتهت فى شهر ديسمبر عام 1990. وأثناء المرحلة(2) شددت عملية شريان حياة السودان على احتياجات إصلاح الأوضاع الطارئ، بالإضافة إلى مساعدة الإغاثة بهدف تشجيع الاعتماد على الذات ومنع التبعية.

وقد كانت عملية شريان حياة السودان قادرة على توصيل مساعدتها الملتزمة بها والتى تصل إلى أكثر من 100 مليون دولار للمرحلتين فى إطار موعدها المحدد، ويعد ذلك نجاح فى حد ذاته. ومن المحتمل أن تصبح العملية نموذجاً للأنشطة فى المستقبل. ومع ذلك علقت الإذاعات والمقالات والتصريحات على مواطن الضعف والنواحي السلبية فيها، إذ تعكس تلك التعليقات إلى حد كبير آراء المشاركين والمانحين ووكالات الأمم المتحدة وحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والمنظمات غير الحكومية، فالقبائل المتحاربة على سبيل المثال ترتاب من أي عملية تستلزم اعتراف وثقة وتنسيق مع إعدائها. ويشعر المانحون بالقلق تجاه توصيل المعونة وأثره المادى والسياسى.

وفى الوقت الذى تشارك فيه المنظمات غير الحكومية بعض المانحين فى مخاوفهم، تخشى هى أيضاً من القيود التى يشملها تنفيذ تلك العملية المعقدة. فكان من الضرورى تنسيق ومراقبة وإشراف الأمم المتحدة على جميع مجالات عملية شريان حياة السودان، مع الوضع فى الاعتبار لحساسيات الفرد والسباق المستمر عكس الزمن. وقد أُديرت عملية شريان حياة السودان باثنين من الأسس الخاصة بالتنسيق أحدها: منسق خاص علي صلة بأمين عام الطوارئ وعمليات الإغاثة التابع للأمم المتحدة في السودان.

والآخر مكتب منظمة اليونيسيف في نيروبي. راقب المنسق الخاص الموجود فى الخرطوم العمليات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ووقعت مسئولية تنسيق عمليات الإغاثة فى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان علي مكتب اليونيسيف في نيروبي.

وبالإضافة إلي توفير الإغاثة هيأت عملية شريان حياة السودان مناخاً مكّن من قيام المشروعات البديلة. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مدخلات تنموية هي الأقل لكنها أساسية في الإيفاء بالاحتياجات اللازمة لعودة حياة المتأثرين بالحرب أثناء وبعد عملية شريان حياة السودان إلي وضعها السوي. علي سبيل المثال حدد المستشارون الميدانيون فى وحدة الطوارئ في واو المدينة العسكرية التي تسيطر عليها الحكومة في جنوبي السودان الحاجة إلى توفير دعم لوجستي وسوقي لصغار مزارعي الفول

السوداني، واستجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بتوفير دراجات تمكّن المزارعين من تسويق منتجاتهم، وساعدت أيضا في تنظيم تعاون المزارعين. وفي واقعة أخري وفّرت وحدة الطوارئ دعماً مهماً باستخدام عمليات الطائرات التي كانت الوسيلة الوحيدة في توفير الأدوية الأساسية لمدن مثل راجا وواو بالإضافة إلي توفير الحبوب والأدوات للمنظمات غير الحكومية التي تزرع في المنطقة الضيقة الآمنة حول جوبا. وقد وفّرت طائرة البرنامج أيضا دعماً لوجستياً للموظفين الفنيين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي مما مكّنها من مراقبة المشروعات. وضعت استراتيجيات شبيهة في أفغانستان ودول أخري بنيت علي نموذج شريان حياة السودان والدروس المستفادة منه.

وبالرغم من تلك الإنجازات تظل الحقيقة هي أن عملية شريان حياة السودان وجهود الإغاثة الاخري هي حلول مؤقتة للمشكلات التي تواجه المتأثرين بالحرب في السودان. بالتالى لابد من وجود سلام دائم في القطر قبل أن يتمكن الناس من العمل بطريقة شاملة ومستدامة والتي لايمكن توفيرها والمحافظة عليها إلا بمعالجة جادة من الحكومة والمجتمع الدولي لجذور التخلف والكوارث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

انضمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً في برامج معنية مرتبطة بالكارثة:-

قامت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في الخرطوم في شهر مايو عام 1990م بمراجعة برنامج القطر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما بين 1988 و1991م وبذا أضيف هدف رابع وهو الطوارئ إلي الأهداف الثلاث الأخرى وهي: مشروعات تنمية المنطقة واستخدام مورد الريف والتخطيط الاقليمى. وقد وضع هدف الطوارئ جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالية، الخاصة بإغاثة منكوبي الكوارث في سياق تنموي، كما وضع الأساس لولاية وحدة الطوارئ. لكى يجعل هدف الطوارئ جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع وتخفيف الكارثة امرأ نظامياً حدد دور الوحدة فى الآتي:-

(أ) تساعد الوحدة في تنسيق عمل الأمم المتحدة والمانحين وأنشطة المنظمة غير الحكومية الخاصة بالطوارئ باعتبارها سكرتارية تشغيلية للمنسق الخاص للطوارئ.
(ب) تساعد الوحدة حكومة السودان في تحديد وتقييم الاحتياجات المتكررة المتعلقة بأي وضع طارئ حقيقي او متوقع وتساعد أيضا في تصنيف المعلومة وتحليل البيانات وتقديمها للمجتمع الدولي لضمان المساعدة.
(ج)تستمر الوحدة فى قيامها بتدخلات خاصة ببناء مؤسساتها التى تهدف إلى تعزيز مقدرة الحكومة فى التنسيق والتخطيط وتنفيذ عمليات الإغاثة الطارئة وإصلاح الأوضاع وذلك لأنها توفر الدعم المباشر كما فى النقطة (ب).
(د) ترتبط هذه النقطة ارتباطا وثيقاً بالنقطة (ج) أعلاه، إذ تقدم وحدة الطوارئ نصح سياسى في المسائل المتعلقة بالهجرة والنزوح ونازحي الحضر وإعادة التوطين، وتساعد حكومة السودان أيضا في صياغة استراتيجية قومية لقضايا النازحين.
(ه) ولكى تحقق وحدة الطوارئ ربط مفهومى بين الطوارئ والتنمية تستمر فى مشاركتها في إعداد برامج مساعدات التنمية باعتبارها أحد أقسام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق تكون أداة في الربط التشغيلي للإغاثة الطارئة وإصلاح الأوضاع فى عملية التنمية في السودان.

البرنامج الخاص بدعم عمليات الجفاف التابع للأمم المتحدة

مكّنت مراجعة البرنامج القطري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن يصبح أكثر حساسية تجاه احتياجات السودان لأنها تتعلق بنمط متكرر من الطوارئ. وفي نوفمبر عام 1990 تعاون البرنامج الإنمائي مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والحكومات الاقليمية لإجراء سلسلة من التقديرات كان الهدف منها التركيز أو تغير المشروعات القائمة علي المجتمع للإيفاء بالاحتياجات المحلية التي حدثت بسبب الجفاف والمجاعة. وبعد التفاوض مع السلطات الاقليمية والمحلية غير مقيمو المشروعات فى الواقع العديد من المشروعات وأضافوا نحو 10 ملايين دولار لميزانيات المشروع. أما المشروعات التي خضعت للمراجعة فقد فُحصت بسبب مشكلات التخطيط ووضع التنفيذ

والقيود، وفي نهاية الأمر أضيفت أنشطة العمل مقابل الغذاء، وبنوك توفير الحبوب فى القرية والعناصر الاخري المرتبطة بالغذاء إلي المشروعات علي أمل التأثير في السكان بحلول الربع الثاني من عام 1991.

وقد عرفت جميع أنشطة مراجعة المشروعات بالبرنامج الخاص بعمليات الجفاف التابع للأمم المتحدة ، وهو المسعى الناجح الذي يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوسع فيه. وقد مكّن هذا البرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من اكتشاف طرق لجذب المجتمعات المهددة بالكارثة نحو الاتجاه الاقتصادي السائد. وقد خُصص هذا البرنامج للمراجعة الدقيقة لكى يعطي البرنامج الإنمائي فرصة لتحسين وسائل تحديد المشكلة ثم اتخاذ طريقة دقيقة في تقييم الاحتياجات. لذا كان لابد للبرنامج من الاطلاع بأفضل السبل على ما يجرى من تفاعل دقيق وخاص بين التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المبذولة علي السكان المستهدفين، واتخاذ طريقة أقوى من شأنها أيضا جذب المبادئ السليمة لتنمية المجتمع الريفي المتحد إلي معالجة الاحتياجات الصحية والتعليمية. ويجب علي البرنامج بالإضافة إلي ذلك إقامة نظام إنذار مبكر يركّز علي النقص فى الغذاء. وقد يكون ذلك النظام مرتبط بشبكات إنذار مبكر موجودة أصلا مثال مشروعات مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع (ارارسي) ومنظمة الأغذية و الزراعة (الفاو) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (اليو اس ايد) الموجودة حول العالم، و(او دي أي) ومشروع وحدة التخطيط الزراعي الموجودة في دارفور.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بطرق ابداعية لتنفيذ مشروعات تنمية المنطقة وقد ضم البنك العالمى والفاو والمنظمات غير الحكومية والحكومة السودانية. وقد استجابت وحدة الطوارئ إلي طلب مفوضية الإغاثة وإصلاح الأوضاع لكي تنجز دورها في تقييم الاحتياجات. فأجبرت العديد من البعثات المشتركة بين مفوضية الإغاثة وإصلاح الإوضاع والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية علي تقييم الاحتياجات في المناطق المتأثرة بالجفاف والأقاليم التي تعانى من شح الغذاء في الجنوب. وبعد تحديد البعثات لإحتياجات الإغاثة وإصلاح الأوضاع تُطلب المساعدة من المجتمع الدولي .

آثار دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتنمية في منع الكارثة في المستقبل.

إن وجود طريقة غير متصلة للإغاثة والتنمية لاتكفي، بل وتصبح في آخر الأمر غير ذات جدوى. لذا لابد من وجود تغييرات مفاهيمية واستراتيجية تُشكل رابط بين هاتين القضيتين، وببساطة فان الاعتراف بالربط لايكفي لأن التقدم الحقيقى يستوجب تغييرات في التفويضات وتصريحات البعثة والعقلانيات. وعلى سبيل المثال ينبغى لتقييم برنامج الأمم المتحدة للإحتياجات ، بالإضافة إلي التوقع السياسي والاجتماعى والاقتصادي وصف وتحليل الصراع العسكري والقبلي الذي يتفاعل مع الحرمان الاقتصادي ويؤدي إلى أوضاع كارثية وبالتالي يديم الفقر والمعاناة. كما ينبغى على التقييم –أيضاً- وضع الخصائص الجغرافية السياسية التى تجعل المناطق عرضة للكوارث فى الإعتبار.

وينبغي على وكالات الأمم المتحدة النظر إلي الصراع القبلي والعرقي باعتباره نتيجة يمكن منع حدوثها، والتدخل لتقليل احتمال الصراع وتخفيف أثره. كما ينبغي دراسة الاستراتيجيات التقليدية لتجنب الصراع ثم تعزيزها بعد ذلك بالمعرفة الحالية، بمعني آخر ينبغي توحيد المهارات المحسنة والمواد والتكنولوجيا مع المباديء والممارسات التقليدية الموجودة أصلا والتي تعمل بفاعلية.

وغالباً ما يشدد علي اتخاذ طريقة وقائية من الكارثة لكنها نادراً ماتنفذ، وبما أن معظم الكوارث يمكن التنبوء بها، يجب علينا أن نبدأ في الاستعداد لها في وقت مبكر قدر المستطاع. ثم بعد ذلك يجب معالجة التغيرات المتعلقة بالعدالة والحق الاقتصادي الذي أملته القيم الثقافية والسياسية السائدة. كما يمكن للوكالات تجنب التفكير فيما يتعلق بمتى وكيف ينتهي تدفق الأموال وذلك بالتأكد من وجود أثر مستدام لمشروعات الأمم المتحدة.

وقبل أن نبدأ بالعمل بتلك الاستراتيجيات لابد من توفر معلومة وإحصاءات يعتمد عليها، لكن يبدو أن ذلك الأمر مبالغاً فيه فى قطر كالسودان، غير أنهما تعتبران في الواقع مطالباً أساسيةً فى تقوية الرابط بين التنمية والكارثة. لذا يجب علينا إعداد مصادر جديدة للمعلومات وطرق جديدة لجمع البيانات. وبالإضافة للمعلومات المعتمد

عليها نحتاج أيضا إلي تعاون متعدد الانضباطات ومتعدد القطاعات بين مؤسسات الحكومة والوكالة المرتبطة بها. فالوضع القائم حالياً يعرقل علي نحو خطير الاستجابة مع الكارثة ويؤخر أي تحول فى الظرف الطارئ إلي الظروف الطبيعية. ونجد أن العديد من تلك التغييرات المفاهيمية والإستراتيجية تتطلب تحورات مؤسسية قبل تنفيذها. فعلي الصعيد القومي والعالمي تحدث إعادة للتوجيه أساسية وسط صناع السياسة والمديرين والمهنيين. ويشمل ذلك الإصلاح التفويضات والهياكل والتشريع والإدارة والسلوكيات ومهارات الرصد والتقييم وآليات التحويل حيث تعتبر جميعها أساسية في النجاح. وتعتبر تلك الإصلاحات حيوية في التغيير العالمي الحالي خاصة في مؤسسة ٌأقيمت لأول مرة في الأربعينات والخمسينات.

الخاتمة

تغيرت طريقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حل المشكلات بالتغير الذى حدث فى العالم. وعلي نحو خاص اصبحت الوكالة تعترف اليوم بالرابط القوي بين منع حدوث الكارثة وبين التنمية.

وقد حاول كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة معالجة أبعاد المشكلة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بدلاً عن تقليص تدخلاتها الإغاثية في وقت الكارثة، وذلك استجابة منها علي الأزمات المتكررة في السودان وهنالك تحديات كبيرة وعقبات يصعب تذليلها، لكن بالعزم يمكن للمجتمعات المحلية وحكومة السودان والوكالات الدولية فعل الكثير لتحقيق ذلك الهدف الثمين.

الفصل التاسع

الدروس السياسية المستفادة من مشكلة النزوح في السودان

التجاني أ. التجاني

كشفت فصول ذلك الكتاب عن فداحة أزمة النزوح في السودان، إذ حلّلت أسباب وآثار السياسات التي أعدت لمعالجة المشكلة بالكامل، وتعود فداحة الأزمة فى الأصل إلى التخلف التنموي وسياسات التنمية الفاشلة والتدهور البيئي والنزاع المسلح.

إن مشكلة نزوح عدد هائل من السكان والطريقة التي عولجت بها جعلت العديد من الناس يرتابون بشأن مقدرة الحكومة على معالجة الأزمة. ويمثل الروتين والإجراءات المطولة والتدخل غير المنظم وغير المعلن طريقة الحكومة في صنع القرار. وبما أن المنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية قد فشلت في تجاوز مشكلة عدم مقدرة الحكومة على ذلك فهي بالتالي عاجزة عن القيام بمهامها علي نحو ملائم.

إنني أتمنى أن تكون أزمة النزوح قد أعطت الدولة والدول الاخري التي تشبهها نفاذ البصيرة فيما يتعلق بالأسباب والآثار. فأحد الدروس المهمة هنا هو إذا كان لابد للدولة من القضاء علي أصل المشكلة ينبغي أن تكون الطرق السياسية المتبعة طويلة الأجل. لأن الإجراءات طويلة الأجل ليست ضرورية في القضاء على الأزمة الحالية بل وفى منع تكرارها أيضا. تذكر الأقسام التالية القليل من الطرق طويلة الأجل المتوفرة التي قد تساعد في حل مشكلة النزوح في السودان.

الغوث الغذائي

قد يأتي الغوث الغذائي من مصادر محلية إذا حركت الجهود المحلية، أو قد يأتي من مصادر خارجية إذا حرك المجتمع الدولي لذلك فهو ضروري لحماية حياة الناس المعرضين لخطر المجاعة خاصة الذين يعيشون في مناطق الحرب. ولكي تكون الإغاثة فاعلة والتكلفة مجدية لابد أن تستهدف تلك الإغاثة المحتاجين لكى لايحدث إحساس خطير بالاعتماد عليها. كما يمكن –أيضاً- تنظيم الإغاثة علي أساس العمل

مقابل الغذاء، وهي الطريقة التي تعيد الثقة وتشجع علي الشعور بالمسئولية وقيمة الذات وتنمى الاعتماد علي الذات وسط النازحين.وينبغي أيضا إشراك المتأثرين في تخطيط وتنفيذ برامج العمل المعنية.

الخدمات الاجتماعية

من المعروف أن الكوارث تقضي باستمرار على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخري. لذا يعتبر توفير الخدمات الاجتماعية في مستوطنات النازحين أمر بالغ الأهمية. حيث تعتبر الرعاية الصحية والصحة العامة والمياه النظيفة من العوامل الأساسية المسئولة عن حماية النازحين والمستقرين علي حد السواء ضد المشكلات الصحية التي سببها الظروف البيئية والصحية المتردية.

بالتالى لابد من إقامة المدارس في المستوطنات وفي المجتمعات المستقرة المتأثرة بتدفق النازحين، فبتقليل أثر النزوح علي التعليم تستطيع الدولة أن تتجنب التمييز بين الأطفال المستقرين والأطفال النازحين.

إدارة الإغاثة

يشك العديد من الناس في كفاءة وفاعلية مؤسسات الحكومة الخاصة بأعمال الإغاثة، لذا كان من الضروري إقامة وكالة لمنع وقوع الكارثة والاستعداد المبكر لها مثل ذلك هيئة مستقلة مسئولة عن الإغاثة وإصلاح الأوضاع. وأن تعمل تلك الهيئة علي تقليل هشاشة السكان والمناطق المعرضة للكارثة لكى يستفاد منهم في الرقي بالتنمية في المناطق المتأثرة بالكوارث، ولكى يتمكنوا من الاستجابة السريعة مع الأوضاع الطارئة الجديدة. وينبغي أيضا أن تعد الهيئة بالموظفين الكفؤين وبنظام متطور لجمع المعلومات وبمقدرات تخطيطية تمكنها من الإيفاء بأغراض ولايتها.

وينبغي للجان التي كُونّت لمنع الكوارث والاستعداد لها علي المستويين المحلي والولائي تمثيل الحكومات الولائية والمحلية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق المتأثرة. وينبغي عليها –أيضاً- توفير إنذار مبكر للكوارث، وأن تساهم في

توفير الغذاء وصياغة مشروعات لمنع الكارثة والاستعداد المبكر لها، وتنفيذ مشروعات الإغاثة وإصلاح الأوضاع التي عرضت علي اللجنة.

إنهاء الحرب الأهلية

تعد الحرب الأهلية السبب الرئيس في نزوح الناس من جنوبي السودان. لذا قبل التمكن من حل مشكلة النزوح لابد من إعلان السلم أولاً. فإنهاء الحرب من شأنه تخفيف البؤس الذي يعاني منه ضحايا الصراع من المدنيين، ووقف استنزاف أعداد كبيرة من البشر الذين يحتاج إليهم بشدة ووقف استنزاف الكثير من الموارد المالية والطبيعية. ومع ذلك لاتعتبر نهاية الحرب ببساطة حل في حد ذاتها لمشكلة النزوح، لأن إعادة الأعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب أمور أساسية أيضا.

إستراتيجيات التنمية

يجب أن تُعد استراتيجيات التنمية في السودان للآتي:-

- تشجيع السودان على الإعتماد علي الذات خاصة في إنتاج الغذاء.
- تشجيع الحكومة والسكان المحليين والمجتمع الدولي على العمل بجد فى تنفيذ استراتيجيات الإنتاج الحيوية.
- وضع استراتيجيات تنمية متوازنة تقلّل بل وتقضي علي التباينات الاقليمىة في مستويات المعيشة وتحقق توازن بين المركز والأطراف. كما وينبغي أن يهدف الاستثمار إلي تحسين الإنتاجية في القطاع التقليدي بهدف زيادة التنمية المستدامة.
- تشجيع الدولة على استخدام الموارد الطبيعية في التنمية علي نحو لائق مع المحافظة علي البيئة في الوقت ذاته، بإدخال برامج إعادة تجديد البيئة فى المناطق التي قضي عليها الجفاف، وينبغي إشراك المجتمعات المحلية في أعمال حراسة البيئة وإعادة تجديدها، وينبغي عند إعداد مشروعات التنمية خاصة تلك التي تضم زراعة آلية كبرى مراعاة أثر التنمية على تدهور البيئة.

ومن الواضح أن النازحين هم ضحايا السياسات السيئة والسياسيين، لذا لابد من الاعتراف بأن مشكلة النازحين لايمكن علاجها بجد دون معالجة القضايا

السياسية والاقتصادية التي تواجه السودان حالياً، وإيجاد الحل الفاعل والعملي للأزمات الكثيرة التي تُحدق بالقطر بما فيها أزمة نزوح السكان الحالية لايحدث إلا في مناخ من النقاش الحر والمشاركة الفاعلة عند إعداد الهياكل السياسية والاقتصادية مما يؤدي إلي وضع أساس لبناء مستقبل أكثر إشراقا للسودان.

مسرد بالمصطلحات المهمة

Management by process	الإدارة بالعملية
Management by results	الإدارة بالنتائج
Pastoral nomadism	البداوة الرعوية
Environmental degradation	التدهور البيئى
Purulent conjunctivitis	التهاب القرنية الصديدى
Tetanus	التيتانوس (أحد أمراض الطفولة الستة)
Measles	الحصبة (أحد أمراض الطفولة الستة)
Greater Khartoum	الخرطوم الكبرى (تشمل مدينة الخرطوم ومدينة بحرى ومدينة أمدرمان أى العاصمة المثلثة)
Off –farm income	الدخل من خارج المزرعة
Diphtheria	الدفتيريا (أحد أمراض الطفولة الستة)
Dignnaia (personal tax)	الدقنية (الضريبة الشخصية)
Traditional peasant farming	الزراعة التقليدية
Commercialized agriculture	الزراعة الربحية
Rain –fed agriculture	الزراعة المطرية
Whooping cough	السعال الديكى (أحد أمراض الطفولة الستة)
Box rocks	الصخور الصماء
Atab (hut tax)	العتب (ضريبة القطية)
Squatters	العشوائيين (الذين يعيشون على أراضى ليست لهم على نحو عشوائى)
Quta`an (livestock tax)	القطعان (ضريبة الماشية)
Campsite	الكامبو
forced relocation (Kesha)	إعادة التوطين القسرية (الكشة)

Food rations	الحصص الغذائية
Arrears	المتأخرات (المالية)
Right –tenant	المزارع الشرعى
Preferential tenant	المزارع المفضل
Large –scale agricultural projects	المشروعات الزراعية الكبرى
Respiratory tract infections	أمراض الجهاز التنفسى
Microbial diseases	أمراض جرثومية
Gross National Products (GNP)	إجمالى الناتج القومى
Bread basket strategy	إستراتيجية سلة غذاء العالم
Toukal	تكل (مطبخ)
A center periphery equilibrium	توازن بين المركز والاطراف
Pathogens	المُمرضات
Labor mobilization	حراك العمال
Savanna belt	حزام السافنا (أحد أقاليم السودان المناخية)
Tenancy	حيازة (حواشة)
Claims	دعاوى
Principal	رأس المال الأصلى
Malnutrition	سوء التغذية
Polio	شلل الأطفال (أحد أمراض الطفولة الستة)
Small scale farmers	صغار المزارعين
Labor supply	عرض العمل
Displaced task force	قوة عمل النازحين
Cotton –picking recruitment committee	لجان توظيف لقيط القطن

Endemic	متوطن
Staple food corps	محاصيل الغذاء الرئيسية
Ministerial decree	قرار وزارى
Tenant	مزارع
Subsistence farmers	مزارعى الكفاف
Gezira scheme	مشروع الجزيرة
Mortality rate	معدل الوفيات
Dumping area	مكان النفايات
Ad hoc	لأغراض خاصة
Counter productive	نتائج عكسية للإنتاج
Prestation	منح
Horn (African horn)	منطقة القرن الإفريقى
Acre	وحدة لقياس المساحات تعادل الفدان تقريباً
Durkheimian	ينسب إلى أحد مؤسسى علم الإجتماع الحديث دوركايم وهو فيلسوف فرنسى

مسرد بالهيئات والمنظمات

(UNCR) United Nations commission for refugee	مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة
(UNHCR) United Nations High Commissioner for Refugees	المفوض السامى لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة
(UNDP) United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائى
(USAID) United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
(SUNDOS) Special United Nations Drought Operations Program	برنامج الأمم المتحدة الخاص لعمليات الجفاف
(FAO) Food & Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
(COD) Commission of Displaced	مفوضية النازحين
(NGOs) Non Governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية
(WHO) World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
(RRC) Relief and Rehabilitation Commission	مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل
(SPLM/A) Sudan's People Liberation Movement / Army	الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان
(OLS) Operation Life – Line Sudan	عملية شريان حياة السودان
(SGB) Sudan Gezira Board	مجلس إدارة مشروع الجزيرة

(CS) Council for the South	مجلس الجنوب
Revolutionary Command Council for National Salvation	مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى
Commission for Health	مفوضية الصحة
(SCC) Sudan Council for Churches	مجلس الكنائس السودانى

مراجع الترجمة والقواميس:

- منير البعلبكى

قاموس المورد - دار العلم للملايين 2006

- يوسف حِتى وأحمد شفيق الخطيب

قاموس حِتى الطبى الجديد - مكتبة لبنان بيروت 2000

- أحمد شفيق الخطيب

قاموس الإقتصاد والتجارة - مكتبة لبنان ناشرون

- د.عبدالرحمن آدم حامد

المرشد إلى منهجية البحث - مطبعة جامعة الخرطوم 2005

المشاركون

- م . إ .أبوسن: أستاذ مشارك فى شعبة الجغرافيا بجامعة الخرطوم.

- عمر المقلى: أستاذ مساعد وعميد شعبة الإقتصاد والتنمية الريفية بجامعة الجزيرة.
- التجانى .إ . التجانى: خبير فى شئون السكان يعمل فى مشروع تنمية الطفل لجميع الشعوب العربية فى القاهرة وهو أستاذ مساعد سابق فى مركز دراسات السكان بجامعة الجزيرة.
- أكرم .أ .التوم: خريج جامعة هوبكنز عمل فى السابق مع وحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى السودان.
- كارولين فلوير – لوبان: أستاذ فى شعبة علم الإنسان والجغرافيا فى كلية رود آيلند، ورئيس جمعية الدراسات فى السودان سابقاً.
- حسب الله ع. حسب الله: عضو بحث فى مجلس البحث الإقتصادى والإجتماعى فى الخرطوم.
- صلاح الدين الشاذلى إبراهيم: أستاذ مشارك يعمل فى مركز دراسات وبحث التنمية بجامعة الخرطوم.
- حاتم أ. مهران: أستاذ مساعد فى شعبة علم الإقتصاد بجامعة الجزيرة.
- إستيفن أ. وول: يعمل فى وزارة التربية والتعليم فى الخرطوم.